

أخبار عالمية

السعودية تطلق صندوقاً تقنياً بـ10 مليارات دولار



تعتمد شركة «هيومين» السعودية، المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، إطلاق صندوق عالمي لرأس المال الجريء خلال العام الجاري، بقيمة قد تتجاوز 10 مليارات دولار، لتسريع الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة. وقال الرئيس التنفيذي طارق أمين إن الصندوق سيعمل عبر مكاتب في السعودية والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، مستفيداً من نجاح استثمار «هيومين» البالغ 3 مليارات دولار في «xAI». وستركز الشركة على الاستثمار في شركات تستخدم مراكز البيانات السعودية أو تنقل جزءاً من موظفيها إلى المملكة.

سلطنة عمان وقطر تبحثان توسيع التعاون الاقتصادي والاستثماري



بحثت سلطنة عمان ودولة قطر في اجتماع مشترك عقد في مسقط أمس الخميس الفرص المتاحة لتوسيع مجالات التعاون والاستثمار المشترك في عدد من القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية. وذكرت وكالة الأنباء العمانية أن الاجتماع جرى بين رئيس جهاز الاستثمار العماني عبد السلام المرشدي ووزير التجارة والصناعة القطري الشيخ فيصل آل ثاني بحضور وزير الطاقة والمعادن العماني سالم العوفي وعدد من مسؤولي البلدين. وقالت إن الجانبين بحثا سبل بناء شركات استراتيجية بين جهاز الاستثمار العماني وشركاته والمؤسسات والشركات القطرية بما يسهم في تحقيق المصالح المتبادلة ودعم مستهدفات التنوع الاقتصادي في البلدين الشقيقين.

ضعف التحوط يهدد الدولار بموجة بيع



كشفت بيانات صناديق التقاعد وشركات التأمين العالمية انخفاض مستويات التحوط ضد تراجع الدولار، ما قد يزيد الضغوط على العملة الأميركية حال حدوث تحول مفاجئ في معنويات المستثمرين. وأظهرت حسابات «بلومبرغ»، المستندة إلى بيانات 6 أسواق تشمل اليابان وكندا وتايوان وأستراليا والبنمارك وفنلندا، أن نسبة التحوط من انكشاف العملات الأجنبية بلغت 41% فقط حتى نهاية يونيو، وهو أدنى مستوى منذ 2015 على الأقل. ويأتي التراجع بعدما عزز المستثمرون إجراءات الحماية العام الماضي بسبب المخاوف المرتبطة بالرسوم الجمركية الأميركية.

«ستاندرد آند بورز جلوبال» الطلب والإنتاج يسجلان أقوى نمو منذ فبراير

القطاع الخاص يطوي آثار الحرب

1 مؤشر مدراء المشتريات يقفز إلى 53.6 نقطة في أغسطس

2 التوظيف يعود لارتفاع للمرة الأولى خلال ستة أشهر

3 مشتريات الشركات تنمو بأسرع وتيرة منذ بدء الدراسة



صدارة محركات التعافي، بعدما سجلا أقوى معدلات نمو منذ فبراير، مدعومين بالتسعين التنافسي والحملات التسويقية وتقديم منتجات وخدمات عالية الجودة. كما امتد التحسن إلى الأسواق الخارجية مع حصول شركات كويتية على أعمال جديدة من عملاء في دول مجاورة. وانعكس انتعاش الأعمال على سوق العمل، إذ رفعت شركات القطاع الخاص غير النفطي أعداد موظفيها للمرة الأولى منذ ستة أشهر، رغم بقاء وتيرة التوظيف محدودة مقارنة بقوة نمو الطلب، وهو ما أدى إلى استمرار تراكم الأعمال غير المنجزة للشهر الثاني.

وسجلت مشتريات الشركات تطوراً لافتاً، إذ ارتفع نشاط شراء مستلزمات الإنتاج بأسرع وتيرة منذ بدء دراسة مؤشر مدراء المشتريات للكويت في سبتمبر 2018، بالتزامن مع ارتفاع مخزونات مستلزمات الإنتاج إلى مستوى قياسي، في إشارة إلى استعداد الشركات لاستمرار قوة الطلب. كما تحسنت مواعيد تسليم الموردين

اقترب القطاع الخاص غير النفطي في الكويت بصورة كبيرة من استعادة مستويات النشاط التي سجلها قبل اندلاع الحرب والتوترات الإقليمية، بعدما شهد أغسطس 2026 تسارعاً قوياً في وتيرة التعافي، مدفوعاً بقفزة في الطلبات الجديدة والإنتاج والمشتريات، إلى جانب عودة الشركات إلى زيادة أعداد العاملين. وأظهرت بيانات مؤشر مدراء المشتريات الصادر عن «ستاندرد آند بورز جلوبال» ارتفاع المؤشر الرئيسي للكويت إلى 53.6 نقطة خلال أغسطس، مقابل 50.8 نقطة في يوليو، ليظل أعلى مستوى 50 نقطة الفاصل بين النمو والانكماش للشهر الثاني على التوالي. ويعكس ارتفاع المؤشر بنحو 2.8 نقطة خلال شهر واحد انتقال النشاط غير النفطي من العودة المحدودة للنمو في يوليو إلى توسع أكثر قوة خلال أغسطس، مع اقتراب مستوى التحسن من المستويات المسجلة في فبراير الماضي، قبل اندلاع الحرب مباشرة. وجاءت الطلبات الجديدة والإنتاج في

7.7 مليارات دينار الإيرادات التشغيلية للشركات المدرجة

البنوك والاتصالات تقودان النشاط. والطاقة والصناعة تتصدران النمو

كتب مساعد صالح

من إجمالي إيرادات الشركات، بعد نمو أعمالها 7.80 % سنوياً، فيما جاءت الاتصالات ثانية بإيرادات 1.72 مليار دينار وحصة 22.28 %. وبذلك حصص القطاعان مجتمعين نحو 4.06 مليارات دينار، تعادل 52.72 % من إجمالي الإيرادات، بما يعني أن أكثر من نصف حجم الأعمال التشغيلية للشركات المدرجة تركز في البنوك والاتصالات وحدهما. وجاءت الخدمات المالية ثالثة بإيرادات بلغت 1.39 مليار دينار، لتصبح القطاعات الثلاثة الوحيدة التي تخطت حاجز المليار، فيما سجلت الصناعة 667.92 مليون دينار والطاقة 519.29 مليوناً. وعلى مستوى النمو، تصدرت الطاقة قطاعات البورصة بزيادة إيراداتها 10.09 %، تلتها الصناعة بـ9.27 %، ثم التكنولوجيا بـ8.90 % والبنوك بـ7.80 % والاتصالات بـ4.88 %، ضمن 7 قطاعات نجحت في زيادة أعمالها مقابل تراجع 6 قطاعات.

وبرزت «زين» كأكبر الشركات من حيث حجم الأعمال، بإيرادات تشغيلية بلغت 1.14 مليار دينار، لتتفرد بتجاوز حاجز المليار. طالع ص4

أظهرت شركات بورصة الكويت قوة تشغيلية لافتة خلال النصف الأول من 2026، بعدما رفعت إيراداتها إلى 7.71 مليارات دينار، مضيفة نحو 200 مليون دينار إلى حجم أعمالها خلال عام واحد، رغم الاضطرابات الجيوسياسية والتحديات التي أحاطت بالأسواق وحركة التجارة والطاقة في المنطقة. وكشفت نتائج 131 شركة مدرجة تتوافق سنواتها المالية وتنتهي في 31 ديسمبر، نمو الإيرادات التشغيلية بنسبة 2.57 % مقارنة بنحو 7.51 مليارات دينار خلال الفترة نفسها من 2025، مدفوعة بصورة رئيسية بقوة البنوك والاتصالات، إلى جانب النمو اللافت في قطاعي الطاقة والصناعة. وترجمت الشركات نمو أعمالها إلى زيادة أكبر في الأرباح، بعدما ارتفع صافي أرباحها 7.94 % إلى 1.36 مليار دينار، أي بأكثر من ثلاثة أمثال معدل نمو الإيرادات، فيما توسعت قاعدة أصولها بنسبة 5.58 % لتبلغ 190.14 مليار دينار. واحتفظت البنوك بصدارة القطاعات بإيرادات بلغت 2.35 مليار دينار، مستحوذة على 30.45 %

دياب لـ «عالم الاقتصاد»: السوق يتمتع بمستويات ثقة قوية

بورصة الكويت تثبت قدرتها على الصمود

1 الشركات المتوسطة والصغيرة تقود زخم التداولات والمكاسب

2 المؤشر العام يعكس حجم الضغوط على الأسهم القيادية



رائد دياب

كتب محمد ياسين

في تصريحات خاصة لـ «عالم الاقتصاد» قال رائد دياب نائب رئيس أول إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست إن بورصة الكويت واصلت أداءها الإيجابي في أغسطس للشهر الثاني على التوالي، مع ارتفاع جميع المؤشرات، حيث تصدر «رئيسي 50» المكاسب الشهرية بنمو 9.3 %، يليه الرئيسي 5.7 %، فيما ارتفع المؤشر العام 1.6 % والأول 0.8 %.

وجاء الأداء مدعوماً بهدوء نسبي في المشهد الجيوسياسي وتحسن النتائج المالية للشركات، خصوصاً المتوسطة والصغيرة.

وأوضح دياب أن نتائج الشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال النصف الأول أظهرت متانة مالية وكفاءة تشغيلية وقدرة على تجاوز الأزمات، بدعم رئيسي من القطاع المصرفي الذي استحوذ على نحو 67% من إجمالي الأرباح، وسجل نمواً بنسبة 4.6% إلى 922 مليون دينار.

طالع..... ص 8 - 9

مع تصاعد التوترات الجيوسياسية

أسواق النفط تتقرب تحركات «أوبك بلس» الجديدة



انتعاشاً، في وقت يواصل فيه التحالف تقييم تطورات العرض والطلب في السوق. يأتي ذلك فيما تراجعت أسعار النفط بعد مكاسب قوية امتدت لثلاث جلسات، مع تراجع المخاوف من استمرار التصعيد الأميركي ضد إيران لفترة طويلة، بعدما أشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى أن الضربات قد تكون محدودة زمنياً. ورغم استمرار التوترات العسكرية، تؤكد واشنطن أن تدفقات النفط عبر مضيق هرمز لا تزال قوية، ما ساهم في تهدئة مخاوف الإمدادات جزئياً.

نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر أن اجتماع «أوبك+» المقرر يوم الأحد المقبل لن يتضمن اتخاذ أي قرار بشأن سياسة إنتاج النفط، على أن تتركز المناقشات بشكل أساسي على تطورات السوق. وفي السياق نفسه، قال نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، إن وزراء «أوبك+» سيبحثون خلال الاجتماع أوضاع السوق ومدى الالتزام باتفاقات الإنتاج الحالية. وأكد نوفاك أنه لا تجرى حالياً محادثات داخل التحالف بشأن خفض إنتاج النفط، مشيراً إلى وجود نقص في السوق. وأضاف أن الطلب على الخام يشهد

من البيانات إلى القرار.. التكنولوجيا تعيد رسم خريطة الحوكمة

بقلم: المحامي عبيد فراج العرادة

طالع ص 2

دراسة
قانونية

التحول الرقمي ينقل مجالس الإدارة إلى عصر البيانات والرقابة الذكية

من البيانات إلى القرار.. التكنولوجيا تعيد رسم خريطة الحوكمة

بقلم: المحامي عبيد فراج العرادة

لم تعد الحوكمة في بيئة الأعمال الحديثة مسألة ترتبط فقط باللوائح والهياكل التنظيمية، بل أصبحت مرتبطة أيضاً بقدرة المؤسسات على التعامل مع التحولات المتسارعة التي تفرضها التكنولوجيا. فكلما اتسعت مساحة الأدوات الرقمية داخل الشركات، تغيرت طبيعة المعلومات التي تصل إلى صانعي القرار، وتسارعت دورة التعامل معها، وظهرت مسؤوليات جديدة تتطلب فهماً مختلفاً للرقابة والمساءلة.

وفي الوقت الذي تتجه فيه المؤسسات إلى بناء بيئات عمل أكثر اعتماداً على البيانات والأنظمة الذكية، يبرز تحدٍ أساسي يتمثل في تحقيق التوازن بين الاستفادة من

القدرات التقنية والحفاظ على الدور الإنساني والقانوني في توجيه القرار ومراجعته. ومن هنا تتشكل ملامح مرحلة جديدة تصبح فيها التكنولوجيا جزءاً من بنية الحوكمة، لا مجرد وسيلة لتطوير أدواتها. لم يعد التحول الرقمي مجرد عملية لتحديث الأنظمة والأدوات داخل المؤسسات، بل أصبح عاملاً رئيسياً في إعادة تشكيل ممارسات الحوكمة وآليات عمل مجالس الإدارة. فالتقنيات الرقمية، التي كانت تُستخدم في السابق كأدوات مساندة، أصبحت اليوم جزءاً أساسياً من منظومة الرقابة وإدارة المخاطر وتحليل المعلومات واتخاذ القرار.

مستقبل الحوكمة يبدأ
من جودة القرار

يتجه مستقبل الحوكمة نحو نموذج تصبح فيه البيانات والتكنولوجيا جزءاً أصيلاً من عملية الرقابة واتخاذ القرار. ولن تكون الأفضلية بالضرورة للمؤسسات التي تستخدم أكبر عدد من الأدوات الرقمية، وإنما للمؤسسات التي تستطيع توظيف التكنولوجيا ضمن إطار واضح يربط البيانات بالمسؤولية، والقرار بالمساءلة، والرقابة بالمعلومات الدقيقة.

ومع تطور الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات والأدوات الرقمية، ستزداد قدرة مجالس الإدارة على رصد المخاطر واكتشاف الفرص ومتابعة الأداء بصورة أكثر سرعة ودقة.

لكن جوهر الحوكمة سيبقى مرتبطاً بقدرة المجلس على استخدام هذه الأدوات بصورة مسؤولة، والتأكد من جودة المعلومات التي يستند إليها، ووضوح الجهة المسؤولة عن القرار، وإمكانية مراجعة نتائجه.

الصياغة هنا حافظت على مضمون المادة بالكامل دون إدخال معلومات أو أرقام أو مصادر من الخارج، مع جعل العنوان الرئيسي أكثر قوة صحفياً، وترتيب العناوين العشرة بحيث تلخص محاور الموضوع من الرقمنة والبيانات وصولاً إلى المسؤولية القانونية ومستقبل الحوكمة.

تحدد الصلاحيات والمسؤوليات وآليات الرقابة والمساءلة.

وتزداد أهمية هذا المبدأ عندما تسهم الخوارزميات أو أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل المعلومات أو تقييم المخاطر أو تقديم توصيات للقرارات. فوجود نظام تقني قادر على معالجة البيانات وتقديم توصيات لا يعفي صاحب الاختصاص من مسؤوليته عن التحقق من سلامة المدخلات، وفهم حدود النظام، ومراجعة مخرجاته قبل اعتمادها.

ومن هنا، فإن الحوكمة الرقمية لا تعني فقط أن تكون التكنولوجيا آمنة وفعالة، وإنما أن تكون المسؤولية القانونية واضحة في كل مرحلة من مراحل القرار: من جمع البيانات ومعالجتها، إلى تحليلها، ثم اعتماد القرار وتنفيذه ومراجعته.

وفي هذا السياق، تصبح قابلية التتبع والتوثيق جزءاً من الحماية القانونية للمؤسسة، لأنها تتيح تحديد مصدر المعلومات، ومسار القرار، والجهة التي اعتمدته، والإجراءات الرقابية التي سبقت تنفيذه. وكلما ازدادت قدرة المؤسسات على توثيق هذا المسار، أصبحت أكثر قدرة على إثبات سلامة إجراءاتها عند نشوء نزاع أو مساءلة تنظيمية.

وبذلك، فإن التحدي القانوني الحقيقي أمام الحوكمة الرقمية ليس في منح التكنولوجيا سلطة أكبر، وإنما في ضمان ألا تؤدي هذه السلطة إلى غموض في المسؤولية. فالتكنولوجيا قد تساعد مجلس الإدارة على اتخاذ قرار أفضل، لكنها لا تحل محل واجبه في الرقابة والعناية والمساءلة.

إطار متكامل للحوكمة الرقمية

نجاح التحول الرقمي لا يعتمد على شراء أحدث التقنيات، وإنما على وجود إطار متكامل يربط

من البيانات إلى القرار..
التكنولوجيا تعيد تعريف الحوكمة

• الذكاء الاصطناعي:

يساعد في تحليل كميات كبيرة من المعلومات، واكتشاف الأنماط، ودعم تقييم المخاطر، وإعداد السيناريوهات التي تساعد أعضاء المجلس على فهم البدائل المتاحة أمامهم.

• منصات مجالس الإدارة السحابية:

تتيح إدارة الوثائق والملفات ومداولات المجلس ضمن بيئة رقمية موحدة، مع تسهيل الوصول إلى المعلومات وتعزيز أمنها.

• تحليلات البيانات ولوحات المعلومات:

توفر مؤشرات محدثة عن الأداء المالي والتشغيلي، بما يساعد المجلس على الانتقال من الاعتماد على التقارير الدورية إلى المتابعة المستمرة.

• الأتمتة الرقمية:

تسهم في تبسيط عمليات إعداد التقارير والامتثال والتوثيق، وتقليل الأعمال اليدوية التي تستهلك وقت الإدارات والمجالس.

• الأمن السيبراني:

أصبح جزءاً لا يتجزأ من الحوكمة، في ظل حساسية البيانات التي تتعامل معها مجالس الإدارة وارتفاع المخاطر المرتبطة بالاختراقات وتسرب المعلومات.

المسؤولية القانونية لا تنتقل

من المنظور القانوني، لا يؤدي إدخال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في عملية اتخاذ القرار إلى انتقال المسؤولية من الأشخاص إلى الأنظمة الرقمية. فمجلس الإدارة يظل مسؤولاً عن الإشراف على القرارات والأنظمة التي تعتمد عليها المؤسسة، وعن وضع الأطر التي

دمج التقنيات الرقمية في مختلف جوانب عمل مجلس الإدارة، بدءاً من إدارة الوثائق والتواصل بين الأعضاء، وصولاً إلى تحليل البيانات ومتابعة الأداء وإدارة المخاطر ودعم القرارات الاستراتيجية.

لكن التحول الحقيقي لا يتمثل في استبدال الملفات الورقية بالملفات الإلكترونية فحسب، وإنما في إعادة تصميم العمليات التي تقوم عليها الحوكمة، بحيث تصبح المعلومات أكثر سهولة في الوصول، والقرارات أكثر وضوحاً وقابلية للتتبع، والمسؤوليات أكثر تحديداً.

وبهذا المعنى، تصبح التكنولوجيا وسيلة لإعادة تنظيم العلاقة بين المعلومات والقرار والرقابة، وليس مجرد أداة لرفع سرعة إنجاز الأعمال.

إعادة تشكيل قاعة الاجتماعات

تدفع مجموعة من التقنيات الحديثة عملية التحول في مجالس الإدارة، وفي مقدمتها:

في بيئة أعمال تتسم بسرعة التغير، وتزايد المتطلبات التنظيمية، وتضاعف المخاطر السيبرانية، أصبحت مجالس الإدارة أمام حاجة متنامية إلى الوصول السريع إلى المعلومات الدقيقة، ومتابعة الأداء بصورة مستمرة، وفهم المخاطر قبل تحولها إلى أزمات. ومن هنا يبرز التحول الرقمي باعتباره أحد المسارات الرئيسية لتطوير الحوكمة ورفع قدرتها على الاستجابة للمتغيرات.

ولا يقتصر هذا التحول على إدخال منصات إلكترونية إلى قاعة الاجتماعات، بل يمتد إلى إعادة النظر في طريقة إدارة المعلومات، وتوزيع المسؤوليات، ومتابعة القرارات، والتعامل مع المخاطر، بما يجعل التكنولوجيا جزءاً من البنية الأساسية للحوكمة الحديثة.

ما التحول الرقمي في الحوكمة؟

يشير التحول الرقمي في الحوكمة إلى

كيف تغير التكنولوجيا
عمل مجلس الإدارة؟

تسهم الأدوات الرقمية في إعادة تنظيم عدد من الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة، من خلال:

- توحيد الوثائق والمعلومات في منصات رقمية مشتركة.
- تسهيل الوصول إلى البيانات والمؤشرات في الوقت المناسب.
- متابعة تنفيذ القرارات بصورة أكثر انتظاماً.
- تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر.
- تعزيز القدرة على مراجعة القرارات والرجوع إلى البيانات التي استندت إليها.
- رفع كفاءة التواصل بين أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية.
- دعم عمليات الامتثال والتوثيق والرقابة.
- توفير معلومات أكثر دقة لدعم النقاشات والقرارات الاستراتيجية.

1 التحول الرقمي
يعيد توزيع
المسؤوليات ويرفع كفاءة
الرقابة المؤسسية

2 مستقبل
الحوكمة تحدده
جودة القرار لا كثرة
الأدوات الرقمية

3 المسؤولية
القانونية تبقى
بشرية رغم توسع الاعتماد
على التكنولوجيا

4 حوكمة
البيانات تضع
الموثوقية والجودة
في قلب عملية القرار

أخبار الشركات



رئيس «أركان» يشتري 374 ألف سهم

أعلنت شركة أركان الكويت العقارية تنفيذ رئيس مجلس إدارتها، الذي يشغل أيضاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الاستثمارات الوطنية، عملية شراء على أسهم الشركة شملت 374.42 ألف سهم.

وقالت «أركان»، في إفصاح لبورصة الكويت، إن عملية الشراء نُفذت أمس الأربعاء بسعر 328 فلساً للسهم، ليرتفع رصيد الأوراق المالية المملوكة

لرئيس مجلس الإدارة بعد التعامل إلى 6.76 مليون سهم.

وكانت الشركة قد أعلنت في اليوم السابق تنفيذ رئيس مجلس إدارتها صفقتي بيع وشراء على أسهمها، بعد صفقتين أخريين جرى تنفيذهما في 31 أغسطس الماضي.

ويبلغ رأسمال «أركان» 31.14 مليون دينار، موزعاً على 311.41 مليون سهم، فيما تتصدر شركة الخير

العالمية لبيع وشراء الأسهم قائمة كبار المساهمين بحصة 30.54 %، تليها الشركة الأولى للاستثمار ومجموعتها «شركة المروة القابضة» بنسبة 22.83 %.

وسجلت «أركان» أرباحاً بقيمة 24.69 ألف دينار خلال الأشهر التسعة المنتهية في 31 يوليو 2026، مقابل 531.93 ألف دينار في الفترة المقارنة، بتراجع 95 %.

«التأمينات» تعين حمد الصانع ممثلاً في مجلس «صناعات»

وأعلنت شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة «صناعات» تلقيها كتاباً من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، يفيد بتعيين حمد عبدالرحمن الصانع ممثلاً عن المؤسسة في مجلس إدارة المجموعة.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت، أن التعيين لا يترتب عليه أي أثر مالي على مركزها المالي.

وتتملك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حصة غير مباشرة تبلغ 12.79 % في «صناعات»، وفقاً لبيانات بورصة الكويت.

وكانت المجموعة قد سجلت أرباحاً بقيمة 12.50 مليون دينار خلال النصف الأول من 2026، بانخفاض 68 % مقارنة بأرباح بلغت 39.12 مليون دينار خلال الفترة الماثلة من العام الماضي.

رئيس «ترولوي» ينقل 100 ألف سهم لأقارب

حصة مشاري أيمن بودي ومجموعته «شركة مشاري أيمن بودي وأولاده القابضة» 5 %.

وحققت «ترولوي» أرباحاً بقيمة 5.19 مليون دينار خلال النصف الأول من 2026، بارتفاع 54.05 % مقارنة بـ 3.37 مليون دينار في الفترة الماثلة من العام الماضي.

2.65 مليون سهم.

ويبلغ رأسمال «ترولوي» 27.5 مليون دينار موزعاً على 275 مليون سهم، فيما يمتلك فيصل يعقوب عبدالله بودي ومجموعته «شركة يعقوب عبدالله بودي القابضة» حصة تبلغ 58.96 %، وتملك شركة صناعات الغانم 8 %، فيما تبلغ

أعلنت شركة ترولي للتجارة العامة قيام رئيس مجلس إدارتها فيصل بودي بنقل ملكية 100 ألف سهم من أسهم الشركة إلى أقارب من الدرجة الأولى.

وأوضحت الشركة أن عملية نقل الملكية تمت اليوم، ليليل رصيد رئيس مجلس الإدارة بعد التعامل نحو

«الكويت الدولي» يسقّر صكوكاً بـ500 مليون دولار

بالعملات الأخرى.

وأوضح البنك أنه لا يوجد تأثير جوهري للإفصاح على مركزه المالي في الوقت الحالي، إلا أن إصدار الصكوك وتسويتها سيكون لهما أثر إيجابي على وضع السيولة وتنويع مصادر التمويل طويلة الأجل.

وحقق «الكويت الدولي» أرباحاً بقيمة 17.54 مليون دينار خلال النصف الأول من 2026، بارتفاع 18.23 % مقارنة بـ 14.84 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

أعلن بنك الكويت الدولي تسعير إصدار صكوك بقيمة 500 مليون دولار لأجل 5 سنوات، بعد استيفاء الضوابط والإجراءات المطلوبة، على أن تتم عملية الإصدار والتسوية في 10 سبتمبر 2026.

ويأتي ذلك استكمالاً لإعلان البنك قبل يومين حصوله على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية لإصدار صكوك غير مضمونة ذات أولوية في السداد، بقيمة لا تتجاوز 600 مليون دولار أو ما يعادلها

تغييرات ملكية واستقالات جماعية في «فيوتشر كيد»

شهدت شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية «فيوتشر كيد» تطورات متسارعة على صعيد هيكل الملكية ومجلس الإدارة، بعد تخارج مساهم رئيسي وانخفاض حصة مساهم آخر، بالتزامن مع تقديم أعضاء مجلس الإدارة استقالاتهم.

وكشف إفصاح لبورصة الكويت عن تخارج وائل الخالد بالكامل من حصته في الشركة، التي كانت تبلغ 14.463 % بما يعادل نحو 17.32 مليون سهم.

كما انخفضت ملكية خالد الخالد من 17.836 %، بما يعادل 21.36 مليون سهم، إلى 0.929 %، بما يعادل نحو 1.11 مليون سهم بعد التغيير.

وجاءت تغييرات الملكية عقب تنفيذ 3 صفقات متفق عليها على نحو 34 مليون سهم من أسهم «فيوتشر كيد»، بقيمة إجمالية بلغت 2.38 مليون دينار.

وشملت الصفقات بيع خالد أحمد سعود الخالد 17 مليون سهم، وبيع وائل أحمد سعود الخالد 11.34 مليون سهم،

إلى شركة الخالدية المتحدة القابضة وشركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم على التوالي، فيما نُفذت صفقة ثالثة على 5.66 مليون سهم دون تحديد أطرافها.

ونُفذت الصفقات الثلاث بسعر 70 فلساً للسهم، فيما بلغت قيمة الصفقة الثالثة وحدها نحو 396.2 ألف دينار.

وفي تطور متزامن، أعلنت «فيوتشر كيد» تقديم أعضاء مجلس الإدارة استقالاتهم من عضوية المجلس اعتباراً من اليوم الخميس، على أن يعقد المجلس اجتماعاً الأحد 6 سبتمبر 2026 لمناقشة الاستقالات واتخاذ ما يلزم بشأنها.

وأكدت الشركة أن الاستقالات لا يترتب عليها أي أثر مالي على مركزها المالي.

ويبلغ رأسمال «فيوتشر كيد» 11.97 مليون دينار موزعاً على 119.73 مليون سهم، فيما سجلت الشركة خسائر بقيمة 800.93 ألف دينار خلال النصف الأول من 2026، مقابل أرباح بلغت 156.95 ألف دينار في الفترة المقارنة من 2025.

الترخيص لـ«المركز» بتسويق استثمار بـ45 مليون دولار

أصدرت هيئة أسواق المال قراراً بمنح شركة المركز المالي الكويتي رخصة للتسويق الخاص داخل الكويت لأسهم شركة 61 MKZ Development المنشأة في جزر الكايمان.

وبموجب القرار، رخصت الهيئة لـ«المركز» بتسويق 45 ألف سهم من أسهم الشركة بسعر عرض يبلغ ألف دولار للسهم، بما يضع القيمة الإجمالية للأسهم المشمولة بالرخصة عند 45 مليون دولار.

وقصرت الهيئة طرح الأسهم داخل الكويت على العملاء المحترفين وفقاً للتعريفات الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال، على أن تتولى شركة المركز المالي الكويتي تلقي طلبات الاشتراك.

وتحدد أهداف نظام الاستثمار الجماعي وفقاً لما ورد في نشرة الاكتتاب، فيما تبلغ مدة رخصة التسويق عاماً واحداً يبدأ من تاريخ إصدار شهادة الترخيص وبعد سداد الرسوم المقررة.

وألزمت الهيئة الشركة بسداد الرسوم خلال شهر من تاريخ صدور القرار، وإلا اعتُبر القرار كأن لم يكن.

تم دمج نصي قرار «المركز المالي» لأنهما مكرران بالكامل في المادة المرسلة.

«أعيان العقارية» تربح 160 ألف دينار من بيع عقار

أعلنت شركة أعيان العقارية بيع عقار استثماري مملوك لها في الكويت بقيمة إجمالية بلغت 1.7 مليون دينار.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت، أن الصفقة ستسفر عن تحقيق ربح قدره 160 ألف دينار، على أن ينعكس

الأثر المالي للعملية ضمن البيانات المالية للربع الثالث من عام 2026. وكانت «أعيان العقارية» قد حققت أرباحاً بقيمة 2.88 مليون دينار خلال النصف الأول من العام الحالي، بنمو 34 % مقارنة بـ 2.15 مليون دينار في الفترة الماثلة من 2025.

«بيوت» تتوسع بخدمات الموارد البشرية المدعومة بالذكاء الاصطناعي

وتستهدف الشراكة تقديم حلول وخدمات رقمية متخصصة في قطاع الموارد البشرية اعتماداً على تقنيات الذكاء الاصطناعي، فيما أكدت «بيوت» عدم وجود أثر مالي حالي للمعلومة الجوهرية على مركزها المالي.

وسجلت الشركة أرباحاً بقيمة 4.04 مليون دينار في النصف الأول من 2026، بانخفاض 31.28 % مقارنة بـ 5.88 مليون دينار في الفترة الماثلة من العام السابق.

أعلنت شركة بيوت القابضة توقيع شركة بيت الموارد الكويتي لخدمات وإدارة الموارد البشرية التابعة لها، وبالشراكة مع «بيوت»، اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة «إلفاتوس»، لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد التلقائي لمدة سنتين في كل مرة.

وقالت الشركة إن الاتفاقية تمنحها وكالة حصرية لتقديم خدمات الموارد البشرية المعتمدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال منصة Elevatus في سوق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

التداولات تمسكت بمستوياتها القوية عند 97.3 مليون دينار

بورصة الكويت.. سيولة قوية ومؤشرات تحت الضغط

1 421.1 مليون سهم تتداولها
البورصة عبر 30.3 ألف صفقة

2 الطاقة يتصدر مكاسب القطاعات
بصعود قوى نسبته 2.27 %



كتب مساعد صالح

أنهت بورصة الكويت تعاملات أمس الخميس على تباين في أداء مؤشراتها الرئيسية، وسط ضغوط بيعية طالت عدداً من القطاعات القيادية، في الوقت الذي حافظت فيه حركة التداول على مستويات قوية، مع بلوغ السيولة 97.30 مليون دينار، بما يعكس استمرار النشاط الاستثماري والمضاربي داخل السوق رغم غياب الاتجاه الموحد للمؤشرات.

وجاءت الجلسة متباعدة على أكثر من مستوى، إذ تراجعت ثلاثة من المؤشرات الرئيسية الأربعة، فيما استطاع مؤشر «الرئيسي 50» الانفصال عن المسار العام وإنهاء التعاملات في المنطقة الخضراء، بالتزامن مع تفاوت واضح في أداء القطاعات والأسهم.

وأنهى مؤشر السوق الأول الجلسة متراجعاً بنسبة 0.20 % مقارنة بإغلاق الأربعاء، كما انخفض المؤشر العام بنسبة 0.21 %، وفقد مؤشر السوق الرئيسي نحو 0.25 %، في المقابل سجل «الرئيسي 50» ارتفاعاً بنسبة 0.32 %.

ويعكس هذا الأداء حالة من التباين في توجهات المتعاملين، إذ لم تكن الضغوط البيعية شاملة للسوق، وإنما تركزت بصورة أكبر في مجموعة من القطاعات والأسهم، وهو ما يظهر بوضوح في التوازن النسبي بين عدد الأسهم المرتفعة والتراجعية.

سيولة قوية

وعلى مستوى حركة التداول، سجلت البورصة سيولة إجمالية بلغت 97.30 مليون دينار، وهي مستويات تعكس استمرار حضور السيولة في السوق وقدرة الأسهم النشطة على جذب التداولات، رغم تراجع غالبية المؤشرات الرئيسية.

وتم تداول نحو 421.13 مليون سهم خلال الجلسة، عبر تنفيذ 30.32 ألف صفقة، ما يشير إلى نشاط ملحوظ في حركة البيع والشراء وتوزع التداولات بين شريحة واسعة من الأسهم المدرجة.

ويكتسب مستوى السيولة أهمية خاصة في قراءة أداء الجلسة، إذ إن تراجع المؤشرات جاء بالتزامن مع تداولات تقترب قيمتها من حاجز 100 مليون دينار، وهو ما يعكس وجود عمليات إعادة تمركز وتداول للسيولة بين الأسهم والقطاعات أكثر من كونه عزوفاً عن التداول.

كما يكشف ارتفاع حجم الأسهم المتداولة إلى أكثر من 421 مليون سهم عن نشاط كبير في الأسهم المتوسطة والصغيرة، بالتزامن مع تداولات استثنائية على بعض الأسهم التي شهدت تغيرات في هياكل الملكية.

ضغوط على 7 قطاعات

قطاعياً، مالت الكفة لمصلحة التراجع،

إذ أغلقت 7 قطاعات تعاملاتها في المنطقة الحمراء، مقابل ارتفاع 5 قطاعات، فيما استقر قطاع المنافع دون تغيير.

وتصدر قطاع الرعاية الصحية قائمة القطاعات المتراجعة بانخفاض قوي بلغت نسبته 5.17 %، ليمثل أحد أبرز مصادر الضغط على الأداء القطاعي خلال الجلسة. وفي الاتجاه المقابل، تمكن قطاع الطاقة من تسجيل أفضل أداء بين القطاعات المرتفعة بعدما صعد بنسبة 2.27 %، ليؤكد استمرار الانتقائية في التعاملات وعدم امتداد عمليات البيع إلى مختلف مكونات السوق بالدرجة نفسها.

وتكشف خريطة القطاعات عن حالة من إعادة توزيع السيولة، إذ لم يؤد تراجع 7 قطاعات إلى هبوط حاد في المؤشرات، بينما استطاعت خمسة قطاعات الاحتفاظ بالكاسب، الأمر الذي حد من حدة الضغوط التي تعرض لها السوق.

توازن الأسهم

وعلى صعيد الأسهم، بدت الصورة أكثر توازناً مقارنة بخريطة القطاعات، إذ أنهى 58 سهماً الجلسة على ارتفاع، مقابل انخفاض 55 سهماً، بينما استقرت أسعار 19 سهماً دون تغيير. وتشير هذه الأرقام إلى أن التراجع المسجل في المؤشرات لا يعكس موجة

بيع عامة، خاصة أن عدد الأسهم الراحبة تجاوز عدد الأسهم الخاسرة، وإن كان بفارق محدود.

وعكس ذلك اختلاف تأثير الأسهم وفق أوزانها النسبية داخل المؤشرات، حيث يمكن لتراجع مجموعة من الأسهم ذات الوزن الأكبر أن يدفع المؤشرات للانخفاض حتى مع وجود عدد أكبر من الأسهم المرتفعة.

ومن ثم، فإن قراءة جلسة الخميس من زاوية عدد الأسهم وحدها تعطي صورة مختلفة عن حركة المؤشرات، وهو ما يؤكد سيطرة الطابع الانتقائي على التداولات.

«أولى تكافل» في الصدارة

وتصدر سهم «أولى تكافل» القائمة الخضراء بعدما سجل قفزة قوية بلغت 33.17%، متفوقاً بفارق واضح على بقية الأسهم المرتفعة خلال الجلسة.

وعكس الصعود الكبير للسهم استمرار قدرة الأسهم الصغيرة والمتوسطة على جذب اهتمام شريحة من المتعاملين، خاصة مع ارتفاع شهية المضاربة في بعض مكونات السوق.

وعلى الجانب الآخر، تصدر سهم «الخليج للتأمين» قائمة الأسهم المتراجعة بانخفاض بلغت نسبته 10.98 %، ليكون الأكثر تراجعاً بين 55 سهماً أنهت الجلسة في المنطقة الحمراء.

ويظهر الفارق الكبير بين أعلى نسبة ارتفاع وأعلى نسبة انخفاض مدى اتساع نطاق الحركة السعريّة في بعض الأسهم، رغم أن المؤشرات الرئيسية نفسها سجلت تغيرات محدودة لم تتجاوز ربع نقطة مئوية تقريباً.

«فيوتشر كيد» يخطف الأنظار

وكان الحدث الأبرز على مستوى التداولات الفردية من نصيب سهم «فيوتشر كيد»، الذي تصدر نشاط البورصة من حيث الكميات والسيولة، وسط تداولات استثنائية جاءت بالتزامن مع تغيرات في هيكل ملكية الشركة.

وبلغ حجم التداول على السهم نحو 125.16 مليون سهم، بقيمة إجمالية وصلت إلى 19.41 مليون دينار، وذلك بعد تخارج أحد المساهمين من ملكيته في الشركة وانخفاض حصة مساهم آخر. واستحوذ السهم بذلك منفرداً على نحو 9.9 % من إجمالي سيولة البورصة خلال الجلسة، أي ما يقارب خمس القيمة الإجمالية للتداولات. واللافت بصورة أكبر هو استحواذ «فيوتشر كيد» على نحو 29.7 % من إجمالي أحجام التداول في السوق، بعدما جرى تداول أكثر من 125 مليون سهم من أصل 421.13 مليون سهم تم تداولها في البورصة بأكملها.

وتكشف تلك النسب مدى تأثير التداولات الاستثنائية على السهم في أرقام الإجمالية للجلسة، سواء على مستوى السيولة أو الكميات، وبالتالي فإن قراءة نشاط السوق تستدعي فصل هذا النشاط الخاص عن المسار الاعتيادي للتعاملات.

وباستبعاد سيولة «فيوتشر كيد»، تكون بقية الأسهم المدرجة قد استحوذت على سيولة تقدر بنحو 77.89 مليون دينار، وهو مستوى يظل جيداً ويؤكد أن نشاط الجلسة لم يكن قائماً بالكامل على سهم واحد.

كما أن استبعاد الكميات المتداولة على «فيوتشر كيد» يخفض إجمالي الكميات لبقية السوق إلى نحو 295.97 مليون سهم، بما يوضح الحجم الكبير للصفقات المنفذة على السهم خلال الجلسة.

المؤشرات تحت ضغط محدود

وعلى الرغم من وجود تراجعات قطاعية متفاوتة، فإن نسب انخفاض المؤشرات الرئيسية ظلت محدودة، إذ لم تتجاوز 0.25 %، وهو ما يشير إلى قدرة السوق على امتصاص جانب من عمليات البيع. وتراجع السوق الأول بنسبة 0.20 %، وهي حركة محدودة نسبياً، في حين سجل

المؤشر العام انخفاضاً قريباً بلغ 0.21%، بما يعكس تأثير الأسهم القيادية على الاتجاه العام للسوق.

أما السوق الرئيسي فقد سجل التراجع الأكبر بين المؤشرات الرئيسية بنسبة 0.25 %، بينما جاء «الرئيسي 50» ليكسر الاتجاه ويسجل مكاسب بنسبة 0.32 %، وتبرز هنا مفارقة مهمة، تتمثل في انخفاض مؤشر السوق الرئيسي مقابل ارتفاع «الرئيسي 50»، ما يشير إلى وجود أداء أفضل نسبياً لشرحية من الأسهم الأكثر نشاطاً وسيولة ضمن مكونات السوق الرئيسي.

تدوير للسيولة

وتعطي تفاصيل الجلسة مؤشرات على استمرار عمليات تدوير السيولة داخل السوق، بدلاً من خروجها بصورة واسعة، إذ ظلت قيمة التداولات مرتفعة، بينما توزعت المكاسب والخسائر بصورة متقاربة على مستوى الأسهم.

فوجود 58 سهماً مرتفعاً مقابل 55 سهماً متراجعاً، بالتزامن مع انخفاض ثلاثة مؤشرات، يعزز من فرضية أن الضغوط تركزت في أسهم ذات أوزان مؤثرة، بينما احتفظ عدد كبير من الأسهم الأخرى بمسار إيجابي. ويعد هذا النوع من الجلسات انعكاساً لطبيعة التداول الانتقائي، حيث تتحرك السيولة سريعاً بين الأسهم استناداً إلى المحفزات الخاصة بكل شركة، وتغيريات الملكية، والنتائج المالية، والتوقعات المستقبلية.

وتزداد أهمية هذه الصورة في ظل ارتفاع عدد الصفقات إلى أكثر من 30 ألف صفقة خلال جلسة واحدة، ما يكشف عن اتساع قاعدة النشاط وعدم اقتصر حركة السوق على عدد محدود للغاية من العمليات.

نشاط مضاربي

ويظهر من التحركات السعريّة القوية لبعض الأسهم استمرار المكون المضاربي في التعاملات، خاصة مع صعود «أولى تكافل» بأكثر من 33 % في مقابل هبوط «الخليج للتأمين» بنحو 11 %، وتختلف هذه التحركات بصورة واضحة عن النطاق الضيق نسبياً لتغير المؤشرات الرئيسية، الأمر الذي يؤكد أن جانباً مهماً من نشاط السوق يتم حالياً على مستوى الفرص الفردية للأسهم وليس فقط استناداً إلى الاتجاه العام للمؤشرات. وتوفر السيولة المرتفعة بيئة مناسبة لاستمرار عمليات الانتقال بين المراكز، إذ يبحث المستثمرون والتداولون عن الأسهم التي تمتلك محفزات خاصة أو تشهد

تطورات في الملكيات أو النشاط التشغيلي.

انتقائية واضحة

وتشير حصيلة جلسة الخميس في مجملها إلى أن بورصة الكويت تمر بمرحلة يغلب عليها الطابع الانتقائي، إذ لا يوجد اتجاه موحد يجمع المؤشرات والقطاعات والأسهم في مسار واحد.

ففي الوقت الذي تراجع فيه السوق الأول العام والرئيسي، سجل «الرئيسي 50» مكاسب، وبينما انخفضت 7 قطاعات، تمكنت 5 قطاعات من الصعود، وفي الوقت ذاته تجاوز عدد الأسهم المرتفعة نظيرتها المتراجعة. وهذه التركيبة تجعل حركة السيولة أكثر أهمية من مجرد متابعة اتجاه المؤشرات، خصوصاً أن السوق سجل تداولات بقيمة 97.30 مليون دينار. كما أن وجود سيولة بهذا الحجم بالتزامن مع انخفاضات محدودة في المؤشرات قد يشير إلى استمرار عمليات بناء وتغيير المراكز الاستثمارية داخل السوق، مع تزايد التركيز على الأسهم التي ترتبط بأخبار أو تغيرات جوهرية.

ترقب اتجاه السوق

ومع انتهاء جلسة الخميس، تتجه الأنظار إلى تعاملات الأسبوع المقبل لمعرفة قدرة السوق على استعادة المسار الصاعد للمؤشرات، ومدى استمرار مستويات السيولة المرتفعة.

وفي المحصلة، أغلقت بورصة الكويت أسبوعياً على جلسة حملت أكثر من إشارة: مؤشرات متباعدة، و7 قطاعات متراجعة، وسيولة قوية عند 97.30 مليون دينار، وتوازن لافت بين الأسهم الراحبة والخاسرة، إلى جانب نشاط استثنائي على «فيوتشر كيد» استحوذ بمفرده على قرابة خمس سيولة السوق ونحو ثلث الكميات المتداولة.

ويؤكد تلك المعطيات أن التراجع المحدود للمؤشرات لا يقدم بمفرده الصورة الكاملة للجلسة، إذ ظلت السيولة حاضرة بقوة، واستمرت الفرص الانتقائية في عدد من الأسهم والقطاعات، لتدخل البورصة تعاملاتها المقبلة وسط معادلة تجمع بين قوة النشاط وحذر المؤشرات.

قوة البنوك والاتصالات والطاقة تعزز النشاط التشغيلي للشركات المدرجة

7.71 مليار دينار حصيلة أعمال شركات بورصة الكويت في 6 أشهر

1 200 مليون دينار زيادة سنوية في إيرادات الشركات المدرجة

2 البنوك تتصدر المشهد التشغيلي بإيرادات قيمتها 2.35 مليار دينار



كتب مساعد صالح

واصلت شركات بورصة الكويت توسيع قاعدة أعمالها التشغيلية خلال النصف الأول من عام 2026، لتظهر نتائجها المالية قدرة واضحة على تحقيق النمو رغم الضغوط الاستثنائية التي أحاطت بالاقتصاد والأسواق خلال الفترة، وفي مقدمتها تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة واضطراب حركة التجارة والطاقة المرتبط بالتطورات العسكرية وأزمة مضيق هرمز.

وتكشف قراءة القوائم المالية للشركات المدرجة التي تتوافق سنواتها المالية وتنتهي في 31 ديسمبر، أن النشاط التشغيلي تمكن من الاحتفاظ بمسار صاعد، مع تسجيل 131 شركة إيرادات تشغيلية إجمالية بلغت نحو 7.71 مليار دينار خلال الأشهر الستة الأولى من 2026، مقابل نحو 7.51 مليار دينار في الفترة المماثلة من العام السابق، وبذلك تكون الشركات قد أضافت قرابة 200 مليون دينار إلى إيراداتها التشغيلية خلال عام واحد، محققة نمواً سنوياً نسبته 2.57%.

ولا تقتصر أهمية تلك الزيادة على قيمتها المطلقة، إذ جاءت في فترة اتسمت بارتفاع مستويات عدم اليقين، بما يعكس قدرة قطاعات رئيسية في السوق على المحافظة على مستويات نشاط مرتفعة، خصوصاً البنوك والاتصالات والطاقة والصناعة.

ويظهر توزيع الإيرادات كذلك أن النمو لم يكن متساوياً بين جميع القطاعات، وإنما جاء نتيجة ارتفاع إيرادات 7 قطاعات مقابل تراجع 6 قطاعات أخرى، ما يعني أن القوة التشغيلية للقطاعات الأكبر وزناً استطاعت تعويض الضغوط التي تعرضت لها قطاعات أخرى.

الإيرادات تدعم الأرباح

وتزامن ارتفاع الإيرادات التشغيلية مع تحسن واضح في المؤشرات المالية للشركات، وفي مقدمتها الأرباح والأصول، بما يعكس انتقال جزء من النمو التشغيلي إلى صافي النتائج المالية.

وحققت الشركات المشمولة بالإحصائية أرباحاً إجمالية بلغت نحو 1.36 مليار دينار خلال النصف الأول، بارتفاع سنوي نسبته 7.94%.

ويكشف الفارق بين معدل نمو الأرباح البالغ 7.94% ونمو الإيرادات التشغيلية البالغ 2.57% عن تحسن أكبر في الربحية مقارنة بوتيرة توسع الإيرادات الإجمالية، وهي دلالة على أن أداء الشركات لم يعتمد فقط على زيادة حجم الأعمال، وإنما استفاد كذلك من تحسن النتائج لدى عدد من القطاعات والشركات الرئيسية.

كما ارتفعت أصول الشركات بنسبة 5.58% لتصل إلى نحو 190.14 مليار دينار، وهو مستوى يعكس اتساع القاعدة المالية للشركات المدرجة واستمرار نمو حجم الأعمال والأصول التي تديرها.

وجاءت نتائج الربع الثاني أكثر قوة، إذ قفز صافي أرباح الشركات بنسبة 89.72% على أساس سنوي ليصل إلى 969.58 مليون دينار.

وعزز الأداء المالي قدرة الشركات على مكافأة مساهميها، إذ اتجهت 10 شركات مدرجة إلى إقرار توزيعات أرباح نصفية مرحلية بلغت قيمتها الإجمالية نحو

نمو تشغيلي رغم التحديات

306.74 مليون دينار.

وبذلك تكشف مؤشرات الإيرادات والأرباح والأصول والتوزيعات عن صورة متكاملة نسبياً لأداء الشركات، تبدأ بنمو النشاط التشغيلي، وتمتد إلى ارتفاع الأرباح، ثم زيادة قاعدة الأصول وقدرة عدد من الشركات على إجراء توزيعات مرحلية للمساهمين.

13 قطاعاً في الخريطة

وتوزعت الإيرادات التشغيلية المسجلة بين 13 قطاعاً مدرجاً في بورصة الكويت، بما يعكس تنوع مصادر النشاط داخل السوق.

وشملت الإحصائية 9 بنوك و42 شركة خدمات مالية و8 شركات تأمين و26 شركة عقارية و19 شركة صناعية و11 شركة خدمات استهلاكية و5 شركات تعمل في قطاع الطاقة.

كما شملت 4 شركات اتصالات، وشركتين في قطاع المواد الأساسية، وشركتين في قطاع السلع الاستهلاكية، إلى جانب شركة واحدة في كل من التكنولوجيا والرعاية الصحية والمنافع.

ورغم هذا التنوع الكبير في أعداد الشركات، فإن الإيرادات لم تتوزع بالتساوي بين القطاعات، إذ احتفظت

البنوك والاتصالات والخدمات المالية بالجزء الأكبر من النشاط التشغيلي، فيما جاءت مساهمة عدد من القطاعات الأخرى عند مستويات أقل كثيراً.

2.35 مليار للبنوك

وحافظ قطاع البنوك على موقعه كأكثر مولد للإيرادات التشغيلية بين القطاعات المدرجة، بعدما حققت البنوك التسعة المشمولة إيرادات تشغيلية إجمالية بلغت 2.35 مليار دينار.

واستحوذ القطاع بذلك على نحو 30.45% من إجمالي إيرادات الشركات محل الإحصائية، أي أن ما يقارب ثلاثة دنانير من كل 10 دنانير حققتها الشركات المدرجة كإيرادات تشغيلية جاءت من القطاع المصرفي.

ويعزز هذا الرقم الثقل الاستثنائي للبنوك داخل هيكل بورصة الكويت، سواء من حيث القيمة السوقية أو الأرباح أو الأصول أو الإيرادات.

ولم تقتصر مساهمة البنوك على حجم الإيرادات فقط، إذ ارتفعت إيرادات القطاع بنسبة 7.80% مقارنة بالفترة المماثلة، وهو معدل يزيد بأكثر من ثلاثة أمثال تقريباً على معدل نمو إجمالي إيرادات الشركات البالغ 2.57%.

تقدم النتائج في مجملها مؤشراً على متانة النشاط التشغيلي للشركات المدرجة خلال النصف الأول من 2026، إذ نجحت في رفع إيراداتها إلى 7.71 مليار دينار، بالتوازي مع ارتفاع الأرباح إلى 1.36 مليار دينار ونمو الأصول إلى 190.14 مليار دينار. كما أن وصول أرباح الربع الثاني إلى 969.58 مليون دينار بنمو سنوي 89.72%، وإقرار توزيعات نصفية بقيمة 306.74 مليون دينار، يعززان الصورة الإيجابية للأداء المالي العام. لكن الأرقام تكشف في الوقت نفسه عن تفاوت واضح بين القطاعات والشركات؛ فبينما تقود البنوك والاتصالات والطاقة والصناعة النمو، تواجه قطاعات أخرى ضغوطاً انعكست في انخفاض إيراداتها.

ويعني ذلك أن القطاع المصرفي كان من المحركات الرئيسية للزيادة المسجلة في إجمالي إيرادات السوق.

الاتصالات تعزز موقعها

وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية بإيرادات تشغيلية بلغت نحو 1.72 مليار دينار، مستحوذاً على 22.28% من إجمالي إيرادات الشركات.

وبإضافة إيرادات الاتصالات إلى البنوك، يصل إجمالي إيرادات القطاعين إلى نحو 4.06 مليار دينار، بما يمثل 52.72% من إجمالي الإيرادات التشغيلية. وبعبارة أخرى، فإن أكثر من نصف النشاط التشغيلي المقاس بالإيرادات للشركات المشمولة بالإحصائية يتركز داخل قطاعين فقط.

وارتفعت إيرادات الاتصالات بنسبة 4.88% على أساس سنوي، بما يعزز مساهمة القطاع في دعم النمو الإجمالي. وبرزت شركة الاتصالات المتنقلة «زين» بصورة خاصة، إذ كانت الشركة الوحيدة ضمن الإحصائية التي تجاوزت إيراداتها التشغيلية منفردة مستوى المليار دينار، مسجلة نحو 1.14 مليار دينار. ويمثل ذلك نحو ثلثي إيرادات قطاع الاتصالات تقريباً، كما يجعل الشركة واحدة من أكبر الكيانات المدرجة من حيث حجم الأعمال التشغيلية.

الخدمات المالية ثالثاً

واحتل قطاع الخدمات المالية المركز الثالث بإيرادات تشغيلية بلغت نحو 1.39 مليار دينار، تمثل 18.03% من إجمالي إيرادات الشركات.

وبذلك تصبح البنوك والاتصالات والخدمات المالية القطاعات الثلاثة الوحيدة التي تجاوزت إيرادات كل منها حاجز المليار دينار.

ويكشف جمع حصص القطاعات الثلاثة أن الجزء الأكبر من الإيرادات التشغيلية للشركات المدرجة يتمركز في الأنشطة المصرفية والمالية والاتصالات، بينما تتوزع النسبة المتبقية على عشرة قطاعات أخرى.

ويظل التركيز أحد أبرز ملامح خريطة الإيرادات، مع استحواد أكبر 10 شركات على 5.04 مليار دينار أو 65.37% من الإجمالي، في حين استحوذت 102 شركة ذات الإيرادات المليونية على 6.57 مليار دينار بما يمثل 85.27%.

واستطاعت الشركات المدرجة إضافة نحو 200 مليون دينار إلى إيراداتها التشغيلية خلال عام واحد، وهو نمو يكتسب ثقلًا أكبر في ضوء البيئة الإقليمية التي صاحبت الفترة، ويؤكد استمرار القطاعات الكبرى في توفير قاعدة تشغيلية قوية للسوق، مع بقاء قدرة الشركات على تحويل نمو الإيرادات إلى أرباح مستدامة العامل الأكثر أهمية في تقييم أدائها خلال الفترات المقبلة.

ومع ذلك، سجل قطاع الخدمات المالية تراجعاً طفيفاً في إيراداته بلغ 0.54% على أساس سنوي، وهو انخفاض محدود مقارنة بالتراجعات الأكبر التي شهدتها بعض القطاعات الأخرى.

الصناعة تتقدم

وجاء قطاع الصناعة في المرتبة الرابعة من حيث القيمة المطلقة للإيرادات، بعدما سجل نحو 667.92 مليون دينار، تمثل 8.66% من إجمالي الإيرادات. لكن أهمية أداء القطاع لا تقتصر على قيمته، إذ ارتفعت إيراداته بنسبة 9.27% على أساس سنوي، ليصبح ثاني أسرع القطاعات نمواً بين القطاعات الثلاثة عشر. وتعني تلك الزيادة أن الصناعة لعبت دوراً مهماً في تعويض التراجع المسجل لدى قطاعات أخرى، كما ساهمت في توسيع قاعدة النمو بعيداً عن البنوك والاتصالات.

الطاقة الأسرع نمواً

واحتل قطاع الطاقة المرتبة الخامسة من حيث الإيرادات التشغيلية بقيمة 519.29 مليون دينار، تمثل نحو 6.74% من الإجمالي. إلا أن القطاع تصدر جميع القطاعات من حيث معدل النمو السنوي، بعدما ارتفعت إيراداته بنسبة 10.09%.

ويكتسب هذا النمو أهمية خاصة بالنظر إلى التطورات التي شهدتها أسواق الطاقة والظروف الجيوسياسية المحيطة بالمنطقة، إذ تمكنت شركات القطاع المشمولة بالإحصائية من تحقيق أعلى معدل توسع في الإيرادات بين جميع قطاعات السوق.

وبجمع إيرادات الصناعة والطاقة تصل القيمة إلى نحو 1.19 مليار دينار، وهو ما يعزز مساهمة الأنشطة غير المالية في قاعدة الإيرادات التشغيلية لبورصة الكويت.

الخدمات الاستهلاكية والعقار

وسجل قطاع الخدمات الاستهلاكية إيرادات تشغيلية بلغت 483.16 مليون دينار، ليأتي بعد الطاقة في ترتيب

القطاعات من حيث القيمة. لكن إيرادات القطاع انخفضت بنسبة 4.24% مقارنة بالفترة المماثلة، ليكون ضمن القطاعات الستة التي سجلت تراجعاً سنوياً.

وفي المقابل، حقق قطاع العقار إيرادات تشغيلية بلغت 271.54 مليون دينار، مع نمو سنوي نسبته 3.26%.

ويمثل نمو القطاع العقاري أحد العوامل الإضافية الداعمة للإيرادات الإجمالية، خصوصاً مع وجود 26 شركة عقارية ضمن الإحصائية، وهو ثاني أكبر عدد من الشركات بعد قطاع الخدمات المالية.

تفاوت أداء القطاعات

أما قطاع التأمين فسجل إيرادات تشغيلية بلغت 147.41 مليون دينار، إلا أنه تصدر قائمة القطاعات المتراجعة بانخفاض سنوي حاد نسبته 43.88%.

وبلغت إيرادات قطاع الرعاية الصحية 66.73 مليون دينار، متراجعة بنسبة 16.81%، بينما سجل قطاع السلع الاستهلاكية 53.86 مليون دينار بانخفاض سنوي بلغ 14.63%.

ووصلت إيرادات قطاع المنافع إلى 26.45 مليون دينار، مسجلة نمواً بنسبة 2.46%، فيما حقق قطاع المواد الأساسية 15.52 مليون دينار مع انخفاض نسبته 17.24%. أما قطاع التكنولوجيا، ورغم تسجيله أقل قيمة للإيرادات بين القطاعات عند 2.20 مليون دينار، فقد جاء ثالثاً بين القطاعات الأسرع نمواً، بعدما ارتفعت إيراداته بنسبة 8.90%.

7 قطاعات تقود النمو

وبصورة إجمالية، تمكنت 7 قطاعات من زيادة إيراداتها التشغيلية على أساس سنوي. وجاء قطاع الطاقة في المقدمة بنمو 10.09%، تلاه الصناعة بنسبة 9.27%، ثم التكنولوجيا بـ8.90%، والبنوك بـ7.80%.

كما ارتفعت إيرادات الاتصالات بنسبة 4.88% والعقار بنسبة 3.26%، والمنافع بنسبة 2.46%.

مؤشر مدراء المشتريات

الكويت - أغسطس 2026

53.6 نقطة

أعلى مستوى منذ فبراير الماضي
واقتراب من مستويات ما قبل الحرب

مؤشر مدراء المشتريات: المؤشر الرئيسي يرتفع إلى 53.6 نقطة خلال أغسطس

النشاط غير النفطي يسجل أقوى أداء منذ فبراير

قفزة الطلب والإنتاج تعيد زخم النشاط الاقتصادي وتدعم ثقة الشركات

كتب حامد الدوسري

اقترب القطاع الخاص غير النفطي في الكويت بصورة كبيرة من استعادة مستويات النشاط التي كان يسجلها قبل اندلاع الحرب والتوترات الإقليمية، بعدما شهد أغسطس 2026 تسارعاً قوياً في وتيرة التعافي، مدعوماً بقفزة في الطلبات الجديدة والإنتاج والمشتريات، إلى جانب عودة الشركات إلى زيادة أعداد العاملين للمرة الأولى منذ ستة أشهر.

وأظهرت أحدث بيانات مؤشر مدراء المشتريات الصادر عن «ستاندرد آند بورز جلوبال» ارتفاع المؤشر الرئيسي للكويت إلى 53.6 نقطة خلال أغسطس، مقابل 50.8 نقطة في يوليو، ليواصل وجوده فوق مستوى 50 نقطة الفاصل بين النمو والانكماش للشهر الثاني على التوالي. ويعكس الارتفاع الكبير، البالغ 2.8 نقطة خلال شهر واحد، انتقال القطاع الخاص غير النفطي من مرحلة العودة المحدودة للنمو التي شهدتها في يوليو إلى توسع أكثر قوة ووضوحاً خلال أغسطس، في واحدة من أبرز الإشارات حتى الآن على قدرة النشاط الاقتصادي غير النفطي على تجاوز التداعيات التي خلفتها الحرب.

وتكتسب قراءة أغسطس أهمية إضافية مع اقتراب مستوى تحسين النشاط من المستويات التي سجلها القطاع في فبراير الماضي، أي قبل اندلاع الحرب مباشرة، لتشير البيانات إلى أن الاقتصاد غير النفطي قطع شوطاً كبيراً في استعادة الزخم الذي فقده خلال الأشهر التالية لاندلاع الصراع.

صدمة مارس

وكان فبراير آخر شهر قبل الحرب يسجل فيه القطاع الخاص غير النفطي مستويات قوية من النشاط، قبل أن تتغير الصورة بصورة حادة في مارس مع تصاعد التوترات الإقليمية. وأدت تداعيات الحرب إلى انكماش النشاط في الكويت للمرة الأولى منذ أوائل عام 2023، قبل أن يبدأ القطاع رحلة تدريجية لاستعادة نشاطه خلال الأشهر التالية.

وظلت وتيرة النشاط تحت الضغوط لبعض الوقت، قبل أن يشهد يوليو نقطة تحول مهمة مع عودة مؤشر مدراء

المشتريات إلى منطقة النمو مسجلاً 50.8 نقطة، بعد خمسة أشهر من بقاءه دون المستوى المحايد.

وجاء أغسطس ليؤكد أن التحسن لم يكن مؤقتاً، إذ تسارعت وتيرة النمو بصورة قوية وارتفع المؤشر إلى 53.6 نقطة، لتصبح ظروف التشغيل في القطاع الخاص غير النفطي أقرب كثيراً إلى المستويات التي سبقت اندلاع الحرب.

قفزة في الطلب

وكان تحسن الطلب أحد المحركات الرئيسية للتعافي، حيث ارتفعت الطلبات الجديدة والإنتاج للشهر الثاني على التوالي، وسجل كلاهما أقوى وتيرة نمو منذ فبراير الماضي.

وساهمت مجموعة من العوامل في زيادة المبيعات، في مقدمتها سياسات التسعير التنافسية التي اتبعتها الشركات، إلى جانب تكثيف الحملات التسويقية وقدرة المؤسسات على تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة.

ويشير ذلك إلى أن الشركات لم تعتمد فقط على عودة الظروف الاقتصادية إلى طبيعتها، وإنما اتجهت أيضاً إلى تبني استراتيجيات أكثر نشاطاً لاستقطاب العملاء واستعادة المبيعات التي تأثرت خلال فترة الحرب.

كما ساعدت قوة تدفقات الأعمال الجديدة الشركات على زيادة إنتاجها لمواكبة ارتفاع الطلب، الأمر الذي عزز النشاط التجاري وساهم في دفع قراءة المؤشر الرئيسية إلى أعلى مستوياتها منذ اندلاع الصراع.

الأسواق الخارجية

ولم يقتصر تحسن الطلب على السوق المحلية، إذ شهدت الشركات الكويتية انتعاشاً في طلبات التصدير الجديدة خلال أغسطس.

ونجحت بعض المؤسسات في تأمين مبيعات وأعمال جديدة من عملاء في دول مجاورة، ما وفر دعماً إضافياً للطلب وأسهم في توسيع قاعدة الأعمال الجديدة. ويمثل تعافي الطلب الخارجي مؤشراً مهماً بالنسبة إلى النشاط غير النفطي،

تحسناً في احتياجاتها التشغيلية مع ارتفاع مستويات الأعمال الجديدة والإنتاج، إلا أن معدل خلق الوظائف ظل متواضعاً مقارنة بالقوة التي شهدتها الطلب. وأدى هذا التفاوت بين الزيادة الكبيرة في حجم الأعمال والنمو المحدود للقوى العاملة إلى استمرار تراكم الأعمال غير المنجزة للشهر الثاني على التوالي. وتشير زيادة الأعمال المتراكمة إلى أن الشركات قد تحتاج إلى تعزيز قدراتها التشغيلية والتوسع بصورة أكبر في التوظيف خلال الفترة المقبلة إذا استمر الطلب عند مستوياته الحالية.

طفرة المشتريات

وأرسلت مشتريات الشركات إشارة قوية أخرى إلى تحسين التوقعات المستقبلية، بعدما كثفت المؤسسات عمليات شراء مستلزمات الإنتاج خلال أغسطس. وجاءت زيادة المشتريات في إطار مساعي الشركات إلى إعادة بناء المخزونات التي تراجعت خلال الفترة السابقة، في ظل الاستعداد للتعامل مع المستويات الأعلى من الطلب والإنتاج. وسجل نشاط الشراء أسرع وتيرة نمو منذ بدء دراسة مؤشر مدراء المشتريات للكويت في سبتمبر 2018، بما يعكس تحولاً كبيراً في سلوك الشركات مقارنة بالأشهر التي أعقبت اندلاع الحرب.

وتزامن ذلك مع ارتفاع مخزونات مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوى مسجل في تاريخ الدراسة، ما يعكس استعداد المؤسسات لتلبية الطلب المتوقع والحفاظ على قدرتها على زيادة الإنتاج.

تحسن سلاسل الإمداد

وفي الوقت نفسه، تحسن أداء الموردين خلال أغسطس، وساعدت قدرتهم على الاستجابة السريعة لطلبات الشركات على تقليص فترات التسليم.

وسجلت مواعيد التسليم أكبر تحسن منذ فبراير الماضي، الأمر الذي وفر دعماً إضافياً للشركات في ظل الزيادة القوية في مشتريات مستلزمات الإنتاج. ويشكل تحسن سلاسل الإمداد عاملاً مهماً في دعم مسار التعافي، إذ يسمح للشركات بالحصول على احتياجاتها بصورة أسرع والاحتفاظ بمستويات مناسبة من المخزون لمواجهة الطلب.

ضغوط التكاليف

وعلى الرغم من الصورة الإيجابية التي أظهرتها غالبية مكونات المؤشر، فإن الشركات واجهت في المقابل ارتفاعاً في ضغوط التكاليف خلال أغسطس.

وسجل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج أعلى مستوى خلال ستة أشهر، مع إبلاغ الشركات عن زيادات في مجموعة من بنود التكلفة، شملت الأجور والصيانة والتسويق والمواد الخام والمرافق.

كما ارتفعت تكاليف التوظيف بأسرع وتيرة منذ بداية عام 2026، بالتزامن مع عودة الشركات إلى زيادة أعداد العاملين لديها.

وتشير هذه التطورات إلى أن استمرار قوة الطلب قد يضع الشركات أمام تحدٍ متزايد يتعلق بالموازنة بين التوسع في النشاط والحفاظ على هوامش الربحية.

رفع أسعار البيع

ودفعت زيادة تكاليف التشغيل الشركات إلى رفع أسعار بيع منتجاتها وخدماتها خلال أغسطس بوتيرة ملحوظة، في محاولة لتمرير جانب من ارتفاع المصروفات إلى العملاء. وفي المقابل، ظلت المنافسة عاملاً مؤثراً في قرارات التسعير، إذ لجأت بعض المؤسسات إلى تقديم خصومات بهدف دعم المبيعات واستقطاب عملاء جدد.

ويكشف هذا التباين عن معادلة تواجه الشركات بين الحاجة إلى تعويض ارتفاع التكاليف من جهة، والمحافظة على الأسعار التنافسية التي كانت أحد المحركات الأساسية لنمو الطلب من جهة أخرى.

منتصف الربع الثالث

ويعزز أداء أغسطس المؤشرات الإيجابية بشأن مسار الاقتصاد غير النفطي في منتصف الربع الثالث من العام، بعدما كان القطاع قد بدأ الربع بعودة محدودة للنمو خلال يوليو.

فالانتقال من قراءة 50.8 نقطة في يوليو إلى 53.6 نقطة في أغسطس يعني أن النشاط لم يتكف بتجاوز منطقة الانكماش، وإنما انتقل إلى وتيرة توسع أكثر قوة.

كما أن اتساع نطاق التحسن ليشمل الإنتاج والطلبات والتصدير والتوظيف والمشتريات والمخزونات والثقة يشير إلى أن التعافي أصبح أكثر شمولاً مقارنة بالمراحل الأولى التي أعقبت الحرب.

صورة أكثر إيجابية

وقال مدير الاقتصاد في «ستاندرد آند بورز جلوبال ماركيت إنتليجنس» أندرو هاركر إن تعافي القطاع الخاص غير النفطي في الكويت انتقل إلى وتيرة أعلى بعدما كان النشاط قد واجه تداعيات الحرب خلال الأشهر السابقة. وتكتسب تلك الرؤية أهمية عند مقارنتها بتقييم «ستاندرد آند بورز جلوبال» في يوليو، حين أشارت إلى أن عودة النمو جاءت بعد فترة من الهدوء النسبي واستئناف حركة الطيران، بينما ظلت معدلات النمو والثقة أقل من تلك المسجلة مباشرة قبل الحرب. أما في أغسطس، فقد اقتراب مستوى التحسن من قراءة فبراير، وتسارعت الطلبات والإنتاج إلى أقوى وتيرة منذ ذلك الشهر، بالتزامن مع استعادة الشركات جانباً أكبر من ثقتها بالمستقبل.

3

مشتريات الشركات تسجل أسرع نمو منذ بدء الدراسة في 2018 والمخزونات ترتفع

العقار الخاص يستحوذ على 7% 1 المبيعات و88% من العقود

19.7 مليون دينار تداولات عقارية في الكويت خلال يومين

1 41 صفقة عقارية مسجلة في محافظات الكويت الست خلال يومين

2 36 صفقة للسكن الخاص بقيمة إجمالية بلغت 14.02 مليون دينار

كتب خالد فهاد

نشاط عقاري محدود

تداولات الكويت تتجاوز 19 مليون دينار في يومين

41 صفقة عقارية مسجلة لدى «العدل» يومي 30 و31 أغسطس 2026



أبرز المحافظات من حيث عدد الصفقات					
الفروانية	الأحمدي	حولي	الجهراء	العاصمة	مبارك الكبير
11 صفقة	11 صفقة	8 صفقات	7 صفقات	3 صفقات	1 صفقة واحدة



المصدر: وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

بلغت القيمة الإجمالية للتداولات العقارية المسجلة لدى إدارة التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل الكويتية نحو 19.71 مليون دينار خلال يومي 30 و31 أغسطس 2026، موزعة على 41 عقداً عقارياً في المحافظات الست، في مؤشر يعكس استمرار النشاط في السوق العقارية، وإن جاء بوتيرة محدودة مقارنة بفترات تداول أطول خلال الشهر.

وأظهرت بيانات التقرير الإحصائي الأسبوعي لحركة تداول العقار الصادر عن إدارة التسجيل العقاري والتوثيق أن النشاط خلال الفترة تركز بصورة كاملة في قطاعين فقط، هما العقار الخاص والعقار الاستثماري، فيما غابت الصفقات عن بقية القطاعات العقارية، بما فيها التجاري والحرفي والبنوك والمخازن والمعارض والمشاتل والدكاكين وعقارات الشريط الساحلي.

وسجل القطاع العقاري الخاص 36 عقداً بقيمة إجمالية بلغت 14.016 مليون دينار، فيما شهد القطاع الاستثماري تسجيل 5 عقود بقيمة 5.69 مليون دينار، لترتفع الحصيلة الإجمالية للصفقات المسجلة خلال اليومين إلى 41 عقداً بقيمة 19.706 مليون دينار.

وتكشف قراءة هيكل التداولات عن هيمنة واضحة للعقار الخاص، إذ استحوذ على نحو 87.8% من إجمالي عدد العقود المسجلة، مقابل 12.2% للعقار الاستثماري، بينما بلغت حصة السكن الخاص من القيمة الإجمالية للتداولات نحو 71.1%، مقابل نحو 28.9% للقطاع الاستثماري.

متوسط الصفقة نصف مليون دينار

وباحتساب متوسط القيمة على إجمالي العقود، بلغ متوسط قيمة الصفقة العقارية الواحدة خلال الفترة نحو 480.7 ألف دينار، وهو مستوى يعكس طبيعة الصفقات المسجلة خلال اليومين، خصوصاً مع استحواذ السكن الخاص على النصيب الأكبر من التعاملات من حيث العدد والقيمة.

وفي العقار الخاص، بلغ متوسط قيمة العقد الواحد نحو 389.4 ألف دينار، بعد تسجيل 36 صفقة بقيمة 14.016 مليون دينار، بينما ارتفع المتوسط بصورة ملحوظة في العقار الاستثماري ليلبلغ نحو 1.138 مليون دينار للصفقة الواحدة، استناداً إلى تداول 5 عقارات بقيمة إجمالية وصلت إلى 5.69 مليون دينار.

وعكس الفارق الكبير بين متوسطي القطاعين الاختلاف الطبيعي في خصائص الأصول المتداولة، إذ ترتفع عادة قيم العقارات الاستثمارية مقارنة بوحداث السكن الخاص نتيجة طبيعة الاستخدام والدخل المتوقع من الأصل وموقعه ومساحته وعدد الوحدات التي يضمها.

الفروانية في الصدارة

وعلى مستوى التوزيع الجغرافي، جاءت محافظة الفروانية ضمن أكثر المحافظات نشاطاً من حيث عدد العقود، بعدما سجلت 11 صفقة، توزعت بواقع 10 صفقات للعقار الخاص وصفقة واحدة استثمارية، بما يعكس استمرار النشاط في السوق السكنية بالمحافظة.

وتساوت معها محافظة الأحمدى من حيث إجمالي عدد الصفقات عند 11 صفقة، إلا أن تركيبة التداولات جاءت مختلفة قليلاً، إذ سجلت المحافظة 9 عقود للعقار الخاص وعقدين للعقار الاستثماري، لتستحوذ

نشاط سكني بالكامل

أما محافظة الجهراء فسجلت 7 صفقات عقارية خلال الفترة، وجاءت جميعها في قطاع العقار الخاص، دون تسجيل أي صفقة استثمارية أو تجارية أو في القطاعات الأخرى.

وبذلك استحوذت الجهراء على نحو 17.1% من إجمالي عدد العقود المسجلة في الكويت، فيما شكلت عقودها نحو 19.4% من إجمالي صفقات السكن الخاص البالغ عددها 36 صفقة. ويؤكد تركز الصفقات في السكن الخاص استمرار هذا القطاع باعتباره المحرك الرئيسي للنشاط العقاري في عدد من المحافظات، في ظل ارتباطه بالطلب السكني المباشر وحركة انتقال الملاكيات بين المواطنين.

العاصمة ومبارك الكبير

وفي محافظة العاصمة، اقتصرت التداولات خلال الفترة على 3 عقود للعقار الخاص، دون تسجيل صفقات استثمارية أو في أي من القطاعات العقارية الأخرى، لتبلغ حصة المحافظة نحو 7.3% فقط من إجمالي عدد العقود.

أما محافظة مبارك الكبير، فقد سجلت أدنى مستوى من النشاط بين المحافظات الست خلال الفترة، بواقع صفقة واحدة فقط جاءت ضمن قطاع العقار الخاص، ولم تشهد المحافظة تسجيل أي عقد استثماري أو تجاري أو غيره.

وبذلك بلغ إجمالي عقود السكن الخاص في العاصمة ومبارك الكبير معاً 4 عقود، بما يمثل نحو 11.1% من إجمالي العقود الخاصة المسجلة خلال الفترة.

السكن الخاص يقود السوق

وتبرز الأرقام بوضوح الدور المحوري للسكن الخاص في حركة السوق خلال الفترة محل الرصد، بعدما استحوذ القطاع على 36 عقداً من إجمالي 41 عقداً، وهو ما يعني أن ما يقارب 9 من كل 10 صفقات مسجلة كانت لعقارات خاصة.

بذلك على أكبر عدد من الصفقات الاستثمارية بين المحافظات خلال الفترة، بالتساوي من حيث الاتجاه العام للنشاط الاستثماري مع محدودية العدد الإجمالي المسجل على مستوى الكويت.

وتشير تلك الأرقام إلى أن الفروانية والأحمدي استحوذتا مجتمعيتين على 22 عقداً من أصل 41 عقداً، أي ما يعادل نحو 53.7% من إجمالي عدد الصفقات العقارية المسجلة خلال يومي 30 و31 أغسطس، ما يجعل المحافظتين مركز الثقل الرئيسي من حيث عدد العقود خلال الفترة.

8 صفقات في حولي

وفي محافظة حولي، بلغ إجمالي العقود المسجلة 8 صفقات، منها 6 عقود للعقار الخاص وعقدان للعقار الاستثماري، لتأتي المحافظة ضمن المناطق التي شهدت تنوعاً في التداولات بين القطاعين. واستحوذت حولي بذلك على نحو 19.5% من إجمالي عدد الصفقات المسجلة في الكويت خلال اليومين، بينما مثلت الصفقات الاستثمارية فيها 40% من إجمالي عدد العقود الاستثمارية المسجلة على مستوى البلاد، إذ شهدت السوق الكويتية ككل 5 صفقات فقط من هذا النوع.

وتكتسب التداولات الاستثمارية في حولي أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة العديد من مناطق المحافظة التي تشهد حضوراً للعقارات المدرة للدخل، إلى جانب النشاط السكني الخاص، وهو ما يجعل تركيبة التداولات فيها مختلفة نسبياً عن بعض المحافظات التي تركزت تعاملاتها بصورة كاملة في السكن الخاص.

غياب كامل لعقود العقار التجاري في التجارئة والحرفية والمخازن والبنوك والمعارض

غياب كامل لعقود العقار التجاري

الفترة الزمنية القصيرة التي يغطيها التقرير، إذ إن بيانات يومين لا تكفي منفردة للحكم على الاتجاه طويل الأجل لبقية القطاعات.

كما أن غياب الصفقات عن قطاع بعينه خلال فترة قصيرة لا يعني بالضرورة تراجع الطلب عليه، إذ تتأثر بيانات التسجيل بتوقيت إتمام العقود ونقل الملاكيات وتسجيلها رسمياً، إضافة إلى طبيعة الصفقات الكبرى التي قد تؤدي صفقة واحدة منها إلى تغيير هيكل التداولات الأسبوعية بصورة ملحوظة.

المحامل إحصائية اليومين الغياب الكامل للعقود في القطاع التجاري، إذ لم تسجل المحافظات الست أي صفقة تجارية، كما لم تسجل أي تعاملات في العقارات الحرفية أو البنوك أو المخازن أو المعارض أو المشاتل أو الدكاكين أو عقارات الشريط الساحلي.

ويعني ذلك أن كامل السيولة العقارية البالغة 19.706 مليون دينار تركزت بين السكن الخاص والاستثماري فقط، وهي تركيبة تعكس خصوصية

بعدما سجلت التداولات العقارية في الكويت خلال الفترة من 16 إلى 20 أغسطس 2026 نحو 66.87 مليون دينار، وفق البيانات السابقة للتداولات العقارية.

إلا أن المقارنة المباشرة بين الرقمين تحتاج إلى مراعاة اختلاف عدد أيام التسجيل بين الفترتين؛ فالقيمة البالغة 19.71 مليون دينار تخص يومين فقط، بينما يغطي الرقم السابق فترة أطول، ومن ثم فإن القراءة الأكثر دقة ينبغي أن تراعي متوسط التداول اليومي إلى جانب إجمالي القيمة.

وباحتساب المتوسط البسيط لفترة 30 و31 أغسطس، بلغت قيمة العقود المسجلة نحو 9.85 مليون دينار يومياً، فيما بلغ متوسط عدد العقود نحو 20.5 عقد يومياً، وهي معدلات تعطي صورة أوضح عن كثافة النشاط خلال الفترة القصيرة.

19.71 مليون دينار حصيلة يومين

وفي المحصلة، تكشف بيانات وزارة العدل عن تسجيل نشاط عقاري بقيمة تقارب 20 مليون دينار خلال يومين، مع استمرار السكن الخاص في قيادة التداولات من حيث العدد والقيمة، مقابل حضور محدود عدداً لكنه مرتفع نسبياً من حيث متوسط قيمة الصفقة في العقار الاستثماري.

وتشير تركيبة الصفقات كذلك إلى اتساع النشاط في السكن الخاص عبر المحافظات الست، مقابل تركز العقار الاستثماري في حولي والفروانية والأحمدي، في حين غابت بقية القطاعات بصورة كاملة عن التداولات المسجلة.

وتظل حركة السوق خلال الأسابيع المقبلة عاملاً مهماً لتحديد ما إذا كانت التداولات المسجلة في نهاية أغسطس تمثل بداية لارتفاع وتيرة النشاط مع دخول سبتمبر، أم أنها تندرج ضمن التذبذبات الطبيعية في تسجيل العقود وانتقال الملاكيات، خصوصاً أن قراءة الاتجاه العام للسوق تحتاج إلى تتبع قيم وأعداد الصفقات على مدى فترات زمنية أطول، ومقارنة أداء القطاعات والمحافظات بصورة متتابعة.

كما أن القيمة البالغة 14.016 مليون دينار التي سجلها القطاع تمثل أكثر من سبعة أعشار الأموال المتداولة في العقارات خلال الفترة، ما يؤكد أن حركة انتقال ملكيات السكن الخاص كانت العامل الأساسي وراء إجمالي التداولات. وتوزعت صفقات العقار الخاص على جميع المحافظات الست دون استثناء، بواقع 3 صفقات في العاصمة، و6 في حولي، و10 في الفروانية، وصفقة واحدة في مبارك الكبير، و9 في الأحمدى، و7 في الجهراء، وهو ما يظهر اتساع النشاط السكني جغرافياً، رغم تفاوت عدد الصفقات بين محافظة وأخرى.

وكانت الفروانية في صدارة صفقات القطاع الخاص بـ10 عقود، تلتها الأحمدى بـ9 عقود، ثم الجهراء بـ7، وحولي بـ6، والعاصمة بـ3، وأخيراً مبارك الكبير بعقد واحد.

الاستثماري يتركز في 3 محافظات

وعلى الجانب الآخر، اتسم النشاط في العقار الاستثماري بدرجة أكبر من التركز الجغرافي، حيث اقتصرت العقود الخمسة المسجلة على 3 محافظات فقط هي حولي والفروانية والأحمدي.

وسجلت حولي عقدين استثماريين، ومثلهما في الأحمدى، بينما سجلت الفروانية عقداً واحداً، في حين لم تشهد العاصمة أو مبارك الكبير أو الجهراء أي صفقات استثمارية خلال الفترة.

ورغم أن عدد الصفقات الاستثمارية لم يتجاوز 5 عقود، فإن قيمتها الإجمالية البالغة 5.69 مليون دينار تمثل نحو 29% من إجمالي قيمة السوق، وهو ما يعكس ارتفاع القيمة المتوسطة للصفقة الاستثمارية مقارنة بالعقار الخاص.

فبينما مثلت العقارات الاستثمارية نحو 12.2% فقط من عدد الصفقات، اقتربت حصتها من 28.9% من القيمة الإجمالية، وهو فارق يعكس ارتفاع القيمة النسبية للأصول الاستثمارية المتداولة.

مقارنة مع تداولات منتصف أغسطس

وتأتي تداولات اليومين الأخيرين من أغسطس

53.7% من الصفقات في الأحمدى والفروانية

العاصمة بـ3 عقود تمثل 7.3%، وأخيراً مبارك الكبير بعقد واحد يعادل 2.4%. ويكشف هذا التوزيع أن المحافظات الثلاث: الأحمدى والفروانية وحولي استحوذت مجتمعة على 30 صفقة من إجمالي 41 صفقة، بما يعادل نحو 73.2% من العقود المسجلة، بينما توزعت الصفقات الـ11 المتبقية بين الجهراء والعاصمة ومبارك الكبير.

بالنظر إلى خريطة العقود المسجلة، يتضح أن النشاط تركز بدرجة كبيرة في محافظتي الأحمدى والفروانية، اللتين سجلتا 11 صفقة لكل منهما، ليصل إجمالي تعاملاتهما إلى 22 صفقة تمثل 53.7% من إجمالي العقود. وتأتي حولي في المرتبة التالية بـ8 عقود تمثل 19.5%، ثم الجهراء بـ7 عقود تعادل 17.1%، ثم

رائد دياب لـ «عالم الاقتصاد»: بفضل النتائج المالية للشركات

بورصة الكويت تواصل أدائها الإيجابي

مراجعة «مورغان ستانلي» تدعم مستويات السيولة

الخدمات المالية تقود ارتفاعات القطاعات الكبرى بنسبة 3.9 %



رائد دياب

كتب محمد ياسين

نائب رئيس أول-إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست رائد دياب إن المؤشر العام للبورصة ارتفع بنسبة 1.6 % خلال أغسطس، ومؤشر السوق الأول 0.8 %، بينما تصدر «رئيسي 50» الأداء بارتفاع 9.3 %، يليه المؤشر الرئيسي بنحو 5.7 %.

وإليك تفاصيل اللقاء:

شهدت بورصة الكويت أداءً إيجابياً خلال تعاملات شهر أغسطس المنصرم ، مدعومة بحزمة من المحفزات الاقتصادية بينها إعلان النتائج المالية الإيجابية للشركات المدرجة في السوق، ومشروعات حكومية عززت من ثقة المستثمرين، وسط ترقب المزيد من النمو خلال سبتمبر الحالي.

وفي حديث خاص لـ «عالم الاقتصاد» قال

المؤشر العام يعكس تداعيات الوضع الجيوسياسي على الشركات القيادية

إدراج صناديق المتداولة.. إضافة نوعية لمنظومة البورصة

كما أن النتائج فاقت التوقعات وهو ما يؤكد مرة أخرى أن القطاع المصرفي يمثل صمام الأمان للاقتصاد الكويتي. وسجلت البنوك نمواً في الأرباح خلال النصف الأول من العام بنسبة 4.6 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لتصل الأرباح إلى نحو 922 مليون دينار، وقد سجلت معظم البنوك نمواً في الأرباح، مع وجود تباين في صافي دخل الفائدة، وصافي الدخل من غير الفائدة، وكذلك إجمالي الإيرادات على أساس ربع سنوي، إلا أن الاتجاه العام شهد نمواً لدى معظم البنوك.

وفيما يتعلق بالمخصصات ، شهدنا تراجعاً في مخصصات بنوك وربة والدولي والخليج، إلى جانب عكس مخصصات لدى البنك التجاري والبنك الوطني، مع تحسن الوضع الائتماني لبعض العملاء خلال الربع الثاني.

في المقابل، ارتفعت المخصصات على أساس ربع سنوي لدى بوبيان وبيتك وبرقان والأهلي، وبالتالي كان هناك تباين واضح على صعيد المخصصات بين البنوك. كما حقق قطاع الاتصالات أرباحاً مميزة بلغت نحو 261 مليون دينار خلال النصف الأول، مقارنة بنحو 186 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة بلغت نحو 40 %..

وشهدت كذلك أرباح العديد من الشركات في قطاعات مختلفة تحسناً ملحوظاً، ومنها قطاعات العقارات والخدمات المالية وغيرها.

وبالتأكيد، فإن هذه النتائج الإيجابية تعزز النظرة المستقبلية

جيداً، وكان أكبر ارتفاع من نصيب قطاع الخدمات المالية، الذي صعد بنسبة 3.9 %، يليه قطاع الاتصالات بنمو بلغ 2.7 %، فيما سجل قطاع البنوك نمواً هامشياً بنسبة 0.1 %.

وعند مقارنة مستويات القطاعات في بورصة الكويت بما كانت عليه قبل الحرب، وتحديدًا في جلسة 24 فبراير، نجد أن جميع مؤشرات القطاعات شهدت تعافياً، باستثناء قطاعي الخدمات الاستهلاكية والمنافع. وبالنسبة لأنشطة التداول خلال أغسطس، فقد ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 4.2 %، ليصل إلى نحو 6.6 مليار سهم، مقارنة مع 6.3 مليار سهم في يوليو 2026.

كما ارتفعت القيمة الإجمالية للتداولات بنسبة 11 %، لتبلغ نحو 1.8 مليار دينار ، مقارنة مع 1.6 مليار دينار في يوليو 2026.

● ما دلالة ارتفاع أرباح 131 شركة مدرجة في بورصة الكويت بنسبة 7.94 % إلى 1.36 مليار دينار خلال النصف الأول ؟

هذه النتائج تؤكد مرة أخرى صلابه هذه الشركات، وحسن إدارتها، وقدرتها على تجاوز الصدمات خلال الأزمات، إلى جانب مرونتها التشغيلية وملاءتها المالية العالية، وبالتالي فإن هذه الأرباح تعكس كفاءة تشغيلية واضحة للشركات المدرجة في بورصة الكويت.

وبالتأكيد، كان القطاع المصرفي المساهم الأول في هذا النمو، إذ جاءت نحو 67% من إجمالي الأرباح من القطاع المصرفي،

بنسبة 38 %، كما ارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة 17 % مقارنة بمستوياته قبل الحرب، في حين ارتفع المؤشر العام بنسبة 3.8 %، بينما تعافى المؤشر الأول بنسبة 1.4 % مقارنة بمستوياته في جلسة 24 فبراير. ويُعد هذا التعافي الذي سجله المؤشر العام، بنسبة 3.8 % مقارنة بجلسة 24 فبراير، ثاني أفضل أداء بين المؤشرات الخليجية، بعد السوق السعودي الذي سجل تعافياً بنسبة 3.9 %، كما ارتفع مؤشر سوق مسقط بنسبة 2.8 %، بينما لا تزال بقية الأسواق الخليجية دون مستوياتها المسجلة قبل الحرب، أي قبل جلسة 24 فبراير.

أما القيمة السوقية، فقد سجلت ارتفاعاً خلال أغسطس بنسبة 0.8 %، لتصل إلى 53.54 مليار دينار، وبالمقارنة مع مستوياتها قبل الحرب، وتحديدًا في جلسة 24 فبراير، تكون القيمة السوقية قد حققت مكاسب بنحو 3.8 % منذ ذلك الوقت.

أداء القطاعات خلال أغسطس

أما بالنسبة لأداء القطاعات خلال أغسطس، فقد مالت الكفة بوضوح لصالح القطاعات الراحه، مع تراجع قطاعين فقط، هما الرعاية الصحية والمنافع. وكان قطاع التكنولوجيا الأفضل أداءً خلال الشهر. أما القطاعات الكبيرة، فقد سجلت نمواً

بنسبة 26.6 %، أما بالنسبة إلى الأداء منذ بداية العام وحتى نهاية أغسطس، فقد كان مؤشر «رئيسي 50» الأفضل أداءً، مسجلاً نمواً بنسبة 26.6 %، ليقترّب بشكل كبير من نسبة النمو البالغة 27.7 % التي سجلها خلال عام 2025 بالكامل، وهو ما يعكس قوة أدائه منذ بداية العام.

كما سجل المؤشر الرئيسي نمواً بنسبة 11.2 % منذ بداية العام، في حين ظل المؤشر الأول في المنطقة السلبية، متراجعاً بنسبة 2.2 %.

وقد أثر تراجع المؤشر الأول، إلى حد ما، على أداء المؤشر العام، الذي سجل منذ بداية العام تراجعاً هامشياً بنسبة 0.1 %.

أما بالنسبة إلى التراجع الذي شهده المؤشر العام، وكذلك المؤشر الأول الذي يضم الشركات القيادية، فإنه يعكس حجم الضغوط التي تعرضت لها الشركات القيادية والتشغيلية نتيجة الوضع الجيوسياسي الذي ساد المنطقة خلال الفترة الماضية.

وبالنسبة إلى التعافي، فإذا تحدثنا عن أداء المؤشرات مقارنة بمستوياتها قبل الحرب، أي قبل جلسة 24 فبراير، نجد أن جميع مؤشرات السوق تماقت، وأصبحت الآن أعلى من مستويات ما قبل الحرب.

فمؤشر «رئيسي 50» تعافى بنسبة 38 %، أي أنه أصبح أعلى من مستوياته المسجلة في جلسة 24 فبراير

● كيف كانت حركة التداول في البورصة الكويتية خلال شهر أغسطس؟ ونسب الارتفاع و الانخفاض في المؤشرات الرئيسية؟

واصلت بورصة الكويت أداؤها الإيجابي خلال أغسطس للشهر الثاني على التوالي، حيث سجلت جميع المؤشرات أداءً إيجابياً، وبالنسبة إلى المؤشر الأول، فقد ارتفع بنسبة 0.8 %، بينما كان مؤشر «رئيسي 50» الأفضل أداءً، مسجلاً ارتفاعاً كبيراً بنسبة 9.3 %، في حين ارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة 5.7 %.

أما المؤشر العام، فسجل نمواً بنسبة 1.6% خلال شهر أغسطس.

وكان أداء الشركات ذات القيمة السوقية المتوسطة والصغيرة أفضل من الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، مدعوماً بتحسّن أوضاعها المالية، واستكمال عمليات إعادة الهيكلة في بعضها، إلى جانب حصول عدد منها على مناقصات وعقود جديدة، فضلاً عن بعض العمليات المضاربة.

ويعكس نمو المؤشرات خلال شهر أغسطس حالة الهدوء النسبي على مستوى المشهد الجيوسياسي، إلى جانب النتائج المالية الجيدة التي حققتها الشركات المدرجة في البورصة خلال النصف الأول من العام الحالي.

مؤشر «رئيسي 50» يقود النمو منذ بداية العام الأفضل أداءً مسجلاً نمواً

إطار تنظيمي لصناديق المؤشرات المتداولة

قال نائب رئيس أول-إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست رائد دياب إن وضع إطار تنظيمي لصناديق المؤشرات المتداولة يُعتبر خطوة كبيرة واستراتيجية، تهدف إلى استكمال ما بدأته هيئة أسواق المال خلال السنوات الماضية لتطوير بورصة الكويت ونقلها إلى مصاف الأسواق الناضجة عالمياً، كما أن هذه الخطوة ستعزز تنافسية السوق، وتساهم في جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى بورصة الكويت. وتمثل هذه الخطوة أيضاً دعماً مهماً لتنويع الأدوات الاستثمارية، من خلال طرح صناديق مرتبطة بقطاعات مختلفة، تتميز بسهولة البيع والشراء، بما يقلل من الاعتماد على الأسهم كخيار استثماري وحيد. وهذا الخيار سيمنح مديري الصناديق، سواء المحليين أو الدوليين، فرصاً استثمارية متنوعة في السوق الكويتي، كما أن هذا النوع من الأدوات يتيح لفئات واسعة من المستثمرين بناء محافظ استثمارية متنوعة بتكلفة تشغيلية أقل، إضافة إلى أنه سيرفع من كفاءة البورصة، ويعزز مستويات الشفافية فيها.



5

«المطور العقاري».. فرصة استراتيجية لتعزيز النمو

6

المستثمرون يعززون توجهاتهم نحو القطاعات الدفاعية

بورصة الكويت تواصل الصعود في أغسطس مدعومة بالنتائج الإيجابية والمشاريع الحكومية

الأداء منذ بداية العام حتى نهاية أغسطس 2026

مؤشر رئيسي 26.6%

المؤشر الرئيسي 11.2%

المؤشر العام 0.1-%

المؤشر الأول 2.2-%

أداء مؤشرات البورصة خلال أغسطس 2026

المؤشر الرئيسي 5.7%▲

مؤشر رئيسي 50 9.3%▲

المؤشر الأول 0.8%▲

المؤشر العام 1.6%▲

أداء القطاعات خلال أغسطس

القطاعات المتراجعة

الرعاية الصحية 1.5-%

المنافع 0.8-%

أفضل القطاعات أداءً

التكنولوجيا 10.6%

الخدمات المالية 3.9%

الاتصالات 2.7%

البنوك 0.1%

نشاط التداول خلال أغسطس

إجمالي قيمة التداولات 11%▲

إجمالي كمية الأسهم المتداولة 4.2%▲

1.8 مليار دينار مقارنة بـ 1.6 مليار دينار في يوليو

6.6 مليار سهم مقارنة بـ 6.3 مليار سهم في يوليو

أبرز المحفزات الداعمة للسوق

شراكة القطاع الخاص في تطوير المدن الإسكانية

قوة الملاحة المالية والقطاع المصرفي

مراجعة مؤشر مورغان ستانلي تعزز السيولة الأجنبية

مشاريع حكومية كبرى تعزز ثقة المستثمرين

نتائج مالية إيجابية للشركات المدرجة

بورصة الكويت

BOURSA KUWAIT

بورصة الكويت

BOURSA KUWAIT

القطاع المصرفي والتوزيعات الربعية والنصفية

أكد رائد دياب أن القطاع المصرفي شهد تحسناً ملحوظاً، مدعوماً بالأرباح الأفضل من المتوقع التي سجلها خلال النصف الأول من العام، وهو ما يعزز الثقة في هذا القطاع الحيوي، وكما ذكرت في السؤال السابق، فقد تطرقت إلى تفاصيل أرباح القطاع وأدائه خلال الفترة الماضية.

ورغم أن 6 بنوك لا تزال تتداول حتى الآن في المنطقة السلبية منذ بداية العام، فإنها شهدت تعافياً ملحوظاً مقارنة بالمستويات التي كانت عليها قبل إعلان النتائج، فقد تراجعت بعض أسهم البنوك بشكل حاد، بنسب وصلت في بعض الحالات إلى 16 و 17 %، لكنها عادت للتعافي تدريجياً.

وهذا التعافي يعكس عودة المستثمرين إلى إعادة تقييم هذه البنوك، إلى جانب بدء بناء مراكز استثمارية استراتيجية وطويلة الأجل، مدفوعة بالأرباح التي جاءت أفضل من التوقعات والأداء الجيد الذي حققه القطاع المصرفي.

فستعتمد بدرجة كبيرة على استمرار الاستقرار في الوضع الجيوسياسي، وتراجع احتمالات العودة إلى المواجهة العسكرية، أو التوصل إلى حلول دائمة تعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الأزمة.

وهذا العامل تحديداً هو ما يحول في الوقت الراهن دون رؤية زخم أقوى في السوق، فعلى الرغم من أننا شهدنا بالفعل زخماً إيجابياً، فإن استمرار الضبابية الجيوسياسية يحد من قوة هذا الزخم، في حين أن بقية العوامل الأساسية لا تزال قوية وتدعم أداء السوق.

وبالنسبة للكويت، فهي تتمتع بملاءة مالية قوية، ولديها العديد من الخيارات لتمويل العجز المالي الناتج عن تراجع الصادرات النفطية، مع القدرة على المضي قدماً في الإنفاق الحكومي والالتزام بتنفيذ المشاريع الحيوية.

كما شهدنا ثقة كبيرة من المؤسسات العالمية واهتماماً متزايداً بالاستثمار في السوق الكويتي والاستفادة من الفرص المتاحة فيه، بالتوازي مع الجهود التي تبذلها الهيئات التنظيمية لتطوير السوق المالي وإدخال أدوات استثمارية جديدة.

ويضاف إلى ذلك دخول الشركات العقارية المدرجة في بورصة الكويت سباق تطوير المدن الإسكانية الجديدة، وهو ما يمثل عاملاً إضافياً لدعم النشاط الاقتصادي والاستثماري.

وبالتالي، هناك العديد من العوامل التي تدعم صعود بورصة الكويت وتفتح المجال أمام مزيد من المكاسب، إلا أن الوضع الجيوسياسي وضبابية المشهد لا يزالان العاملين الأبرز في الحد من قوة الزخم الحالي، وبالتأكيد فإن أي إشارات إيجابية على صعيد الاستقرار الجيوسياسي ستمنح البورصة الكويتية زخماً أقوى وتدعم مواصلة مسارها الصاعد.

● هل هناك قطاعات واجهت ضغوطاً بيعية خلال الفترة الأخيرة ؟ وتوقعاتك لحركة التداول في شهر سبتمبر؟

شهدت العديد من القطاعات ضغوطاً خلال الفترة الماضية، بالتزامن مع اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران وأواخر فبراير الماضي، والاعتداءات التي طالت دول الخليج ومنشأتها الحيوية، وما أفرزته هذه التطورات من تداعيات، أبرزها إغلاق مضيق هرمز، وتراجع أو تأثر الصادرات النفطية بشكل ملحوظ، إلى جانب تعطل سلاسل الإمدادات.

وترتب على ذلك ارتفاع التكاليف، وتأخر الشحنات ووصول المواد الأولية، الأمر الذي أثار مخاوف المستثمرين بشأن انعكاس هذه العوامل على أداء الاقتصاد وأرباح الشركات. وفي ظل هذه التطورات، اتجه المستثمرون بشكل أكبر نحو القطاعات الدفاعية، وفي مقدمتها قطاع الاتصالات، الذي كان من بين أفضل القطاعات أداءً وصعوداً خلال الفترة الماضية، وهو أيضاً من القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة (Large Cap).

في المقابل، تعرضت قطاعات البنوك والعقار والخدمات المالية وغيرها لضغوط، إلا أنه مع عودة الهدوء النسبي إلى المشهد، بدأنا نرى إعادة تقييم المستثمرين للمخاطر، خصوصاً مع تحسن الوضع الجيوسياسي، كما أسهمت الأرباح الجيدة للشركات المدرجة، والثقة الكبيرة في الخطوات التي اتخذتها الحكومة والدعم المستمر خلال الأزمات، إلى جانب استمرار نمو الائتمان والإنفاق الرأسمالي، ومواصلة سن القوانين وتعديلها، في دعم السوق المالي وتعافي بعض القطاعات وتقليص خسائرها.

اتجاهات البورصة خلال الفترة المقبلة

أما بالنسبة لتوقعاتنا للفترة المقبلة،

● كيف تقيمون دخول الشركات العقارية المدرجة في بورصة الكويت إلى سباق تطوير المدن الإسكانية الجديدة ؟

هذه خطوة كبيرة وتحول استراتيجي لتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في الكويت، فالتحالف الذي يضم 41 شركة كويتية وعالمية من شأنه أن يعيد صياغة المشهد الاستثماري والعقاري في الكويت، من خلال المساهمة في تطوير المدن الإسكانية الكبرى.

وتمثل هذه الخطوة نقطة محورية ستؤدي إلى تحول هذه الشركات من مجرد منفذين إلى مطورين رئيسيين، يتولون تنفيذ وتصميم مدن كبيرة ومتكاملة، وبطبيعة الحال، فإن ذلك سيعزز مكانة الشركات المدرجة في بورصة الكويت، محلياً وإقليمياً وعالمياً، كما سينعكس إيجاباً على أرباحها المستقبلية وتدفقاتها النقدية المستدامة على المدى الطويل.

كما ستسهم هذه المشاريع في تعزيز أصول الشركات ودعم حقوق المساهمين، فضلاً عن دفع عجلة نمو القطاع العقاري في البورصة. وتكتسب هذه الخطوة أهمية كبيرة أيضاً في تخفيف العبء المالي والزمني عن الحكومة، إلى جانب توفير حلول سكنية بديلة ومبتكرة للمواطنين، وفق معايير جودة مرتفعة، مستفيدة من الخبرات المحلية والعالمية التي تتمتع بها هذه الشركات.

وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تسهم هذه المشاريع في تقليص فترات الانتظار للحصول على القسائم الحكومية، بما يدعم سرعة توفير الحلول الإسكانية للمواطنين.

الأسهم المتوسطة والصغيرة تتصدر أداء السوق

«رئيسي 50» يقود المكاسب منذ بداية العام

البنوك تستحوذ على 67 % من أرباح الشركات المدرجة

«السوق الأول» أمام فرصة لاختراق 10 آلاف نقطة

وجاذبيتها الاستثمارية في ظل الظروف الراهنة.

● هل تتوقعون أن ينجح مؤشر السوق الأول في تجاوز مستوى 9400 نقطة، وصولاً إلى 9900 نقطة، في ظل استمرار المحفزات الإيجابية؟

العوامل التي من شأنها أن تساعد السوق على جذب المزيد من الزخم الشرائي في الوقت الراهن تتمثل بشكل رئيسي في العامل الجيوسياسي. وبالتأكيد، فإن التوصل إلى نهاية لحالة الضبابية الحالية من شأنه أن يدعم السوق بشكل أكبر، وجميع العوامل الأساسية بالتأكيد تدعم الاتجاه الصعودي، لكن من الضروري أن نشهد مزيداً من الهدوء والاستقرار في الوضع الجيوسياسي.

هناك منطقة مقاومة أمام مؤشر السوق الأول تقع بين مستويات 9.375 و 9.415 نقطة، وفي حال تمكن المؤشر من الإغلاق فوق هذه المنطقة، فإن ذلك سيزيد من فرص الوصول إلى مستوى المقاومة التالي عند 9.540 نقطة تقريباً، وهو المستوى الذي بلغه مؤشر السوق الأول في أبريل الماضي، بالتزامن مع التوصل إلى مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة وإيران.

وفي حال وصول المؤشر إلى مستوى 9.540 نقطة وتجاوزه، فمن المتوقع أن نشهد مجدداً ملامسة للمستوى التاريخي الذي سجله المؤشر في ديسمبر 2025، بالقرب من 9.750 نقطة، مع إمكانية اختراقه والتوجه نحو المستوى أو الحاجز النفسي عند 10.000 نقطة.

للمستثمرين تجاه هذه الشركات، وتدعم مكانتها في السوق الكويتي وبورصة الكويت، ومن المتوقع أن تنعكس إيجاباً على أسعار أسهم هذه الشركات خلال الفترة المقبلة.

● إلى أي مدى يمكن أن تؤثر مراجعة مؤشر مورغان ستانلي الأخيرة بالإيجاب على حركة السيولة والاستثمارات الأجنبية في البورصة؟

هذه المراجعات من شأنها أن تعزز مستويات السيولة، بالتزامن مع عمليات الموازنة الإلزامية التي تقوم بها المؤسسات والصناديق الاستثمارية العالمية، وقد شهدنا بالفعل قفزة في السيولة، من نحو 85 مليون دينار في جلسة 30 أغسطس، إلى قرابة 120 مليون دينار في جلسة 31 أغسطس.

وتأتي هذه التدفقات، سواء الخاملة أو النشطة، في اللحظات الأخيرة من جلسة التداول، وتحديدًا خلال جلسة المزداد، ما يؤدي إلى ارتفاع مستويات السيولة نتيجة عمليات البيع والشراء، سواء لزيادة أوزان بعض الشركات أو لإعادة موازنة أوزان شركات أخرى.

وتتركز هذه السيولة الأجنبية بشكل كبير في السوق الأول، ولا سيما في الأسهم القيادية ذات رؤوس الأموال الكبيرة، ومع ذلك، حافظت القيمة السوقية للسوق على مستوياتها، رغم التورات الجيوسياسية في المنطقة وضبابية المشهد العام.

وهذا الأمر يمثل إشارة إيجابية، ويعزز مستويات الثقة في بورصة الكويت، ويؤكد قدرتها على الحفاظ على استقرارها

الأسهم المتوسطة والصغيرة تتصدر أداء السوق

«رئيسي 50» يقود المكاسب منذ بداية العام

البنوك تستحوذ على 67 % من أرباح الشركات المدرجة

«السوق الأول» أمام فرصة لاختراق 10 آلاف نقطة

الورع: تشجيع أفراد المجتمع على تبني أسلوب حياة أكثر نشاطاً

البنك التجاري يشارك في الموسم الثاني من مبادرة «المحافظة في قلب العاصمة»



محافظ العاصمة يكرم البنك التجاري الكويتي

بمشاركتنا في مبادرة «المحافظة في قلب العاصمة»، والتي تمثل نموذجاً مميزاً للتعاون بين مختلف القطاعات بهدف تعزيز الوعي بأهمية الرياضة والصحة، وتشجيع أفراد المجتمع على تبني أسلوب حياة أكثر نشاطاً». وأضافت أن استمرار المبادرة للعام الثاني يعكس نجاحها وأثرها الإيجابي في المجتمع، كما أن الإقبال الكبير من مختلف الفئات العمرية يعكس تنامي الوعي بأهمية النشاط البدني ودوره في تحسين جودة الحياة مشيرة إلى أن البنك التجاري يؤمن بأن المسؤولية الاجتماعية جزء أساسي من دوره كمؤسسة وطنية، ويحرص دائماً على دعم المبادرات التي تحقق أثراً ملموساً وإيجابياً في المجتمع وكذلك تعزيز التعاون مع محافظات الكويت. هذا، وقد شهدت المبادرة مشاركة عدد كبير من المتسابقين من الشباب والأطفال وكبار السن وذوي الهمم في تحدي المشي واحتساب الخطوات وسط أجواء حماسية، بما يعكس حجم التفاعل والإقبال الذي حظيت به الفعالية. كما تضمنت المبادرة مجموعة متنوعة من الأنشطة، من بينها المسارات الرياضية، وورش التوعية الصحية، والعروض التفاعلية، والتي هدفت إلى تشجيع المشاركين على ممارسة الرياضة وتعزيز العادات الصحية. وأشارت أمانى الورع بالجهود المبذولة من قبل جميع الجهات المشاركة في تنظيم المبادرة، مؤكدة أن الشراكة والتعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص تسهم بشكل فاعل في إنجاح مثل هذه المبادرات وتحقيق أهدافها المجتمعية. وأكدت أمانى الورع في ختام حديثها أن البنك التجاري سيواصل دعم المبادرات التي تركز على الصحة والرياضة وتعزيز جودة الحياة، انطلاقاً من مسؤوليته تجاه المجتمع وحرصه على أن يكون شريكاً فاعلاً في المبادرات الوطنية التي تخدم مختلف شرائح المجتمع.

شارك البنك التجاري الكويتي في المبادرة الوطنية «المحافظة في قلب العاصمة»، والتي أقيمت على مدى ثلاثة أيام في «العاصمة مول»، برعاية وحضور معالي محافظ العاصمة الشيخ/ عبدالله سالم العلي الصباح، وبحضور معالي وزير الصحة د. أحمد عبدالوهاب العوضي، وبالتعاون مع عدد من الجهات الأخرى، وسط مشاركة مجتمعية واسعة من مختلف الفئات العمرية. وتأتي مشاركة البنك في هذه المبادرة تأكيداً على التزامه بدعم المبادرات والفعاليات المجتمعية التي تسهم في تعزيز الصحة العامة، وتشجع أفراد المجتمع على تبني نمط حياة صحي ونشط، إلى جانب ترسيخ ثقافة الرياضة والمشاركة المجتمعية، وذلك في إطار برنامجه المتواصل للمسؤولية الاجتماعية. وبهذه المناسبة، قالت أمانى الورع، نائب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في البنك: «نفخر في البنك التجاري الكويتي

وقع بروتوكولاً مع «التجاري» للربط الإلكتروني

«الائتمان» يمنح قروضاً للمواطنين بـ18.7 مليون دينار

وليد الدبوس: الاتفاقية لتعزيز التحول الرقمي في الخدمات المالية

الهندسية بلغ 2.51 ألف كشف، بينما وصل عدد المستندات المسحوبة عبر الربط الإلكتروني إلى 144.86 ألف مستند.

وذكر أن عدد القرارات الصادرة عن البنك بلغ 3.20 ألف قرار، في حين استقبل مركز الاتصال نحو 3.46 ألف مكالمة خلال الفترة المشار إليها.

وحسب آخر بيانات معلنة، حقق البنك التجاري ربحاً خلال النصف الأول من عام 2026 بقيمة 62.28 مليون دينار، مقابل 60.36 مليون دينار لذات الفترة من العام المنصرم، بارتفاع 3.2 %.



وأشار البنك إلى أن عدد المستفيدين من خدماته الإلكترونية بلغ 34.3 ألف مستفيد، فيما وصل عدد المستفيدين من الخدمات المقدمة عبر تطبيق «سهل» إلى 16.28 ألف مستفيد. وأضاف أن إجمالي عدد الكشوف

العقارية الممنوحة خلال أغسطس 2026 بلغ 18.69 مليون دينار، فيما بلغت قيمة القروض والهبات الاجتماعية 3.67 مليون دينار، توزعت بواقع 2.44 مليون دينار قروضاً اجتماعية و1.22 مليون دينار هبات.

وأوضح أن الاتفاقية تشمل ربط الأنظمة التقنية بين البنكين بما يضمن مزامنة فورية للبيانات وإرسال إشعارات تلقائية للعملاء عند مواعيد الاستحقاق؛ بما يدعم الشمول المالي وتكامل الأنظمة الرقمية.

وأضاف أن الخطوة تتماشى مع توجهات بنك الكويت المركزي نحو تعزيز التحول الرقمي وتقليل الاعتماد على المستندات الورقية، وتوسيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني. وفي سياق متصل، كشف بنك الائتمان الكويتي أن إجمالي قيمة القروض

أعلن بنك الائتمان توقيع بروتوكول تعاون للربط الإلكتروني مع البنك التجاري الكويتي؛ بما يتيح إجراء التحويلات المباشرة بين البنكين للقروض التي يمنحها البنك للمواطنين، بالتزامن مع تسجيل قروض عقارية بقيمة 18.69 مليون دينار خلال أغسطس 2026.

وقال المدير العام للبنك بالإنيابة وليد الدبوس، إن الاتفاقية تأتي استكمالاً لبروتوكول سابق وقع بين الجانبين في مارس 2016، ضمن جهود البنك لتوسيع شبكة الربط الإلكتروني وتعزيز التحول الرقمي في الخدمات المالية.

مستشفيات السلام وبيت التمويل يواصلان شراكتهما للعام الثاني على التوالي



الصحة والعافية منذ سن مبكرة. ومن خلال هذه المبادرات، تواصل مستشفيات السلام جهودها لنشر التوعية الصحية خارج نطاق المستشفى والوصول بها إلى المجتمع بشكل أوسع.

الذي يستقبل على مدار العام أطفالاً من مدارس مختلفة في الكويت لزيارة عدد من الأقسام الطبية في مستشفى السلام العاصمة ومستشفى السلام الأحمدى، والمشاركة في أنشطة تفاعلية مصممة لتعريفهم بمفاهيم

إيجابياً ومستداماً. ويأتي النادي الصيفي ضمن التزام مستشفى السلام الأوسع بتعزيز الوعي الصحي لدى الأطفال، إلى جانب مبادرات أخرى من بينها برنامج «أبطال الصحة الصغار»،

البرنامج لعام 2025، ويعكس التزام الجانبين بالمشاركة المجتمعية والتوعية الصحية والمسؤولية الاجتماعية. وبمناسبة اختتام النادي الصيفي لهذا العام، قالت الدكتورة رغد عبدالمطلب الكاظمي، نائب الرئيس التنفيذي لمستشفى السلام العاصمة ومدير مستشفى السلام الأحمدى: «يعد نادي السلام الصيفي إحدى المبادرات التي نفخر بها بشكل خاص، حيث بدأ قبل أكثر من عشر سنوات كدورة صيفية لتعليم الأطفال أساسيات الإسعافات الأولية، وتطور اليوم ليصبح برنامجاً سنوياً متكاملًا يعرّف الأطفال بمختلف جوانب الصحة والعافية، في بيئة تشجعهم على المشاركة وطرح الأسئلة والتعلم من خلال التجربة.»

وأضافت الكاظمي: «إن استمرار تعاوننا مع بيت التمويل الكويتي كشريك استراتيجي يتيح لنا البناء على النجاحات التي حققها البرنامج وتوسيع أثره داخل المجتمع. ونحن نتشارك التزاماً راسخاً بالاستثمار في المبادرات التي تعود بالنفع على الأطفال والأسر، ونؤمن بأن غرس العادات الصحية وتعزيز المعرفة الأساسية بالرعاية الصحية منذ الصغر يمكن أن يترك أثراً

واصلت مستشفيات السلام وبيت التمويل الكويتي شراكتهما للعام الثاني على التوالي ضمن «نادي السلام الصيفي»، وهو برنامج سنوي يُعنى بالصحة والعافية، ويهدف إلى تعريف الأطفال بالعادات الصحية ومهارات الرعاية الصحية الأساسية من خلال أنشطة تفاعلية تتناسب مع أعمارهم، تأكيداً على التزامهما الراسخ بتعزيز الوعي الصحي والمشاركة المجتمعية.

أقيم النادي الصيفي هذا العام في مستشفى السلام العاصمة، واستقبل نحو 300 طفل تتراوح أعمارهم بين 7 و12 عاماً. وتضمن البرنامج مجموعة متنوعة من الأنشطة شملت الإسعافات الأولية، والتغذية السليمة، واللياقة البدنية والصحة الجسدية، إلى جانب صحة الفم والأسنان، حيث جمعت الأنشطة بين التعلم العملي والتطبيقات المناسبة لأعمار الأطفال، بما يجعل التوعية الصحية أكثر سهولة وممتعة.

وفي إطار هذا التعاون، قدم بيت التمويل الكويتي الدعم لنادي السلام الصيفي لأبناء موظفي البنك وعملائه. ويأتي هذا التعاون استكمالاً للشراكة التي جمعت مستشفيات السلام وبيت التمويل الكويتي خلال نسخة

الأسهم السعودية تستعيد زخمها بمكاسب قطاعية متنوعة

تاسي يستعيد حاجز 11 ألف نقطة

البنوك تستقطب 857.13 مليون ريال وتتصدر سيولة القطاعات

141 شركة تنهي التعاملات بالمكاسب مقابل 111 متراجعة

مستوى له في 52 أسبوعاً عند 18.35 ريال، مستفيداً من ارتفاعه بنسبة 1.94 % والسيولة القوية التي استقطبها. كما سجل سهم «مدينة المعرفة» أعلى مستوى في 52 أسبوعاً، بعدما ارتفع 3.67 % وأغلق عند 20.6 ريال. وشملت قائمة الأسهم التي سجلت إغلاقات عند أعلى مستوياتها في 52 أسبوعاً أسهم «الاستثمار» و«بترو رابغ» و«مدينة المعرفة».

ويمنح وصول عدة شركات إلى قمم سنوية الجلسة بعداً إيجابياً يتجاوز الارتفاع المحدود للمؤشر، ويظهر وجود مسارات صعود قوية داخل بعض الأسهم.

قيعان جديدة

في مقابل القمم السنوية التي حققتها بعض الشركات، شهدت الجلسة تسجيل مستويات متدنية جديدة لعدد من الأسهم، ما يعكس التباين الحاد في اتجاهات المستثمرين.

وسجلت أسهم «بنان» و«جدوى ريت الحرمين» و«الإنماء ريت الفندقي» أدنى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً. ولم تتوقف الخسائر عند القيعان السنوية، إذ سجلت الأسهم الثلاثة أيضاً قيعاناً تاريخية جديدة خلال تعاملات الخميس.

وتبرز هذه التحركات التفاوت الكبير داخل السوق، ففي الوقت الذي وصلت فيه أسهم مثل «بترو رابغ» و«مدينة المعرفة» إلى أعلى مستوياتها خلال عام، كانت شركات أخرى تتحرك في الاتجاه المعاكس تماماً وتسجل أدنى أسعارها التاريخية. ويؤكد هذا التباين أن حركة «تاسي» وحدها لا تعكس الصورة الكاملة للجلسة، إذ شهدت السوق في الوقت نفسه قمماً وقيعاناً جديدة.

إفصاحات مؤثرة

شهدت التعاملات كذلك مجموعة من الإفصاحات التي جذبت اهتمام المستثمرين، وكان أبرزها إعلان «مصرف الراجحي» بدء طرح صكوك اجتماعية من الشريحة الثانية من الشريحة الثانية مقومة بالدولار الأميركي. كما أعلن «البنك العربي الوطني» انتهاء هذه الصكوك رأس مال إضافي من الشريحة الأولى مقومة بالدولار، بينما أعلنت «اتحاد ذئب للاتصالات» نتائج اجتماع الجمعية العامة غير العادية. وتأتي هذه الإفصاحات بالتزامن مع استمرار نشاط أدوات الدين والتمويل لدى الشركات والبنوك المدرجة، وهو ما يضيف عاملاً آخر إلى حركة الأسهم إلى جانب النتائج والتقييمات واتجاهات السيولة.

ويظهر النشاط الكبير على سهم الراجحي، الذي جذب 474.49 مليون ريال، مدى تفاعل التداولات مع الأخبار والإعلانات المؤسسية، خصوصاً عندما ترتبط بشركات ذات أوزان كبيرة في المؤشر.



السيولة ترسم مسار السوق

مع استمرار الضغوط على قطاعات الإعلام والترفيه والسلع الرأسمالية والطاقة والاتصالات. كما برز النشاط الكبير على الأسهم القيادية، خصوصاً «الراجحي»، الذي استقطب وحده أكثر من 474 مليون ريال، بينما وصل «بترو رابغ» إلى أعلى مستوى له خلال 52 أسبوعاً. ومع بقاء «تاسي» فوق حاجز 11 ألف نقطة، ستظل قدرة السوق على تعزيز مكاسبها مرتبطة باتساع المشاركة الإيجابية للقطاعات، واستمرار تدفق السيولة إلى الأسهم القيادية، وقدرة المؤشر على تجاوز القمم التي سجلها خلال جلسة الخميس وتحويلها إلى مستويات دعم جديدة.

أنهت السوق السعودية جلسة الخميس بمحصلة إيجابية، مع نجاح «تاسي» في الإغلاق عند 11032.91 نقطة، بعدما أضاف 20.73 نقطة، وسط سيولة بلغت 3.88 مليار ريال وتداول أكثر من 204 ملايين سهم. ورغم أن نسبة الصعود اقتصرت على 0.19 %، فإن تفاصيل الجلسة أظهرت نشاطاً أوسع، مع ارتفاع 141 شركة وتصدر التأمين مكاسب القطاعات بنسبة 1.36 %، إلى جانب دعم البنوك والمواد الأساسية. وفي المقابل، ظل الأداء شديد الانتقائية، إذ سجلت بعض الأسهم قمماً سنوية جديدة، بينما هبطت ثلاثة أسهم إلى قيعان تاريخية، بالتزامن

السوق خلال الجلسة.

وفي المقابل، لم تكن المكاسب شاملة، إذ تصدر قطاع الإعلام والترفيه قائمة المتراجعين بانخفاض 0.90 %، تلاه قطاع السلع الرأسمالية بخسارة 0.78 %، وهبط قطاع الطاقة بنسبة 0.23 %، فيما سجل قطاع الاتصالات تراجعاً محدوداً بلغ 0.09 %، ليعكس الأداء القطاعي حالة من التباين رغم إغلاق المؤشر العام في المنطقة الخضراء.

قفزات فردية

تصدر سهم «المصافي» قائمة الأسهم

قطاعات داعمة

على مستوى القطاعات، أغلقت 8 قطاعات في المنطقة الخضراء، وتصدر قطاع التأمين قائمة الراجحين بعدما ارتفع بنسبة 1.36 %. وجاء قطاع الأدوية في المرتبة التالية بمكاسب بلغت 0.93 %، بينما ارتفع قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.64 %، وسط سيولة بلغت 607.55 مليون ريال. كما قدم قطاع البنوك دعماً مهماً للمؤشر، بعدما صعد بنسبة 0.48 %، مستقطباً سيولة بلغت 857.13 مليون ريال، وهي الأعلى بين جميع قطاعات

أنهى سوق الأسهم السعودية تعاملات الخميس على ارتفاع، ليعود المؤشر العام «تاسي» إلى تثبيت موقعه أعلى مستوى 11 ألف نقطة، وسط تفوق عدد الأسهم الرابحة على الخاسرة، وتباين أداء القطاعات الرئيسية، بالتزامن مع نشاط ملحوظ في أسهم البنوك والمواد الأساسية.

وارتفع المؤشر العام بنسبة 0.19 %، بما يعادل 20.73 نقطة، ليغلق عند مستوى 11032.91 نقطة، بعد جلسة شهدت تحركات متباينة واتساع نطاق التذبذب بين أعلى وأدنى مستويات التداول.

وسجل «تاسي» أعلى مستوى خلال الجلسة عند 11075.49 نقطة، بينما بلغ أدنى مستوى له 11005.23 نقطة، ليتحرك في نطاق بلغ 70.26 نقطة، قبل أن يستقر في نهاية التعاملات على مكاسب محدودة.

وجاء الأداء الإيجابي بالتزامن مع ارتفاع 141 شركة، مقابل تراجع 111 شركة، فيما استقرت أسعار 20 شركة دون تغيير، وبلغت السيولة الإجمالية 3.88 مليار ريال، من خلال تداول 204.31 مليون سهم.

تفوق الراجحين

مال ميزان الأسهم خلال جلسة الخميس لمصلحة الشركات المرتفعة، إذ أنهت 141 شركة التعاملات في المنطقة الخضراء، مقابل 111 شركة أغلقت على تراجع، ما وفر قاعدة دعم للمؤشر رغم محدودية مكاسبه.

ويعكس الفارق بين أعداد الراجحين والخاسرين وجود شهية شرائية انتقائية، خصوصاً أن ارتفاع «تاسي» لم يتجاوز 0.19 %، ما يشير إلى أن المكاسب لم تكن موزعة بالتساوي على الأسهم صاحبة الأوزان الأكبر.

كما بقيت أسعار 20 شركة دون تغير، في جلسة شهدت سيولة بقيمة 3.88 مليار ريال، وأحجام تداول بلغت 204.31 مليون سهم.

وكان تحرك المؤشر بين 11005 و11075 نقطة مؤشراً على استمرار عمليات البيع والشراء المتبادلة، قبل أن تنجح القوى الشرائية في حسم الإغلاق لمصلحتها وإبقاء «تاسي» فوق حاجز 11 ألف نقطة.

بترو رابغ يبلغ قمة 52 أسبوعاً عند 18.35 ريال

التأمين يقود 8 قطاعات رابحة بصعود 1.36 %

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/09/02	2026/09/03	التغير
1 طبية	19.66	19.17	(2.49%)
2 ام آي اس	307.60	300.60	(2.28%)
3 الخدمات الأرضية	26.76	26.18	(2.17%)
4 عطاء	44.84	44.00	(1.87%)
5 أبيان	9.96	9.78	(1.81%)
6 لدن	2.24	2.20	(1.79%)
7 الصناعات الكهربائية	15.70	15.43	(1.72%)
8 سناد القابضة	8.77	8.62	(1.71%)
9 سابك للمغذيات الزراعية	131.80	129.60	(1.67%)
10 الخليجية العامة	4.28	4.21	(1.64%)

اكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/09/02	2026/09/03	التغير
1 للصافي	51.50	54.00	4.85%
2 ولاء	11.26	11.78	4.62%
3 ساسكو	41.70	43.40	4.08%
4 جازادكو	8.11	8.41	3.70%
5 مدينة المعرفة	19.87	20.60	3.67%
6 مرنة	8.83	9.10	3.06%
7 أوجي سي	25.20	25.94	2.94%
8 طباعة وتغليف	7.95	8.18	2.89%
9 أماك	81.40	83.70	2.83%
10 كيان السعودية	5.23	5.37	2.68%

تحسن السيولة يعزز نشاط السوق القطرية

بورصة قطر تربح 12.83 نقطة بالإغلاق

المستثمرين يصعد 7.64 %
ويتصدر قائمة الأسهم الرابحة



باجة إلى زخم إضافي لتأكيد اتجاه أكثر قوة.

النشاط يدعم المسار الصاعد

تكشف جلسة الخميس عن تحسن ملموس في شهية التداول داخل بورصة قطر، حتى وإن ظل ارتفاع المؤشر العام محدوداً عند 0.13 %.

فالسبيلة ارتفعت إلى 310.74 مليون ريال، وأحجام التداول تجاوزت 122.51 مليون سهم، كما زاد عدد الصفقات إلى أكثر من 22 ألفاً، وهي مؤشرات تعكس عودة نشاط أكبر مقارنة بجلسة الأربعاء.

وفي الوقت نفسه، وفر صعود 6 قطاعات قاعدة دعم واسعة نسبياً للمؤشر، بقيادة الاتصالات، بينما شكل الأداء القوي لسهم «المستثمرين» أحد أبرز ملامح الجلسة بصعوده 7.64 % وتصدره نشاط الكميات. ومع وصول المؤشر إلى 9764.14 نقطة، ستعتمد قدرة السوق على مواصلة الصعود في الجلسات المقبلة على استمرار نمو السيولة واتساع قاعدة الأسهم الرابحة، بما يسمح بتحويل التحسن الحالي في النشاط إلى مسار أكثر قوة واستدامة.

قطاعات داعمة

ساهم ارتفاع ستة قطاعات في دفع المؤشر العام إلى الإغلاق الإيجابي، وكان قطاع الاتصالات الأكثر دعماً بعدما سجل نمواً بنسبة 0.97 %.

ويكتسب أداء الاتصالات أهمية لكونه من القطاعات التي تضم شركات ذات وزن مؤثر في السوق، وبالتالي فإن التحركات الإيجابية داخله يمكن أن تسهم بصورة مباشرة في دعم المؤشر العام.

وعلى الجانب الآخر، سجل قطاع التأمين تراجعاً بنسبة 0.11 %، ليكون القطاع الوحيد الذي تحرك عكس الاتجاه العام.

هذا التفاوت يؤكد أن ارتفاع السوق لم يكن نتيجة اندفاع موحد لجميع القطاعات، وإنما جاء من تفوق واضح للقوى الشرائية في معظمها، مع بقاء بعض الضغوط المحدودة.

كما أن ارتفاع السيولة والكميات وعدد الصفقات يمنح الجلسة بعداً أكثر إيجابية من مجرد ارتفاع المؤشر بنسبة محدودة، لأنه يعكس زيادة اهتمام المستثمرين بالسوق. وفي المقابل، فإن بقاء المؤشر دون حاجز 9800 نقطة يشير إلى أن السوق لا يزال

بالصعود الذي يحدث في ظل سيولة ضعيفة. ومع ذلك، ظل ارتفاع المؤشر العام محدوداً عند 0.13 %، وهو ما يظهر أن السيولة توزعت على عدد متنوع من الأسهم، ولم تتركز بالكامل في الشركات صاحبة الأوزان الأكبر على المؤشر.

كما يعكس الفارق بين نمو قيمة التداول وحركة المؤشر وجود عمليات إعادة تمركز داخل السوق، مع اتجاه المستثمرين إلى اقتناص فرص محددة بدلاً من تنفيذ موجة شراء شاملة. وتأتي هذه التحركات في وقت يراقب فيه المستثمرون أداء الشركات والقطاعات بحثاً عن محفزات جديدة قد تدعم استمرار النشاط خلال الجلسات المقبلة.

أسهم نشطة

على مستوى الأسهم، شهدت الجلسة نشاطاً على 44 سهماً، مع تباين واضح بين الرابحين والخاسرين والأسهم المستقرة. وتصدر سهم «المستثمرين» قائمة الارتفاعات بعدما صعد بنسبة 7.64 %، ليكون الأفضل أداءً بين الأسهم النشطة خلال الجلسة.

وفي المقابل، جاء سهم «كيو إل إم» في مقدمة التراجعات بعدما انخفض بنسبة 1.47 %، بينما استقرت أسعار 11 سهماً دون تغير عند الإغلاق.

ولم يكتف سهم «المستثمرين» بتصدر قائمة الارتفاعات، بل جاء أيضاً في مقدمة نشاط الكميات، بعد تداول نحو 19.16 مليون سهم، ما يعكس اهتماماً قوياً بالسهم خلال الجلسة. أما من حيث السيولة، فقد تصدر سهم «أريد» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً بقيمة تداول بلغت 36.44 مليون ريال.

ويظهر هذا التباين بين سهم يتصدر الكميات وآخر يتصدر قيمة التداول أن النشاط توزع بين أكثر من محور، وهو ما يقلل من الاعتماد على سهم واحد في تشكيل حركة السوق.

كما يبرز صعود سهم «المستثمرين» بأكثر من 7 % كمحرك لافت داخل السوق، خصوصاً مع اقترانه بأعلى حجم تداول، الأمر الذي يمنحه وزناً إضافياً في قراءة توجهات المتعاملين خلال الجلسة.

الضغوط على الأسهم الفردية وتراجع قطاع التأمين.

سيولة متزايدة

شهدت التداولات تحسناً واضحاً مقارنة بجلسة الأربعاء، إذ ارتفعت السيولة إلى 310.74 مليون ريال، مقابل 244.94 مليون ريال في الجلسة السابقة، بزيادة تجاوزت 65 مليون ريال.

كما ارتفعت أحجام التداول إلى 122.51 مليون سهم، مقارنة بنحو 87.42 مليون سهم خلال جلسة الأربعاء، ما يعكس زيادة ملموسة في نشاط المستثمرين وانتقال عدد أكبر من الأسهم بين المحافظ.

ولم يقتصر التحسن على السيولة والكميات، إذ بلغ عدد الصفقات المنفذة 22.32 ألف صفقة، مقابل 15.98 ألف صفقة في الجلسة السابقة، وهو ما يعزز الإشارة إلى ارتفاع مستوى المشاركة في السوق.

ويكتسب نمو السيولة أهمية خاصة في تقييم قوة الجلسة، إذ إن ارتفاع المؤشر بالتزامن مع زيادة قيمة التداولات عادة ما يوفر دعماً أكبر لاستدامة الحركة مقارنة

أغلقت بورصة قطر تعاملات الخميس على ارتفاع، بدعم من الأداء الإيجابي لغالبية القطاعات، في جلسة شهدت نمواً واضحاً في مستويات السيولة وأحجام التداول وعدد الصفقات مقارنة بجلسة الأربعاء.

وارتفع المؤشر العام للسوق بنسبة 0.13 % ليصل إلى مستوى 9764.14 نقطة، مضيفاً 12.83 نقطة عن إغلاق الجلسة السابقة، وسط صعود 6 قطاعات من إجمالي قطاعات السوق.

وجاء قطاع الاتصالات في مقدمة القطاعات الداعمة للمؤشر بعدما ارتفع بنسبة 0.97 %، فيما خالف قطاع التأمين الاتجاه العام وسجل تراجعاً بنسبة 0.11 %.

ويعكس أداء الجلسة استمرار حالة الانتقائية بين المستثمرين، إذ جاء صعود المؤشر العام محدوداً نسبياً رغم التحسن الملحوظ في مؤشرات التداول، وهو ما يشير إلى زيادة النشاط دون انتقال كامل للسيولة إلى موجة شراء واسعة تشمل غالبية الأسهم.

وفي الوقت نفسه، ساهم الأداء الإيجابي لسته قطاعات في إبقاء السوق ضمن المنطقة الخضراء حتى الإغلاق، رغم وجود بعض

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/09/02	2026/09/03	التغير
1 كيو إل إم	2.040	2.010	(1.47%)
2 الخليج التكافلي	2.900	2.871	(1.00%)
3 التحويلية	2.070	2.054	(0.77%)
4 بنك الدوحة	2.715	2.699	(0.59%)
5 الدولي	10.750	10.690	(0.56%)
6 لشا	2.840	2.825	(0.53%)
7 صناعات قطر	9.818	9.770	(0.49%)
8 مسيعيد	1.065	1.061	(0.38%)
9 ميرة	3.020	3.010	(0.33%)
10 مخازن	2.273	2.266	(0.31%)

الدوحة سجلت أكبر صفقات القطاع

411 مليون ريال تداولات عقارية في قطر خلال أسبوع



سجّلت دولة قطر تداولات عقارية شملت الوحدات السكنية في الفترة من 23 إلى 27 أغسطس 2026 بنحو 411.19 مليون ريال.

وحسب النشرة الأسبوعية الصادرة عن إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل، أمس الخميس، بلغ حجم تداول العقار خلال الفترة المذكورة نحو 351.8 مليون ريال.

كشفت الوزارة تنفيذ بلدية الدوحة أكبر الصفقات العقارية من حيث القيمة بـ108 ملايين ريال، فيما نفذت بلدية الشمال صفقات عقارية أقل بـمليون ريال فقط.

ونفذت بلدية الريان أكبر عدد صفقات بنحو 28 صفقة، فيما سجلت الشحانية والشمال صفقتين فقط خلال الأسبوع.

وبشأن حجم تداول الوحدات السكنية، فقد بلغ نحو 59.38 مليون ريال خلال الفترة نفسها.

على مستوى المناطق بالوحدات السكنية، جاءت اللؤلؤة في صدارة المناطق من حيث قيمة المبيعات العقارية بـ23 مليون ريال قطري، فيما سجلت الخرايج أقل قيمة مبيعات بـ850 ألف ريال قطري.

ومن حيث عدد صفقات البيع سجلت اللؤلؤة أعلى نشاط بـ13 صفقة بينما جاءت الخرايج والمشاف الأقل نشاطاً بصفقة واحدة فقط.

وسجلت دولة قطر تداولات عقارية خلال الفترة من 16 إلى 20 أغسطس 2026 بقيمة 371.3 مليون ريال.

535 مليون درهم تضخ زخماً في التعاملات

31 سهماً أخضر تشعل مكاسب سوق دبي

إيجابية، مع وصول المؤشر إلى 5844 نقطة وارتفاع غالبية الأسهم المتداولة، في وقت سجلت فيه السيولة نحو 535 مليون درهم. وتبرز قوة الجلسة بصورة أكبر عند النظر إلى اتساع قاعدة الصعود، بعدما ارتفعت 31 شركة مقابل تراجع 9 فقط، بينما حافظت 10 شركات على أسعارها السابقة. كما قدمت الأسهم القيادية دعماً للحركة، مع ارتفاع «إعمار العقارية» 1.1 %، بالتزامن مع قفزات أكبر في أسهم مثل «شعاع كابيتال» و«أمان» و«سلامة».

ومع تصدر «شعاع كابيتال» النشاط بأكثر من 85 مليون سهم، واستمرار المشاركة القوية للأسهم العقارية والمالية، ستعتمد قدرة السوق على مواصلة الأداء الإيجابي خلال الجلسات المقبلة على استمرار اتساع قاعدة الأسهم الراحبة والمحافظة على مستويات قوية من السيولة.

الحجم، بتداولات تجاوزت 85 مليون سهم، متقدماً بفارق كبير على بقية الأسهم النشطة. وجاء سهم «أمان» ضمن الأكثر تداولاً بنحو 25 مليون سهم، بينما تجاوزت تعاملات «طلبات هولدينغ» 22 مليوناً، و«الاتحاد العقارية» 17 مليوناً. أما «إعمار العقارية» فسجل تداولات قاربت 16 مليون سهم، فيما بلغت الكميات على «سلامة» نحو 13 مليون سهم، وعلى «دو» قرابة 5 ملايين. ويكشف توزيع النشاط عن مشاركة مجموعة متنوعة من الشركات في حركة الجلسة، وهو عامل يعزز دلالة اتساع المكاسب، خصوصاً أن الأسهم المرتفعة بلغ عددها 31 شركة. كما أن الجمع بين مكاسب الأسهم القيادية والقفزات القوية لبعض الأسهم النشطة ساعد المؤشر على الحفاظ على اتجاهه الإيجابي حتى نهاية التداولات.

أنهى سوق دبي المالي جلسة الخميس بصورة

العقارية» الذي صعد بنسبة 3.7 % ليصل إلى 0.537 درهم، مع تداولات تجاوزت 17 مليون سهم. ويعكس هذا الأداء مشاركة الأسهم العقارية في دعم الجلسة، بالتزامن مع المكاسب المسجلة في عدد من الأسهم المالية والتأمينية.

قفزات قوية

شهدت الجلسة ارتفاعات قوية في مجموعة من الأسهم، كان أبرزها «شعاع كابيتال»، الذي قفز بنسبة 6.8 % ليغلق عند 0.235 درهم. ولم يقتصر نشاط «شعاع كابيتال» على ارتفاع السعر، إذ تصدر السهم قائمة الأكثر تداولاً من حيث الكميات، بعدما تجاوز حجم التعاملات عليه 85 مليون سهم.

كما سجل سهم «أمان» مكاسب قوية بلغت 5.5% ليصل إلى 0.442 درهم، وسط تداولات قاربت 25 مليون سهم، ليصبح من أبرز الأسهم الصاعدة خلال تعاملات الخميس.

وصعد سهم «سلامة» بنسبة 4.6 % إلى مستوى 1.36 درهم، مع تداولات قاربت 13 مليون سهم. وتشير هذه الارتفاعات إلى وجود شهية واضحة تجاه مجموعة من الأسهم الأقل سعراً، التي شهدت تحركات تفوق بصورة كبيرة نسبة صعود المؤشر العام البالغة 0.5 %.

وفي الوقت نفسه، جاء ارتفاع «الاتحاد العقارية» بنسبة 3.7 % ليعزز هذه الصورة، مع تجاوز حجم التداول على السهم 17 مليوناً.

وعلى الجانب الآخر، أنهى سهم «طلبات هولدينغ» التعاملات دون تغير عند مستوى 1.20 درهم، رغم تسجيله نشاطاً مرتفعاً تجاوز 22 مليون سهم. ويظهر تباين أداء هذه الأسهم أن ارتفاع السوق لم يعتمد فقط على تحركات الشركات القيادية، بل ترافق أيضاً مع مكاسب قوية لعدد من الأسهم النشطة.

سيولة نشطة

بلغت القيمة الإجمالية للتداولات في سوق دبي المالي خلال جلسة الخميس نحو 535 مليون درهم، بالتزامن مع نشاط كبير في الكميات على مجموعة من الأسهم.

وكان «شعاع كابيتال» الأكثر لفتاً للانتباه من حيث

مكاسب واسعة

أظهر توزيع الأسهم بين الارتفاع والانخفاض تفوقاً واضحاً للقوى الشرائية خلال الجلسة، بعدما صعدت أسهم 31 شركة، بما يمثل أكثر من 60 % من إجمالي الشركات الخمسين التي جرى التداول عليها. وفي المقابل، اقتصرت قائمة الخاسرين على 9 شركات، بينما حافظت 10 شركات على مستوياتها السابقة، وهو ما منح الحركة الإيجابية للمؤشر قاعدة واسعة نسبياً.

وكان سهم «إعمار العقارية» أحد أبرز الأسهم الداعمة، بعدما ارتفع بنسبة 1.1 % ليغلق عند 10.76 درهم، وسط تداولات قاربت 16 مليون سهم. ويكتسب أداء «إعمار» أهمية كبيرة بالنسبة لحركة المؤشر بالنظر إلى وزنه في السوق، ما يجعل مكاسبه عاملاً داعماً لاتجاه المؤشر العام حتى عندما تكون نسبة ارتفاع السهم محدودة.

كما ارتفع سهم «الإمارات للاتصالات المتكاملة – دو» بنسبة 0.7 % عند 11.12 درهم، وسط تداولات قاربت 5 ملايين سهم.

وامتدت التحركات الإيجابية إلى «الاتحاد

أنهى سوق دبي المالي تعاملات الخميس على ارتفاع، وسط أداء إيجابي شمل غالبية الأسهم المتداولة، بالتزامن مع نشاط ملحوظ في عدد من الشركات العقارية والمالية، بينما استقطبت بعض الأسهم كميات تداول مرتفعة.

وأغلق المؤشر العام مرتفعاً بنسبة 0.5 % عند مستوى 5844 نقطة، مدعوماً باتساع نطاق المكاسب بين الأسهم، إذ أنهت 31 شركة الجلسة على ارتفاع من أصل 50 شركة جرى تداول أسهمها.

وفي المقابل، انخفضت أسعار أسهم 9 شركات فقط، بينما استقرت 10 شركات دون تغير، ما يعكس تفوقاً واضحاً للأسهم الراحبة خلال التعاملات.

وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 535 مليون درهم، في جلسة شهدت نشاطاً لافتاً على عدد من الأسهم، خصوصاً «شعاع كابيتال» الذي استحوذ منفرداً على أكثر من 85 مليون سهم من إجمالي التداولات.

كما قدمت الأسهم العقارية دعماً للسوق، بقيادة «إعمار العقارية» و«الاتحاد العقارية»، بينما سجلت أسهم التأمين والخدمات المالية مكاسب قوية تجاوزت في بعض الحالات 5 %.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/09/02	2026/09/03	التغير
1 مخازن	1.82	1.73	(4.95%)
2 وطنية إيتريناشيونال	0.66	0.63	(3.79%)
3 دبي التجاري	9.87	9.65	(2.23%)
4 أليك القابضة	1.36	1.34	(1.47%)
5 دريك أند سكل	0.23	0.23	(1.28%)
6 إمباور	1.59	1.57	(1.26%)
7 تيريد	2.47	2.45	(0.81%)
8 أمانات القابضة	1.45	1.44	(0.69%)

سبيس 42 يقفز 6.7% وفيرتيغلوب يربح 5.8%

قمم تاريخية تقود انتعاشة أسهم سوق أبوظبي

إشراق عند قمة 4 سنوات بتداول 114 مليوناً

بلدكو يسجل أعلى إغلاق منذ مارس 2010

النسبية المختلفة للأسهم، إذ لا تنتقل القفزات الكبيرة في بعض الشركات بالضرورة بالنسبة نفسها إلى المؤشر العام.

المكاسب توسع زخم السوق

أنهى سوق أبوظبي الجلسة بصورة إيجابية، مع ارتفاع المؤشر إلى 9927 نقطة واقترابه مجدداً من المستوى النفسي البالغ 10 آلاف نقطة، بالتزامن مع سيولة تجاوزت 1.3 مليار درهم. وتبرز قوة الجلسة بصورة أكبر في اتساع قاعدة الصعود، بعدما أنهت 61 شركة التداولات على مكاسب، بينما تراجع 26 سهماً فقط واستقر 12 دون تغير.

وفي الوقت نفسه، سجلت مجموعة من الأسهم قفزات قوية، يتقدمها «سبيس 42» بنسبة 6.7 % و«فيرتيغلوب» بنسبة 5.8 % و«إشراق للاستثمار» بنسبة 5.5 %.

القوي في السوق بالتزامن مع اتساع قاعدة الأسهم المرتفعة. واستحوذ «إشراق للاستثمار» على صدارة الكميات بنحو 114 مليون سهم، بينما جاء «سبيس 42» ضمن الأسهم الأكثر نشاطاً بأكثر من 48 مليون سهم.

كما قاربت تداولات «فيرتيغلوب» 24 مليون سهم، وتجاوزت التعاملات على «الدار العقارية» 18 مليوناً، فيما سجل «بلدكو» أكثر من 10 ملايين سهم. وبذلك تجاوز إجمالي التداولات على هذه الأسهم الخمسة وحدها 214 مليون سهم، ما يعكس كثافة النشاط الذي شهدته مجموعة من الشركات خلال الجلسة. وتزامن هذا الزخم مع ارتفاع 61 سهماً مقابل 26 متراجعا، أي أن عدد الشركات الراحبة تجاوز نظيرتها الخاسرة بأكثر من الضعف.

ورغم هذا الاتساع في المكاسب، اقتصر ارتفاع المؤشر على 0.2 %، وهو ما يعكس تأثير الأوزان

أبوظبيي، ما يجعل أداء السهم أحد العناصر المهمة في قراءة اتجاه المستثمرين تجاه الأسهم القيادية. وامتدت المكاسب إلى «فيرتيغلوب»، الذي قفز بنسبة 5.8 % وأغلق عند 2.75 درهم، وسط تداولات قاربت 24 مليون سهم.

وتكشف الفوارق بين نسب صعود هذه الأسهم أن الزخم لم يتركز في قطاع أو شركة واحدة، بل امتد إلى مجموعة من الأسهم ذات الأنشطة والأوزان المختلفة، وهو ما تزامن مع ارتفاع 61 شركة خلال الجلسة.

قمم تاريخية

برز سهم «بلدكو» ضمن الأسهم اللافتة خلال التعاملات، بعدما ارتفع بنسبة 0.4 % ليغلق عند 2.33 درهم، وسط تداولات تجاوزت 10 ملايين سهم. ورغم محدودية نسبة ارتفاع السهم مقارنة بالقفزات التي سجلتها بعض الشركات الأخرى، فإن أهمية تحركه جاءت من وصوله إلى أعلى مستوى إغلاق منذ مارس 2010، أي إلى قمة لم يسجلها منذ أكثر من 16 عاماً.

كما واصل سهم «إشراق للاستثمار» تسجيل مستويات قوية، بعدما ارتفع بنسبة 5.5% ليغلق عند 0.692 درهم.

وحافظ السهم بذلك على أعلى إغلاق له منذ أغسطس 2022، مواصلاً الأداء القوي الذي دفعه إلى مستويات لم يشهدها منذ نحو أربع سنوات. وتصدر «إشراق للاستثمار» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكميات، بعدما قاربت التعاملات عليه 114 مليون سهم، بفارق كبير عن الأسهم الأخرى المذكورة.

ويجمع أداء «إشراق» بين عنصرين لافتين؛ الأول الارتفاع القوي في السعر بنسبة 5.5 %، والثاني الكميات الكبيرة المتداولة، وهو ما يعكس اهتماماً ملحوظاً بالسهم خلال الجلسة. كما أن وصول «بلدكو» و«إشراق» إلى مستويات إغلاق هي الأعلى منذ سنوات يمنح الجلسة بعداً إضافياً يتجاوز مجرد ارتفاع المؤشر العام بنسبة 0.2 %.

سيولة قوية

بلغت القيمة الإجمالية للتداولات في سوق أبوظبي نحو 1.34 مليار درهم، ما يعكس استمرار النشاط

ويعكس توزيع الأسهم بين الراححين والخاسرين تفوقاً واضحاً للقوى الشرائية، إذ استحوذت الشركات المرتفعة على أكثر من 60 % من إجمالي الأسهم التي شهدت تداولات خلال الجلسة.

صعود جماعي

جاء سهم «سبيس 42» بين أبرز الراححين بعدما قفز بنسبة 6.7 %، لينهي التعاملات عند مستوى 2.08 درهم، وسط نشاط قوي تجاوز 48 مليون سهم.

وسجل السهم بذلك أكبر نسبة ارتفاع بين الأسهم المذكورة، بالتزامن مع تداولات مرتفعة عززت حضوره ضمن أبرز تحركات الجلسة.

كما قدم سهم «الدار العقارية» دعماً للأداء الإيجابي بعدما ارتفع بنسبة 0.9 % ليصل إلى 7.60 درهم، وسط تداولات تجاوزت 18 مليون سهم.

ويكتسب تحرك «الدار» أهمية خاصة بالنظر إلى مكانة الشركة ضمن قطاع العقارات في سوق

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملاته على ارتفاع، وسط أداء إيجابي شمل غالبية الأسهم المتداولة، بالتزامن مع سيولة قوية بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1.34 مليار درهم، ونشاط لافت على عدد من الأسهم.

وارتفع مؤشر السوق بنسبة 0.2 %، بما يعادل 21 نقطة، لينهي الجلسة عند مستوى 9927 نقطة، مقترباً من حاجز 10 آلاف نقطة.

وجاء الأداء الإيجابي مدعوماً باتساع واضح في قاعدة الأسهم الراحبة، إذ ارتفعت أسعار أسهم 61 شركة من أصل 99 شركة جرى التداول عليها، مقابل انخفاض 26 شركة، بينما استقرت أسعار 12 شركة دون تغير.

وشهدت الجلسة قفزات قوية لعدد من الأسهم، أبرزها «سبيس 42» و«فيرتيغلوب» و«إشراق للاستثمار»، بالتزامن مع صعود «الدار العقارية»، فيما سجل سهم «بلدكو» أعلى إغلاق له منذ مارس 2010.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/09/02	2026/09/03	التغير
1 عنان للاستثمار القابضة	1.20	1.17	(2.50%)
2 أسمنت الفجيرة	0.49	0.48	(1.64%)
3 بناء السفن	8.24	8.12	(1.46%)
4 غذاء القابضة	11.00	10.84	(1.45%)
5 إن إم دي سي إنرجي	2.84	2.82	(0.70%)
6 أبوظبي الأول	19.22	19.10	(0.62%)
7 إيبكس للاستثمار	3.51	3.49	(0.57%)
8 أبوظبي للموانئ	6.09	6.06	(0.49%)
9 بيور هيلث القابضة	2.65	2.64	(0.38%)
10 العالية القابضة	369.00	368.00	(0.27%)

مسقط 30 يربح 21.22 نقطة بالإغلاق

مكاسب الصناعة والمال تدعم الأسهم العُمانية

السيولة تتراجع 18.04 % إلى 40.96 مليون ريال

أنهت بورصة مسقط تعاملات الخميس، آخر جلسات الأسبوع، على ارتفاع، مدعومة بالأداء الإيجابي لمؤشري قطاعي الصناعة والمال، في مقابل ضغوط محدودة من قطاع الخدمات، وسط تباين في مؤشرات التداول.

وارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» بنسبة 0.29 % عند الإغلاق، ليصل إلى مستوى 7628.26 نقطة، مضيفاً 21.22 نقطة مقارنة بمستواه في جلسة الأربعاء.

وجاء الأداء الإيجابي للسوق مع صعود اثنين من المؤشرات القطاعية، بقيادة قطاع الصناعة الذي حقق المكاسب الأكبر، بينما قدم القطاع المالي دعماً إضافياً للمؤشر الرئيسي، في حين تحرك قطاع الخدمات في الاتجاه المعاكس.

وتزامنت مكاسب السوق مع تحركات قوية لبعض الأسهم الفردية، إذ وصلت مكاسب أكبر الأسهم الراححة إلى 20 %، بينما تجاوزت خسارة أكثر الأسهم تراجعاً 7 %.

وفي المقابل، أظهرت مؤشرات التداول صورة متباينة، إذ سجلت الكميات مستوى مرتفعاً بلغ 141.86 مليون ورقة مالية، بينما تراجعت قيمة التعاملات إلى 40.96 مليون ريال مقارنة بنحو 49.98 مليون ريال في جلسة الأربعاء.

ويعكس ارتفاع القطاعين الصناعي والمالي اتساع قاعدة الدعم للمؤشر الرئيسي، وعدم اعتماد صعود السوق على سهم واحد فقط.

ضغوط الخدمات

في الاتجاه المقابل، سجل مؤشر قطاع الخدمات انخفاضاً بنسبة 0.14 %، ليشكل عامل الضغط الرئيسي على أداء بورصة مسقط خلال الجلسة.

وجاء التراجع متأثراً بانخفاض سهم «أسياد للنقل البحري» بنسبة 3.27 %، إلى جانب هبوط سهم «أبراج لخدمات الطاقة» بنسبة 1.22 %.

لكن خسائر قطاع الخدمات لم تكن كافية لمعادلة المكاسب التي حققها قطاعا الصناعة والمال، ليتمكن «مسقط 30» من إنهاء آخر جلسات الأسبوع في المنطقة الخضراء.

ويكشف التباين بين القطاعات عن استمرار النهج الانتقائي في التداول، إذ توزعت تحركات المستثمرين بين أسهم حققت مكاسب قوية وأخرى تعرضت لضغوط بيعية واضحة.

وكان الفارق واسعاً بين أكبر الراحين والخاسرين، إذ قفز «الحسن الهندسية» 20 %، بينما تراجع «المها للسيراميك» 2.04 %، ما يعكس ارتفاع حدة التحركات في بعض الأسهم الفردية مقارنة بالحركة الأكثر هدوءاً للمؤشر العام.

ورغم هذه التحركات القوية، بقي ارتفاع المؤشر الرئيسي محدوداً نسبياً عند 0.29 %، وهو ما يعكس تأثير الأوزان المختلفة للأسهم والقطاعات في احتساب المؤشر.

القطاعات تدعم الاتجاه الصاعد

أنهت بورصة مسقط أسبوع التداول بأداء إيجابي، بعدما تمكن المؤشر الرئيسي من إضافة 21.22 نقطة والاستقرار عند

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/09/03	2026/09/02
ريسوت للإسمنت	0.176	0.162
فولتامب للطاقة	0.186	0.178
جلفار للهندسة و اللقاولات	0.155	0.149
عمان للمربطات	1.100	1.062
الأنوار لبلات السيراميك	0.147	0.142
عمان كلورين	0.165	0.160
الشرقية للاستثمار	0.102	0.100
بنك ظفار	0.217	0.213
للدينة تكافل	0.113	0.111
عماتيل	1.387	1.365

الصناعة تتصدر

قاد قطاع الصناعة مكاسب السوق خلال جلسة الخميس بعدما ارتفع مؤشره بنسبة 0.94 %، متفوقاً بفارق واضح على بقية القطاعات.

وجاء الأداء القوي للقطاع بالتزامن مع قفزة سهم «الحسن الهندسية - قيد التصفية» بنسبة 20 %، ليحتل صدارة قائمة الأسهم الراححة خلال الجلسة.

كما سجل سهم «ريسوت للأسمنت» ارتفاعاً قوياً بلغت نسبته 8.64 %، ما وفر دعماً إضافياً لمؤشر الصناعة وساهم في تعزيز مكاسبه عند الإغلاق.

لكن القطاع شهد في الوقت نفسه ضغوطاً من بعض الأسهم، إذ تصدر سهم «المها للسيراميك» قائمة الأسهم المتراجعة بعدما انخفض بنسبة 7.34 %.

ورغم هذا الهبوط، نجحت مكاسب الأسهم الأخرى في دفع المؤشر الصناعي إلى الارتفاع بنسبة قاربت 1 %، ليصبح المحرك القطاعي الأبرز لأداء السوق.

كما صعد مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.24 %، بدعم من ارتفاع سهم «الشرقية للاستثمار القابضة» بنسبة 2 %، إلى جانب مكاسب سهم «بنك ظفار» البالغة 1.88 %.

أكثر الشركات انخفاضاً					
الشركة	2026/09/03	2026/09/02	التغير		
1 اسيايد	0.237	0.245	3.27 (%)		
2 أبراج لخدمات الطاقة	0.405	0.410	1.22 (%)		
3 بنك مسقط	0.408	0.412	0.97 (%)		
4 للطاحن العمانية	0.581	0.585	0.68 (%)		
5 سيميكورب صلالة	0.261	0.262	0.38 (%)		
6 العنقاء للطاقة	0.284	0.285	0.35 (%)		

ضغوط المواد الأساسية تحد من نشاط السوق

بورصة البحرين تستقر قرب 1938 نقطة

123 صفقة منفذة وبنك البحرين والكويت الأنشط

مليون دينار سيولة عبر تداول 2.82 مليون سهم

ويظهر هذا التركز أن جانباً كبيراً من النشاط كان محصوراً في عدد محدود من الأسهم، وهو ما يفسر جزئياً بقاء حركة المؤشر العام ضيقة رغم تنفيذ تداولات تجاوزت مليوني سهم.

كما أن تصدر «بنك البحرين والكويت» للنشاط بالتزامن مع تراجع سعره يعكس وجود عمليات بيع وشراء مكثفة على السهم، دون أن تنجح في دفعه إلى المنطقة الخضراء عند الإغلاق.

السيولة تحدد المسار المقبل

تدخل بورصة البحرين الجلسات المقبلة في ظل حالة من الاستقرار النسبي للمؤشر، لكنها تحتاج إلى تحسن مستويات السيولة والنشاط حتى تتمكن من تكوين اتجاه أكثر وضوحاً. فالمؤشر أنهى جلستين متتاليتين في المنطقة الحمراء، لكنه قلص خسارته من 0.1 % الأربعاء إلى 0.01 % الخميس، ليستقر عند 1938 نقطة، ما يشير إلى تراجع قوة الضغوط البيعية دون تحول واضح إلى موجة شراء. وفي الوقت نفسه، يظل انخفاض عدد الصفقات من 286 إلى 123 صفقة وتراجع قيمة التداول من 1.15 مليون إلى مليون دينار مؤشرين على استمرار الحذر بين المستثمرين. وسيكون اتساع النشاط بعيداً عن الأسهم الأكثر تداولاً عاملاً مهماً خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً بعدما استحوذ «بنك البحرين والكويت» و«بنك السلام» وحدهما على أكثر من 64 % من الكميات.

وبين ضعف السيولة وضغوط المواد الأساسية واستمرار المؤشر قرب 1938 نقطة، ستظل قدرة السوق على الخروج من نطاق التحركات المحدودة مرتبطة بعودة تدفقات شرائية أوسع وزيادة المشاركة في التداول.

الأربعاء، عندما بلغت أحجام التداول نحو 3.39 مليون سهم، بقيمة 1.15 مليون دينار، موزعة على 286 صفقة.

وبذلك انخفض حجم التداول بنحو 570 ألف سهم بين الجلستين، فيما تراجعت قيمة التداول بنحو 150 ألف دينار، كما انخفض عدد الصفقات المنفذة بأكثر من النصف.

ويظهر هذا التراجع في النشاط أن الانخفاض الهامشي للمؤشر جاء وسط درجة أكبر من الحذر بين المتعاملين، مع تراجع وتيرة تنفيذ الصفقات وعدم ظهور تدفقات قوية قادرة على دفع السوق بوضوح في أحد الاتجاهين.

وكانت جلسة الأربعاء قد انتهت أيضاً على انخفاض، لكن بنسبة أكبر بلغت 0.1 %، تحت ضغط هبوط أسهم قيادية في قطاعات المال والعقارات والاتصالات والمواد الأساسية.

ومع استمرار المؤشر عند مستوى 1938 نقطة في ختام الخميس، تبدو حركة السوق أقرب إلى الاستقرار بعد الخسائر السابقة، رغم استمرار بعض الضغوط على الأسهم والقطاعات.

أسهم نشطة

تصدر سهم «بنك البحرين والكويت» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً خلال تعاملات الخميس، بعدما شهد تداول مليون سهم بسعر 0.555 دينار للسهم، رغم انخفاضه بنسبة 0.36 %.

وجاء سهم «بنك السلام» في المرتبة التالية من حيث نشاط التداول، بحجم بلغ 809.52 ألف سهم، عند سعر 0.226 دينار للسهم.

وبعني ذلك أن السهمين استحوذاً معاً على نحو 1.81 مليون سهم من إجمالي 2.82 مليون سهم تم تداولها في السوق خلال الجلسة، أي ما يمثل أكثر من 64 % من إجمالي الكميات.

انخفض بنسبة 0.46 %، وهو ما تزامن مع تعرض قطاع المواد الأساسية للضغوط التي أثرت على حركة المؤشر العام.

كما انخفض سهم «بنك البحرين والكويت» بنسبة 0.36 %، رغم تصدره في الوقت نفسه قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث حجم التداول.

ويشير تراجع هذه الأسهم إلى وجود ضغوط انتقائية داخل السوق، إذ كان الهبوط الأكبر متركزاً بصورة واضحة في «الإثمار القابضة»، بينما ظلت خسائر عدد من الأسهم الأخرى محدودة نسبياً.

وتكتسب تحركات «ألبا» أهمية في قراءة اتجاه السوق نظراً إلى ثقل الشركة وحضور قطاع المواد الأساسية، إذ ساهم تراجع السهم في الضغط على المؤشر خلال جلسة اتسمت أساساً بمحدودية نطاق التحركات.

وفي المقابل، فإن بقاء خسارة المؤشر العام عند 0.01 % فقط، رغم هبوط «الإثمار القابضة» بنسبة كبيرة بلغت 9 %، يعكس اختلاف الأوزان النسبية للأسهم وقدرة بقية مكونات السوق على الحد من تأثير التراجعات الفردية.

وبذلك جاءت جلسة الخميس أقرب إلى حالة من الاستقرار السلبي منها إلى موجة هبوط واسعة، خصوصاً مع استقرار المؤشر عند مستوى 1938 نقطة.

نشاط محدود

بلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال جلسة الخميس نحو 2.82 مليون سهم، بينما وصلت قيمة التداولات إلى مليون دينار، من خلال تنفيذ 123 صفقة فقط.

وتراجعت هذه المؤشرات مقارنة بتعاملات

شهدت تداول 3.39 مليون سهم في الجلسة السابقة بقيمة 1.15 مليون دينار، من خلال 286 صفقة.

ويعكس الانخفاض المحدود للمؤشر في الوقت نفسه قدرة بعض الأسهم على امتصاص جانب من الضغوط، إذ لم تتحول خسائر الأسهم الأكثر تراجعاً إلى موجة بيع واسعة تدفع المؤشر إلى تسجيل انخفاضات قوية.

ضغوط بيعية

تصدر سهم «الإثمار القابضة» قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً خلال تعاملات الخميس، بعدما هبط بنسبة 9 %، مسجلاً أكبر خسارة بين الأسهم المتداولة خلال الجلسة.

وجاء سهم «الأنيوم البحرين - ألبا» في المرتبة الثانية بين الأسهم المتراجعة، بعدما

أكثر الشركات ارتفاعاً					
الشركة	2026/09/03	2026/09/02	التغير		
1 بنك السلام	0.226	0.223	1.35 %		
2 بيبون ش.م.ب	0.447	0.446	0.22 %		
3 بيتك	2.470	2.468	0.08 %		

أكثر الشركات انخفاضاً					
الشركة	2026/09/03	2026/09/02	التغير		
1 الإثمار القابضة	0.020	0.022	9.09 (%)		
2 ألبا	0.860	0.864	0.46 (%)		



الأسهم الأميركية تستعيد توازنها بعد خسائر متتالية

وول ستريت تنتفض بعد 3 جلسات

شركات الطيران والتعدين والبنوك الإقليمية تتصدر المكاسب

البرمجيات تتخلف وسط مخاوف اضطرابات الذكاء الاصطناعي

الرقائق بعد ارتفاعاتها السابقة. ويجعل هذا التراجع نتائج الشركات الكبرى في القطاع أكثر حساسية بالنسبة إلى السوق، إذ يبحث المستثمرون عن أدلة تؤكد أن النمو في الطلب والأرباح لا يزال قادراً على تبرير مستويات الإنفاق والتقييمات المرتفعة.

أرباح قياسية

وقالت لورين كاسيدي، المديرية التنفيذية للاستثمار في صندوق «فاوندز 100 إي.تي.إف» في دالاس، إن الحرب استمرت لفترة أطول مما كان يأمله المستثمرون، لكنها توقعت أن تهدأ أسعار الطاقة بمجرد انتهاء الصراع، وهو ما سيخفف بدوره من الضغوط التضخمية. وتأتي هذه الرؤية في وقت أصبحت فيه أسعار الطاقة والتطورات الجيوسياسية أحد أهم مصادر القلق بالنسبة إلى الأسواق، نظراً إلى قدرة ارتفاع النفط على إعادة الضغوط التضخمية وتعقيد مسار أسعار الفائدة الأميركية.

لكن كاسيدي أشارت في الوقت نفسه إلى عامل إيجابي قوي يدعم الأسهم، يتمثل في موسم الأرباح الأخير، الذي وصفته بأنه قياسي، مع وجود مؤشرات أساسية قوية مدفوعة بالتبني المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

ويضع ذلك المستثمرين أمام قوتين متعارضتين: الأولى جيوسياسية تضغط على شهية المخاطرة وترفع مخاطر التضخم، والثانية مرتبطة بأرباح الشركات والاستثمارات التكنولوجية وتدعم التقييمات والأسهم.

توازن حساس

ويكشف أداء جلسة الأربعاء أن المستثمرين لا يزالون مستعدين للعودة إلى السوق عند ظهور فرص شراء بعد التراجعات، لكن ذلك لا يعني بالضرورة انتهاء موجة التقلب. فالؤشرات الأميركية استعادت جزءاً من خسائرها بعد ثلاث جلسات سلبية، بينما لا تزال قطاعات رئيسية تواجه أسئلة تتعلق بالتقييمات ومستقبل الأرباح وتأثير الذكاء الاصطناعي. ويبرز قطاع أشباه الموصلات مثلاً واضحاً على ذلك، إذ كان أحد أهم محركات المكاسب خلال العام قبل أن يفقد نحو ربع قيمته منذ أواخر يونيو، ما يكشف السرعة التي يمكن أن تتغير بها شهية المستثمرين عندما تصبح التقييمات المرتفعة موضع اختبار.

وفي المقابل، يشير تفوق الأسهم الصغيرة وصعود قطاعات مثل الطيران والبنوك الإقليمية والتعدين إلى وجود محاولات لتوسيع نطاق المكاسب بعيداً عن مجموعة محدودة من الشركات التكنولوجية العملاقة.



تقنيات الذكاء الاصطناعي على استبدال بعض الخدمات والمنتجات البرمجية. ويفسر ذلك جزئياً ضعف أداء أسهم البرمجيات والخدمات مقارنة بقطاعات أخرى، في ظل إعادة تقييم المستثمرين للفايزين والخاسرين من التحول التكنولوجي المتسارع.

رهان الرقائق

وعلى الجانب الآخر من قطاع التكنولوجيا، ارتفع مؤشر فيلادلفيا لأسهم أشباه الموصلات، بالتزامن مع تقرب المستثمرين إعلان شركة «برودكوم» المصنعة للرقائق نتائج أعمالها للربع الثاني بعد إغلاق السوق. وتحظى نتائج شركات أشباه الموصلات بأهمية متزايدة في وول ستريت، نظراً إلى الدور المحوري الذي تلعبه الرقائق في طفرة الذكاء الاصطناعي وحجم الاستثمارات التي تتدفق إلى مراكز البيانات والبنية التحتية للحوسبة. وكان مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات أحد المحركات الرئيسية لمكاسب سوق الأسهم الأميركية خلال جزء كبير من العام الجاري، مستفيداً من الرهانات على استمرار الطلب المرتفع المرتبط بالذكاء الاصطناعي.

لكن الصورة تغيرت بصورة ملحوظة منذ أواخر يونيو، إذ فقد المؤشر ما يقرب من ربع قيمته، ما يعكس حجم التصحيح الذي تعرضت له أسهم

مع السوق باعتبارها كتلة واحدة، وإنما يعيدون تقييم القطاعات وفقاً لتأثير التطورات الاقتصادية والجيوسياسية والتكنولوجية في توقعات الأرباح المستقبلية.

ضغط البرمجيات

في المقابل، جاء أداء قطاع البرمجيات والخدمات دون متوسط السوق خلال الجلسة، مع استمرار المخاوف من أن يصبح القطاع من أبرز المتضررين المحتملين من الاضطرابات التي يحدثها التوسع المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي. ورغم أن طفرة الذكاء الاصطناعي كانت من أهم المحركات التي دعمت أسواق الأسهم الأميركية، فإن تأثيرها لم يعد إيجابياً بصورة متساوية على جميع شركات التكنولوجيا.

فالمستثمرون يميزون بصورة متزايدة بين الشركات التي يمكن أن تستفيد مباشرة من الإنفاق على الذكاء الاصطناعي، سواء عبر الرقائق أو البنية التحتية ومراكز البيانات، وبين الشركات التي قد تواجه نماذج أعمالها التقليدية ضغوطاً بسبب قدرة

قطاعات رابحة

وعلى مستوى القطاعات، تصدرت شركات الطيران وتعدين الذهب والفضة والبنوك الإقليمية قائمة الأفضل أداء، ما أظهر تنوعاً واضحاً في مصادر المكاسب داخل السوق الأميركي.

ويعكس صعود هذه المجموعات انتقال جزء من السيولة إلى قطاعات تعرض بعضها لضغوط سابقة، في الوقت الذي يبحث فيه المستثمرون عن فرص خارج الأسهم التي سجلت ارتفاعات قوية بالفعل.

وكان أداء البنوك الإقليمية لافتاً بصورة خاصة، نظراً إلى الحساسية الكبيرة التي يبدوها هذا القطاع تجاه أسعار الفائدة وظروف الائتمان وتوقعات الاقتصاد الأميركي.

كما استفادت شركات تعدين الذهب والفضة من اهتمام المستثمرين بقطاع المعادن، بينما سجلت شركات الطيران أداء قوياً رغم استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بأسعار الطاقة والتطورات الجيوسياسية.

ويظهر هذا التباين أن المستثمرين لا يتعاملون

أنهت بورصة وول ستريت تعاملات الأربعاء على ارتفاع، مسجلة انتعاشاً جزئياً بعد سلسلة خسائر استمرت ثلاث جلسات متتالية، مع عودة المستثمرين للبحث عن فرص شراء في الأسهم والقطاعات التي تعرضت لضغوط بيئية قوية خلال موجة تجنب المخاطر الأخيرة.

وشملت المكاسب مؤشرات الأسهم الأميركية الرئيسية الثلاثة، في إشارة إلى تحسن نسبي في شهية المخاطرة بعد أيام اتسمت بالضغط، بينما اتجه المستثمرون إلى اقتناص الأسهم التي أصبحت تقييماتها أكثر جاذبية بعد التراجعات السابقة.

وأظهرت بيانات أولية أن مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» ارتفع 35.35 نقطة، بما يعادل 0.46 %، لينهي الجلسة عند 7666.82 نقطة، فيما صعد مؤشر «ناسداك» المجمع 120.07 نقطة، أو 0.46 %، مسجلاً 26219.85 نقطة.

كما ارتفع مؤشر «داو جونز» الصناعي 299.37 نقطة، بنسبة 0.56 %، ليصل إلى 53066.25 نقطة، في جلسة شهدت عودة اللون الأخضر إلى المؤشرات الرئيسية بعد موجة التراجع التي سيطرت على السوق خلال الأيام السابقة.

شهية الشراء

جاء التعافي في وقت بدأ فيه المستثمرون إعادة تقييم مستويات الأسعار التي وصلت إليها بعض الأسهم بعد عمليات البيع الأخيرة، بحثاً عن فرص قد تكون ظهرت نتيجة المبالغة في التخلص من بعض الأصول.

وتشير طبيعة المكاسب إلى أن جلسة الأربعاء لم تكن مجرد عودة جماعية إلى أسهم التكنولوجيا الكبرى التي قادت السوق لفترات طويلة، بل شهدت تحركات أوسع بين القطاعات المختلفة، وهو ما يعكس محاولة المستثمرين إعادة توزيع محافظهم بعد التقلبات الأخيرة.

ويبرز مؤشر «راسل 2000»، الذي يضم أسهم الشركات الأميركية الصغيرة، بعدما تفوق في أدائه على مؤشرات الشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة.

ويكتسب تفوق الشركات الصغيرة أهمية خاصة بالنسبة إلى المستثمرين، لأنه قد يعكس اتساع نطاق الشراء خارج دائرة الأسهم العملاقة التي استحوذت على جانب كبير من مكاسب السوق خلال الفترة الماضية، رغم أن جلسة واحدة لا تكفي لتأكيد تحول مستدام في اتجاه السوق.

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	208.87	210.65	206.42	+3.21	+1.56%	6.43M	02/09
مجموعة شيفرون	211.78	212.79	209.46	+0.73	+0.35%	7.6M	02/09
شركة كاتربيلر	792.28	793.94	771.39	+13.12	+1.68%	2.51M	02/09
مجموعة مايكروسوفت	496.82	500.27	493.81	-4.20	-0.84%	15.34M	02/09
شركة والت ديزني	107.98	108.99	106.33	+1.76	+1.66%	7.56M	02/09
شركة سيسكو سيستمز	109.46	110.51	108.40	-0.28	-0.26%	11.37M	02/09
مجموعة غولدمان ساكس إنك	1,004.42	1,021.84	998.00	+1.86	+0.19%	2.19M	02/09
جي بي مورغان تشيس وشركاه	356.22	361.47	353.79	+1.27	+0.36%	5.34M	02/09
شركة كوكا كولا	88.24	88.95	87.73	+0.24	+0.27%	18.5M	02/09
شركة ماكدونالدز	260.95	262.78	260.18	-0.16	-0.06%	5.11M	02/09
شركة ميرل اند كو	151.64	152.69	149.97	+1.78	+1.19%	8.97M	02/09
مجموعة 3 أم	168.75	171.26	168.08	-1.49	-0.88%	2.18M	02/09
أبل	324.96	328.40	323.53	-0.17	-0.05%	33.78M	02/09
شركة أمازون دوت كوم	254.98	256.24	253.40	+0.06	+0.02%	24.01M	02/09
شركة أمجين	442.84	445.57	435.00	+4.72	+1.08%	2.29M	02/09

الأسواق تتقرب اتجاهها أوضح

يبقى السؤال الأساسي أمام وول ستريت هو ما إذا كان ارتفاع الأربعاء يمثل بداية تعاف أكثر استدامة أم مجرد ارتداد بعد عمليات بيع قوية استمرت ثلاثة أيام، خصوصاً أن العوامل التي دفعت المستثمرين إلى تجنب المخاطر لم تختف بالكامل. فاستمرار الحرب لفترة أطول من المتوقع يبقي أسعار الطاقة والتضخم ضمن دائرة المخاطر، بينما ستظل توقعات السياسة النقدية وأسعار الفائدة مؤثرة في تقييمات الأسهم وقدرة الشركات على المحافظة على نمو أرباحها.

وفي الوقت نفسه، يوفر موسم الأرباح القوي والتوسع السريع في استخدام الذكاء الاصطناعي دعماً مهماً للأسواق، لكنه يفرض أيضاً اختباراً متزايداً على الشركات لإثبات أن الاستثمارات الضخمة في التكنولوجيا يمكن أن تتحول إلى أرباح مستدامة. وبينما أغلق «داو جونز» عند 53066.25 نقطة و«ستاندرد آند بورز 500» عند 7666.82 نقطة و«ناسداك» عند 26219.85 نقطة، أظهرت جلسة الأربعاء أن شهية الشراء لم تختف من وول ستريت. لكن قدرة الأسهم على تحويل هذا الانتعاش الجزئي إلى موجة صعود جديدة ستعتمد على اتساع المكاسب بين القطاعات، وتتأثر الشركات المقبلة، ومسار أسعار الطاقة، ومدى استمرار الثقة بأن طفرة الذكاء الاصطناعي قادرة على دعم الأرباح رغم التقلبات الأخيرة.

المملكة تحول خبراتها المائية إلى فرص صناعية

السعودية توطن 18 سلعة مائية استراتيجية

1 الخبرات التشغيلية تقود تطوير تقنيات ومعدات جديدة

2 سوق محلية واعدة بقيمة 15 مليار ريال



تتجه السعودية إلى توطين صناعة 18 سلعة استراتيجية مرتبطة بالمكونات الرئيسية لقطاع المياه، في خطوة تستهدف تعزيز أمن الإمداد، وتقليل الاعتماد على سلاسل التوريد الخارجية، وتحويل الخبرات التشغيلية والمعرفية المتراكمة في المملكة إلى قاعدة صناعية قادرة على المنافسة والتصدير إلى الأسواق الإقليمية. يأتي التوجه ضمن استراتيجية أوسع تسعى إلى نقل قطاع المياه من مرحلة الاعتماد على المنتجات والمعدات المستوردة إلى بناء منظومة صناعية محلية، تستفيد من حجم السوق السعودية والخبرات التي راكمتها المملكة على مدى عقود في إنتاج ونقل وتوزيع المياه.

وأكد رئيس الهيئة السعودية للمياه المهندس عبد الله العبد الكريم أن أمن الإمداد يمثل محورياً رئيسياً في اختيار السلع الـ18 المستهدفة، خصوصاً في ظل المتغيرات الجيوسياسية العالمية وما فرضته من تحديات على استقرار سلاسل التوريد وموثوقية الخدمات.

وأوضح أن العمل على تحديد هذه السلع بدأ منذ مطلع عام 2024، بالتعاون بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة، باعتبارها مكونات رئيسية تدخل في منظومة المياه السعودية.

تحمّل خطة التوطين فرصاً استثمارية وصناعية كبيرة، إذ يُقدر حجم السوق

تستند المملكة في خطتها إلى خبرة تشغيلية اكتسبتها من إدارة واحدة من أكثر منظومات المياه تعقيداً في العالم، بعد انتقالها من كونها أحد كبار مستهلكي المياه إلى امتلاك قدرات معرفية وتقنية متقدمة في إدارة وتشغيل المنظومة.

ولم تعد هذه الخبرات مقتصرة على تشغيل المنشآت، بل يجري توظيفها

في تطوير المعدات والتقنيات وتحسين كفاءتها.

وتستخدم منظومة المياه أدوات متقدمة لمراقبة أداء المعدات، تصل إلى 17 مؤشراً يومياً للآلة الواحدة، بما يساعد على اكتشاف فرص التحسين بصورة مبكرة ورفع الكفاءة التشغيلية. وتمنح هذه المعرفة المملكة فرصة لتطوير

قال المدير التنفيذي لشركة تداول السعودية، محمد الرميح، إن «تداول» تستهدف تعزيز الترابط بين السوقين السعودية والصينية عبر أسواق الأسهم والدين، وتوسيع فرص التمويل. وجاءت تصريحات الرميح في كلمته الافتتاحية بملتقى الأسواق المالية «سيلكت» – شنغهاي 2026م، والمنعقد خلال يومي 3 و4 سبتمبر في مقر بورصة شنغهاي في الصين، بتمكين من مجموعة تداول السعودية.

وأضاف الرميح، أن إتاحة الوصول المباشر لسوق الأسهم السعودية، تعزز المشاركة الدولية، وتوسع قاعدة المستثمرين، وتدعم دخول تدفقات استثمارية أكبر وسيولة أعمق في السوق. وأوضح الرميح، أن بناء شراكة مالية قوية يتجاوز مجرد الوصول إلى الأسواق؛ ليشمل فهمها والتواصل واستكشاف الفرص.

وكانت هذه السندات قد طُرحت للمرة الأولى في يوليو من العام الماضي، إلا أن العائد المطلوب من المستثمرين ارتفع بصورة تعكس التحول الكبير الذي تشهده أسواق الدين، في ظل تصاعد المخاوف المرتبطة بالتضخم وحجم الاقتراض الحكومي.

ويعني العائد الحقيقي أن المستثمر يحصل على عائد إضافي فوق معدل التضخم المقاس بمؤشر أسعار التجزئة، ما يوفر له حماية من ارتفاع الأسعار، إلى جانب عائد يعوضه عن الاحتفاظ بالدين البريطاني لفترة طويلة.

ورغم ارتفاع تكلفة الاقتراض، شهد المزاو إقبالاً قوياً للغاية من المستثمرين، إذ تلقت

الحكومة عروض شراء بقيمة 3.22 مليار جنيه إسترليني مقابل سندات معروضة بقيمة 900 مليون فقط.

وبلغت نسبة التغطية 3.58 مرة، وهي الأعلى في سجلات مكتب إدارة الدين البريطاني لمزادات السندات الحكومية المرتبطة بالمؤشرات منذ عام 1998.

ويكشف هذا الطلب المرتفع عن مفارقة لافتة في سوق الدين البريطانية؛ فالمستثمرون يظهرون استعداداً كبيراً لشراء السندات، لكنهم في الوقت نفسه يطالبون بعائد أعلى مقابل تحمل مخاطر الاحتفاظ بها حتى آجال طويلة.

كما تعكس قوة الطلب جاذبية السندات المرتبطة بالتضخم في أوقات عدم اليقين بشأن مسار الأسعار، إذ تمنح المستثمر حماية مباشرة من ارتفاع مؤشر أسعار التجزئة.

بإشارة إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة وتدابيرها على الاقتصادات الكبرى. وتشكل عودة التضخم أحد أهم مصادر القلق بالنسبة إلى أسواق السندات طويلة الأجل، لأن ارتفاع الأسعار لفترات ممتدة يقلص القيمة الحقيقية للعوائد المستقبلية ويجبر المستثمرين على طلب تعويض أكبر.

وبالنسبة إلى بريطانيا، تكتسب هذه الضغوط أهمية إضافية نظراً إلى أن ارتفاع عوائد السندات يرفع تكلفة خدمة الدين

منتجات محلية لا تقوم فقط على تصنيع بدائل للمعدات المستوردة، وإنما على الاستفادة من الخبرة الفعلية في تشغيلها وتحديد احتياجاتها الفنية.

يتجاوز الهدف من توطين السلع الـ18

وأشار المدير التنفيذي لشركة تداول السعودية، إلى أن المملكة

فتحت في وقت سابق من هذا العام السوق الرئيسية مباشرة أمام جميع المستثمرين الأجانب، في خطوة مفصلية ضمن مسيرة بدأت بإطار المستثمر الأجنبي المؤهل في عام 2015م، وأسفر ذلك عن مسار أبسط وأكثر سهولة للمشاركة الدولية في السوق ما يدعم قاعدة أوسع من المستثمرين وتدفقات استثمارية أكبر وسيولة أعمق.

ولفت إلى أن السوق السعودية توفر حجماً كبيراً وتضم السوق الرئيسية، إلى جانب السوق الموازية «نمو»، أكثر من 300 شركة مدرجة، تتجاوز قيمتها السوقية 2.5 تريليون دولار؛ لتكون بذلك الأكبر في الشرق الأوسط وواحدة من أكبر الأسواق على مستوى العالم.

منصّة للتصدير

تأمين احتياجات السوق السعودية، إذ تسعى المملكة إلى بناء صناعة يمكنها الوصول إلى أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاستفادة من الطلب المتنامي على حلول وتقنيات المياه.

ويعزز حجم السوق الإقليمية، المقدر بنحو 65 مليار ريال، الجدوى الاقتصادية لإنشاء قدرات تصنيعية داخل المملكة تستطيع خدمة الطلب المحلي والتوسع خارجياً.

كما أن ربط التصنيع المحلي بالخبرات التشغيلية والتقنية المتراكمة يمنح الشركات العاملة في القطاع فرصة لتطوير منتجات أكثر توافقاً مع احتياجات البيئات التي تواجه تحديات مائية مشابهة.

وبذلك تتحول استراتيجية توطين صناعة المياه من مجرد إحلال المنتجات المحلية محل الواردات إلى مشروع صناعي أوسع، يجمع بين أمن الإمداد ونقل المعرفة وتعزيز المحتوى المحلي وفتح أسواق جديدة للصادرات السعودية.

الحكومي ويزيد الأعباء على المالية العامة.

مخاطر المديونية

لا ترتبط زيادة العوائد بالعوامل العالمية وحدها، إذ تظل مستويات الاقتراض الحكومي البريطاني المرتفعة مصدراً رئيسياً للقلق لدى المستثمرين.

فكلما زادت حاجة الحكومة إلى إصدار سندات جديدة لتمويل الإنفاق والعجز، ارتفعت حساسية السوق تجاه قدرة المالية العامة على تحمل تكاليف الفائدة المتزايدة.

ومن هنا، يحمل العائد البالغ 2.496% رسالة مزدوجة: فالمزاو يؤكد استمرار الطلب القوي على الدين البريطاني، لكنه يكشف في الوقت نفسه أن هذا الطلب أصبح أكثر تكلفة بالنسبة إلى الحكومة.

ومع وصول بعض آجال السندات إلى أعلى عوائدها منذ أكثر من ربع قرن، تزداد الضغوط على صانعي السياسة المالية، خصوصاً إذا استمر التضخم مرتفعاً وبقيت احتياجات الاقتراض الحكومي عند مستويات كبيرة.

وبذلك تتحول تكلفة الدين إلى أحد أبرز التحديات التي تواجه بريطانيا، إذ يتعين على الحكومة الموازنة بين تمويل احتياجاتها والحفاظ على ثقة المستثمرين، في وقت أصبحت فيه الأسواق تطالب بعوائد أعلى مقابل تمويل الخزنة البريطانية.

بإشارة إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة وتدابيرها على الاقتصادات الكبرى. وتشكل عودة التضخم أحد أهم مصادر القلق بالنسبة إلى أسواق السندات طويلة الأجل، لأن ارتفاع الأسعار لفترات ممتدة يقلص القيمة الحقيقية للعوائد المستقبلية ويجبر المستثمرين على طلب تعويض أكبر.

وبالنسبة إلى بريطانيا، تكتسب هذه الضغوط أهمية إضافية نظراً إلى أن ارتفاع عوائد السندات يرفع تكلفة خدمة الدين

عالمي في تكاليف الاقتراض، وسط ضغوط تضخمية مرتبطة بالحرب الإيرانية، وما صاحبها من مخاوف بشأن أسعار الطاقة وتدابيرها على الاقتصادات الكبرى. وتشكل عودة التضخم أحد أهم مصادر القلق بالنسبة إلى أسواق السندات طويلة الأجل، لأن ارتفاع الأسعار لفترات ممتدة يقلص القيمة الحقيقية للعوائد المستقبلية ويجبر المستثمرين على طلب تعويض أكبر.

وبالنسبة إلى بريطانيا، تكتسب هذه الضغوط أهمية إضافية نظراً إلى أن ارتفاع عوائد السندات يرفع تكلفة خدمة الدين

عالمي في تكاليف الاقتراض، وسط ضغوط تضخمية مرتبطة بالحرب الإيرانية، وما صاحبها من مخاوف بشأن أسعار الطاقة وتدابيرها على الاقتصادات الكبرى. وتشكل عودة التضخم أحد أهم مصادر القلق بالنسبة إلى أسواق السندات طويلة الأجل، لأن ارتفاع الأسعار لفترات ممتدة يقلص القيمة الحقيقية للعوائد المستقبلية ويجبر المستثمرين على طلب تعويض أكبر.

وبالنسبة إلى بريطانيا، تكتسب هذه الضغوط أهمية إضافية نظراً إلى أن ارتفاع عوائد السندات يرفع تكلفة خدمة الدين

جاكسون هول يكشف تحولا في خطاب الفيدرالي

وارش يثبت هدف التضخم عند 2 %

1 رئيس الفيدرالي يلح لرفع الفائدة إذا استمر التضخم

2 السياسة النقدية تقترب من التيار الوسطي داخل الفيدرالي



وكشف وارش كذلك عن مؤشر يبدو أنه أصبح من المقاييس المفضلة لديه لتقييم مدى انتشار ضغوط الأسعار داخل الاقتصاد، وهو نسبة مكونات مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي التي ترتفع أسعارها بأكثر من 3%.

ويتكون المقياس المشار إليه من 199 مكوناً، إلا أن إعادة بنائه بصورة كاملة لا تزال صعبة في ظل عدم توفر قائمة تفصيلية من الفيدرالي تحدد المكونات التي تدخل في حسابه وتلك التي يجري استبعادها. ورغم هذا التحفظ، تشير القراءة العامة للمقياس إلى أنه لا يزال مرتفعاً بدرجة كبيرة، وهو ما قد يفسر استمرار حذر وارش بشأن إعلان الانتصار على التضخم أو الاتجاه سريعاً نحو سياسة نقدية أكثر تيسيراً.

وتسمح متابعة نسبة المكونات التي ترتفع أسعارها بأكثر من 3% بالنظر إلى مدى اتساع التضخم داخل الاقتصاد، بدلاً من التركيز فقط على الرقم الإجمالي، إذ قد يكشف انتشار الزيادات السعريّة عن ضغوط أكثر رسوخاً مما يوحي به المؤشر الرئيسي.

مقياس التضخم

دور الفيدرالي

كما أعاد وارش صياغة رؤيته لدور الاحتياطي الفيدرالي في الأسواق، متراجحاً عن تصور سابق كان يبدو فيه البنك المركزي أقرب إلى مراقب لتحركات المستثمرين منه إلى مؤسسة تؤثر مباشرة في اتجاهات الاقتصاد والتمويل. وفي جاكسون هول، أقر وارش بأن الاحتياطي الفيدرالي يؤدي دوراً جوهرياً في الاقتصاد والأسواق، وأن الأدوات التي يمتلكها قوية، مشدداً على أن البنك المركزي هو من يحدد مسار أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

ويكتسب هذا الاعتراف أهمية في ظل العلاقة المعقدة بين قرارات الفيدرالي وأسعار الأصول وعوائد السندات وتكاليف الاقتراض، إذ لا يمكن فصل السياسة النقدية عن الظروف المالية التي تؤثر بدورها في قرارات الشركات والأسر. وبدا موقف وارش من مستوى تشديد السياسة النقدية أكثر اعتدالاً أيضاً، إذ قال إنه يجد صعوبة في وصف الأوضاع المالية العامة بأنها «تقييدية»، وهو موقف يضعه أقرب إلى التيار الوسطي داخل اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة مقارنة ببعض المواقف الأكثر تشدداً التي ظهرت سابقاً.

قراءة الأسواق

لكن المشكلة الأكبر التي واجهت وارش منذ توليه منصبه لم ترتبط بموقف محدد تجاه التضخم أو أسعار الفائدة بقدر ما ارتبطت بالطريقة التي فسر بها تحركات الأسواق المالية، ومحاولته في بعض الأحيان ربط هذه

حمل مؤتمر «جاكسون هول» هذا العام تحولاً لافتاً في خطاب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي كيفن وارش، بعدما ألح إلى إمكانية اتجاه البنك المركزي الأميركي نحو رفع أسعار الفائدة إذا لم يبدأ التضخم في التراجع قريباً، في رسالة أعادت التأكيد على استعداد الفيدرالي للتحرك إذا ظلت ضغوط الأسعار أعلى من المستوى المستهدف.

لكن هذا الموقف لم يمثل، من الناحية العملية، تحولاً جذرياً في السياسة النقدية أو ابتكاراً في طريقة إدارة الفيدرالي للمرحلة الحالية، إذ جاء متسقاً إلى حد كبير مع الرسائل التي تضمنها اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في يوليو، وكذلك اجتماعها في 19 أغسطس. ومع ذلك، بدا خطاب وارش في جاكسون هول أكثر تماسكاً مقارنة بتصريحاته السابقة، خصوصاً فيما يتعلق بطريقة التواصل مع الأسواق وتفسير دور السياسة النقدية، وهو ما قد يمنح الفرق العاملة داخل الاحتياطي الفيدرالي مساحة أكبر للتركيز على تطوير آليات التفكير وصنع القرار بدلاً من معالجة الالتباسات التي خلقتها رسائله السابقة.

توجيه جديد

أحد أبرز التحولات في خطاب وارش تمثل في إعادة تعريف مفهوم «التوجيه المستقبلي» بطريقة أقرب إلى الممارسة التقليدية لدى البنوك المركزية. ففي أعقاب اجتماعي يونيو ويوليو، بدا وارش وكأنه يتعامل مع أي تصريح يتعلق باتجاه الاقتصاد الأميركي أو آفاقه باعتباره شكلاً من أشكال التوجيه المستقبلي للسياسة النقدية، وهو ما كان يحد عملياً من قدرة مسؤولي الفيدرالي على الحديث بحرية عن توقعاتهم.

أما في جاكسون هول، فتجنب تقديم التزامات محددة بشأن المسار المقبل لأسعار الفائدة، محتفظاً بدرجة أكبر من المرونة عند الحديث عن التضخم والنمو والأداء الاقتصادي.

وهذه المقاربة أقرب إلى الطريقة المعتادة التي يدير بها محافظو البنوك المركزية عملية التواصل، إذ يقدم المسؤول تقييماً للوضع الاقتصادي والمخاطر المحتملة من دون أن يقيد قراراته المستقبلية مسبقاً.

وبذلك يستطيع أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة مناقشة التضخم والنمو وسوق العمل من دون أن تتحول كل عبارة إلى وعد ضمني برفع الفائدة أو خفضها.

هدف صارم

وجاء التحول الثاني في موقف وارش من هدف التضخم، بعدما تخطى عن

لكن الاختبار الحقيقي سيأتي عندما تتحرك البيانات والأسواق في اتجاه غير مريح لصناع السياسة. فإذا كان انخفاض العوائد يعد دليلاً على نجاح السياسة ثم تحول ارتفاعها إلى دليل آخر على النجاح، بينما تقدم وزارة الخزانة والمستشارون الاقتصاديون تفسيرات مختلفة للحركة نفسها، فإن الخطر يصبح متعلقاً بالمصادقية بقدر تعلقه بالفائدة والتضخم.

فبالأسواق تستطيع التعامل مع اختلاف الآراء وعدم اليقين، لكنها تجد صعوبة أكبر في التعامل مع إطار يتغير تفسيره كلما تغيرت الأسعار. وفي المرحلة المقبلة، ستكون قدرة الفيدرالي والإدارة الأميركية على تقديم رواية اقتصادية متماسكة وقابلة للاختبار عاملاً مهماً في الحفاظ على ثقة المستثمرين، خصوصاً إذا استمرت عوائد السندات والتضخم في فرض ضغوط جديدة على السياسة الاقتصادية الأميركية.

محدودة مقارنة بالتفسيرات المختلفة الصادرة عن مسؤولين في الإدارة الأميركية بشأن ما يحدث في سوق السندات.

فوزير الخزانة سكوت بيسنز نظر إلى ارتفاع العوائد وخلص إلى أنها لا تعكس تسعيراً سليماً للأوضاع الاقتصادية، وإنما تجاوزت المستويات التي تبررها الأساسيات نتيجة ضعف السيولة. وقال بيسنز إن العوائد لا تعكس المقومات الاقتصادية الأساسية، مشيراً إلى امتلاك وزارة الخزانة معلومات لا يمتلكها السوق.

في المقابل، قدم ستيفن ميران، العضو السابق في مجلس محافظي الفيدرالي ورئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين، تفسيراً مختلفاً، إذ أشار إلى أن توقعات التضخم المستخلصة من الأسواق لم ترتفع، بينما كان الصعود الفعلي متركزاً في العوائد الحقيقية نتيجة ارتفاع توقعات المستثمرين لأسعار الفائدة.

وذهب ميران أبعد من ذلك عندما ربط ارتفاع العوائد الحقيقية برفع المستثمرين توقعاتهم للنمو

التحركات بنجاح استراتيجيته. ففي مرحلة سابقة، أشاد وارش بهبوط عوائد سندات الخزانة الأميركية حتى الأول من يوليو، معتبراً أن هذا التحرك أظهر سرعة فهم الأسواق للطريقة التي سيستجيب بها الاحتياطي الفيدرالي تحت قيادته.

لكن عندما انعكس اتجاه العوائد وارتفعت في نهاية الشهر نفسه، قدم وارش قراءة إيجابية أيضاً، معتبراً أن الأسواق تعلمت كيفية تسعير الأوضاع بصورة صحيحة من دون الحاجة إلى توجيه مستقبلي من البنك المركزي. هنا يظهر تناقض واضح في المنطق؛ فإذا كان انخفاض العوائد دليلاً على نجاح الأسواق في فهم استراتيجية الفيدرالي، فمن الصعب اعتبار ارتفاع العوائد بعد ذلك دليلاً في الوقت نفسه على نجاح الاستراتيجية ذاتها.

فالتحركات المتعارضة في السوق لا يمكن استخدامها بصورة متزامنة لإثبات روايتين مختلفتين من دون تفسير اقتصادي يوضح سبب تغير العلاقة.

تفسيرات متضاربة

ومع ذلك، تبدو تناقضات وارش

المصادقية أمام اختبار الأسواق

تحتاج الأسواق المالية في نهاية المطاف إلى أكثر من مجرد تصريحات تطمئن بشأن التضخم أو النمو، فهي تحتاج إلى الثقة بأن المسؤولين عن السياسة النقدية والمالية يستخدمون إطاراً تحليلياً مستقراً يسمح بتفسير قراراتهم وتحركات الأسواق بصورة متسقة من مرحلة إلى أخرى.

ويحسب لخطاب وارش في جاكسون هول أنه اقترب بدرجة أكبر من القواعد التقليدية للعمل المصرفي المركزي، سواء عبر تجنب الالتزام بمسار مسبق للفائدة، أو التأكيد الصريح على هدف التضخم عند 2 %، أو الاعتراف بالدور المباشر للفيدرالي في الاقتصاد والأسواق.

4

بيسنز يرى عوائد السندات أعلى من أساسيات الاقتصاد

3

مقياس جديد يرصد مكونات التضخم المتجاوزة مستوى 3 %



هدوء السندات يعيد شهية المخاطرة للأسواق الأوروبية

ستوكس 600 يقفز 1 % بعد خسائر

1 سهم سويتيك يقفز 10 % بدعم طلب الذكاء الاصطناعي

2 تقرير الوظائف الأميركي يحسم رهانات الفائدة المقبلة

وتأتي أهمية البيانات في وقت زادت فيه الأسواق رهاناتها على احتمال رفع الفائدة الأميركية عقب تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي كيفن وارش الأسبوع الماضي، والتي مالت إلى تشديد السياسة النقدية وأكدت استمرار القلق بشأن التضخم.

وسيبحث المستثمرون في أرقام الوظائف عن مؤشرات على مدى قوة الاقتصاد الأميركي وسوق العمل، إذ إن بيانات قوية قد تمنح الفيدرالي مساحة أكبر للإبقاء على سياسة نقدية مشددة أو الاتجاه إلى رفع أسعار الفائدة إذا استمرت ضغوط التضخم. أما أي إشارات إلى تباطؤ واضح في التوظيف، فقد تدفع الأسواق إلى إعادة تقييم احتمالات التشديد وتقليص الرهانات على زيادات إضافية للفائدة، وهو ما يمكن أن ينعكس سريعاً على عوائد السندات والأسهم الأوروبية والأميركية.

وبذلك، فإن ارتفاع «ستوكس 600» بنسبة 1% يمثل تعافياً مهماً بعد ثلاث جلسات من الخسائر، لكنه يظل محكوماً بدرجة عالية من الحذر. فأسعار النفط لا تزال فوق 90 دولاراً، والمخاطر الجيوسياسية لم تختف، بينما تظل السياسة النقدية الأميركية عاملاً رئيسياً في تحديد اتجاه تدفقات رأس المال عالمياً.

الأسواق تنتظر إشارة أميركية حاسمة

ستتوقف قدرة الأسهم الأوروبية على مواصلة التعافي خلال الجلسات المقبلة إلى حد كبير على ما ستكشفه البيانات الأميركية، خصوصاً تقرير الوظائف، وعلى اتجاه عوائد السندات وأسعار الطاقة.

فانحسار موجة البيع في أسواق الدين منح الأسهم فرصة للارتداد، لكن استمرار التضخم وارتفاع النفط قد يعيدان الضغوط سريعاً إذا عزا التوقعات بأن البنوك المركزية ستحتاج إلى الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.



متزايدة عن أدلة فعلية على قدرة الإنفاق الضخم في مجال الذكاء الاصطناعي على التحول إلى نمو مستدام في الإيرادات والأرباح. وتوضح القفزة الكبيرة في سهم «سويتيك» أن الطلب المرتبط بمراكز البيانات لا يزال يوفر فرص نمو لشركات تقع في سلاسل توريد التكنولوجيا، حتى في وقت تواجه فيه الأسواق الأوسع ضغوطاً مرتبطة بأسعار الفائدة والطاقة والتوترات الجيوسياسية.

اختبار الوظائف

يتحول الاهتمام الآن إلى الولايات المتحدة، حيث يترقب المستثمرون صدور تقرير الوظائف في القطاعات غير الزراعية يوم الجمعة، باعتباره أحد أهم المؤشرات التي يمكن أن تحدد اتجاه توقعات أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة.

بقرارير أفادت بأن شركة «إليوت» حصلت على حصة في المجموعة، ما عزز اهتمام المستثمرين بالسهم خلال الجلسة. وجاء الأداء الأقوى من سهم شركة «سويتيك» الفرنسية المتخصصة في تصنيع المواد المستخدمة في صناعة أشباه الموصلات، إذ قفز بنحو 10% بعدما رفعت الشركة توقعاتها للربح الثاني للعام بأكمله. وأرجعت «سويتيك» تحسن توقعاتها إلى تسارع الطلب على الرقائق المستخدمة في الوصلات البصرية لمراكز بيانات الذكاء الاصطناعي، في إشارة جديدة إلى استمرار تأثير طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي على قطاعات التكنولوجيا الأوروبية.

وتكتسب هذه الإشارة أهمية خاصة بعد التقلبات التي شهدتها أسهم شركات التكنولوجيا وأشباه الموصلات عالمياً، إذ يبحث المستثمرون بصورة

دولاراً للبرميل، وهو مستوى يبقّي مخاطر الطاقة حاضرة في توقعات التضخم. وفي الوقت نفسه، تراجعت عوائد سندات منطقة اليورو عن المستويات المرتفعة التي سجلتها مؤخراً، الأمر الذي منح أسواق الأسهم مساحةً للانفاس والعودة إلى الصعود. ويعكس هذا التحرك مدى حساسية الأسهم الأوروبية للتغيرات في أسواق الدين، إذ يؤدي ارتفاع العوائد إلى زيادة تكلفة التمويل على الشركات والحكومات، كما يجعل السندات أكثر جاذبية مقارنةً بالأسهم، في حين يوفر هبوط العوائد دعماً نسبياً لتقييمات الشركات.

مكاسب الشركات

وعلى مستوى الأسهم الفردية، برز سهم «دويتشه تيليكوم» الألمانية بعدما ارتفع بنسبة 1.7%، مدعوماً

ارتفعت الأسهم الأوروبية خلال تعاملات الخميس، مستعيدة جزءاً من خسائرها بعد ثلاث جلسات متتالية من التراجع، مع انحسار موجة البيع العالمية التي ضربت أسواق السندات والأسهم خلال الأيام الماضية، فيما تحول اهتمام المستثمرين بصورة متزايدة نحو البيانات الاقتصادية الأميركية المنتظرة بحثاً عن إشارات جديدة بشأن المسار المقبل للسياسة النقدية في الولايات المتحدة.

وصعد مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنسبة 1% إلى 646.15 نقطة بحلول الساعة 07:10 بتوقيت غرينتش، بعدما سجل خلال جلسة الأربعاء أدنى مستوى له في شهر، في انعكاس واضح لعودة قدر من شهية المخاطرة إلى الأسواق بعد موجة ضغوط قوية ارتبطت بارتفاع عوائد السندات وتصاعد المخاوف من استمرار التضخم. لكن التعافي لم يكن متساوياً بين أسواق المنطقة، إذ ارتفع مؤشر «داكس» الألماني بنسبة 0.1%، فيما صعد المؤشر الإسباني 0.3%، بينما خالف مؤشر «كاك 40» الفرنسي الاتجاه وتراجع بنسبة محدودة بلغت 0.1%.

جاء الارتفاع بعد فترة اتسمت بضغوط قوية على الأصول المالية العالمية، بعدما أدى التصعيد الأخير في الحرب مع إيران إلى ارتفاع أسعار النفط وإعادة المخاوف التضخمية إلى واجهة حسابات المستثمرين. وتسببت زيادة أسعار الطاقة في إثارة القلق من احتمال استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، بالتزامن مع تصاعد المخاوف بشأن أحجام الديون الحكومية واحتمالات تشديد البنوك المركزية للسياسة النقدية، وهو ما أطلق موجة بيع عالية في أسواق السندات امتدت لاحقاً إلى الأسهم. ومع بداية تعاملات الخميس، ظهرت إشارات إلى تراجع حدة هذه الضغوط، إذ انخفضت أسعار النفط عن مستوياتها الأخيرة، لكنها ظلت أعلى من 90

تعافٍ حذر

قوة الين وضبابية الفائدة تضغطان على الأسهم

نيكي يتراجع للجلسة الرابعة إلى 64214 نقطة

1 الين يقفز 1.24 % مع تصاعد رهانات تشديد الفائدة

2 قطاع التنقيب عن النفط والغاز يهبط 3.26 %

للجلسة الرابعة على التوالي ووصله إلى أدنى إغلاق خلال شهر يوضح حجم الضغوط التي تتعرض لها الأسهم ذات الوزن الكبير داخل المؤشر.

الفائدة والين يحكمان السوق

تدخل الأسهم اليابانية الجلسات المقبلة وهي تواجه عاملين رئيسيين سيحدان قدرتها على وقف سلسلة الخسائر، يتمثلان في مسار أسعار الفائدة المحلية واتجاه الين أمام الدولار، بعدما أصبحت العلاقة بينهما عنصراً محورياً في قرارات المستثمرين. فإذا استمرت التوقعات الأكثر تشدداً للسياسة النقدية اليابانية، فقد يحصل الين على دعم إضافي، وهو ما يمكن أن يفرض مزيداً من الضغوط على أسهم المصدرين والشركات التي تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات الخارجية.

مكاسب قوية بلغت 5.09%، ليأتي ضمن أبرز الأسهم الصاعدة خلال الجلسة. ويكشف هذا الأداء المتباين بين الأسهم أن المستثمرين لا يزالون مستعدين لاقتناص الفرص في الشركات التي تمتلك محفزات خاصة، رغم حالة الحذر العامة المرتبطة بالفائدة وسوق العملات. كما أن ارتفاع «توبكس» بنسبة 0.5% في الوقت الذي انخفض فيه «نيكي» يعزز الإشارة إلى أن جلسة الخميس لم تكن موجة بيع واسعة للسوق بأكملها، وإنما شهدت إعادة توزيع للمراكز الاستثمارية بين القطاعات والشركات.

وفي المقابل، فإن استمرار «نيكي» في التراجع

وجاء بعده سهم «يوكاجاوا إلكتروك»، المتخصصة في الأتمتة الصناعية وأنظمة التحكم، الذي انخفض بنسبة 3.75%، ما زاد الضغوط على المؤشر الرئيسي. ورغم تراجع «نيكي»، شهدت الجلسة مكاسب قوية لعدد من الأسهم، وهو ما يؤكد أن الضغوط لم تشمل جميع الشركات المدرجة في السوق اليابانية. وقفز سهم «نيتوري هولدنجز»، المتخصصة في تجارة الأثاث، بنسبة 8.41%. ليصبح أكبر الأسهم الراجعة من حيث النسبة المئوية على مؤشر «نيكي». كما سجل سهم «سوميتومو للصناعات الثقيلة»، المتخصصة في تصنيع الآلات والمعدات الصناعية،

إلى 156.71 ين. وتشكل قوة العملة اليابانية عاملاً مهماً بالنسبة إلى سوق الأسهم، نظراً إلى الوزن الكبير للشركات المصدرة في المؤشرات الرئيسية، إذ يمكن لارتفاع الين أن يقلص قيمة الإيرادات والأرباح التي تحققها الشركات في الخارج عند تحويلها إلى العملة المحلية. وتفسر هذه المعادلة جانباً من الحذر الذي يسيطر على المستثمرين، إذ إن تشديد السياسة النقدية قد يوفر دعماً إضافياً للين، لكنه في الوقت نفسه يزيد تكلفة التمويل ويضغط على تقييمات بعض الأسهم. وبالتالي، أصبحت تحركات سوق الصرف وتوقعات الفائدة عاملين مترابطين بصورة مباشرة في تحديد شهية المستثمرين تجاه الأسهم اليابانية.

تباين التكنولوجيا

وسجلت الأسهم المرتبطة بأشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي أداءً متبايناً، ما يعكس غياب اتجاه واضح داخل أحد أكثر قطاعات السوق حساسية لتحركات أسهم التكنولوجيا العالمية. وانخفض سهم «أدفانتست»، المصنعة لمعدات اختيار الرقائق الإلكترونية، بنسبة 0.8%، بينما تراجع سهم «فوجيكورا» المنتجة للكاميرات والألياف الضوئية بنسبة أكبر بلغت 2.73%.

في المقابل، ارتفع سهم «كيوكسيا» المصنعة لشرائح الذاكرة بنسبة 1.31%، كما صعد سهم «طوكيو إلكتروك» المتخصصة في تصنيع معدات أشباه الموصلات بنسبة 0.36%. ويشير هذا التباين إلى أن المستثمرين أصبحوا أكثر انتقائية في التعامل مع الأسهم المرتبطة بطفرة الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، بدلاً من الشراء الواسع للقطاع بأكمله. وتأثرت السوق أيضاً بالخسائر الكبيرة في قطاع الطاقة، إذ تراجع مؤشر قطاع التنقيب عن النفط والغاز بنسبة 3.26%. ليصبح أسوأ القطاعات أداءً بين المؤشرات الفرعية في بورصة طوكيو. وكان سهم «إنبيكس»، الشركة اليابانية الكبرى العاملة في مجال التنقيب عن النفط والغاز، من بين أكبر الخاسرين على مؤشر «نيكي» من حيث النسبة المئوية، بعدما هبط بنسبة 4%.

واصلت الأسهم اليابانية ضغوطها خلال تعاملات الخميس، بعدما أغلق مؤشر «نيكي» منخفضاً للجلسة الرابعة على التوالي، مسجلاً أدنى مستوى إغلاق له خلال شهر، في ظل استمرار حالة الضبابية بشأن مسار أسعار الفائدة وتحركات سوق الصرف، وهو ما دفع المستثمرين إلى الابتعاد عن الأصول عالية المخاطر.

وأغلق مؤشر «نيكي» منخفضاً بنسبة 0.17% عند 64214.48 نقطة، بعدما ظل يتحرك دون اتجاه واضح خلال معظم ساعات التداول، في انعكاس لحالة التردد التي سيطرت على المستثمرين بين عمليات البيع في بعض الأسهم ومحاولات اقتناص الفرص في قطاعات أخرى.

وفي المقابل، تحرك مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً في اتجاه معاكس، مرتفعاً بنسبة 0.5% إلى 4102.04 نقطة، وهو ما يعكس تباين أداء السوق وعدم اقتصار التحركات على اتجاه بيعي موحد. وجاءت خسائر «نيكي» في وقت تواجه فيه السوق اليابانية معادلة أكثر تعقيداً مع إعادة المستثمرين تقييم توقعاتهم لأسعار الفائدة المحلية، بالتزامن مع ارتفاع الين أمام الدولار، وما يترتب على ذلك من تداعيات على الشركات اليابانية، ولا سيما المصدرين.

ضبابية نقدية وقال ناوتو تاكاهاشي، المحلل لدى «آيزاوا سكيوريتيز»، إن اهتمام السوق ينصب بصورة أساسية على أسعار الفائدة وتحركات أسعار صرف العملات الأجنبية، مشيراً إلى أن حالة الضبابية المحيطة بهذين العاملين تؤدي إلى موجة بيع في الأصول المحفوظة بالمخاطر. وتكتسب توقعات السياسة النقدية اليابانية أهمية متزايدة بالنسبة إلى المستثمرين، خصوصاً مع إعادة تسعير احتمالات تحرك أسعار الفائدة في اتجاه أكثر ميلاً إلى التشديد، وهو ما انعكس مباشرة على سوق العملات. وواصل الين مكاسبه أمام العملة الأميركية مع تعديل المستثمرين توقعاتهم بشأن أسعار الفائدة المحلية، ليرتفع بنسبة 1.24% مقابل الدولار ويصل



الطفرة تغير قواعد التمويل الأميركية

200 مليار دولار أشعلت سباق الذكاء الاصطناعي

1 عوائد السندات ترتفع والأسهم الأميركية تحافظ على قوتها

2 الأرباح القياسية تدعم رهانات المستثمرين على استمرار الصعود



رأس المال يجعل الاستثمارات الجديدة أقل جاذبية.

لكن شركات التكنولوجيا الكبرى تتحرك حالياً في الاتجاه المعاكس تقريباً، إذ تبدو مستعدة لمواصلة الاقتراض على نطاق واسع حتى مع ارتفاع تكلفة الأموال.

والسبب أن الرهان على العوائد المستقبلية الضخمة للذكاء الاصطناعي يجعل تكلفة التمويل الحالية أقل أهمية في حسابات هذه الشركات، خصوصاً إذا اعتقدت الإدارات أن خسارة السباق التكنولوجي أكثر تكلفة من دفع فوائد أعلى على الديون.

وتكمن المشكلة في أن الشركات عندما تقترض بكثافة ولا تظهر حساسية كبيرة تجاه تكلفة الاقتراض، فإنها ترفع الطلب الإجمالي على رأس المال وتضغط بالتبعية على تكلفته بالنسبة إلى بقية الاقتصاد.

ويمكن أن يمتد هذا التأثير من شركات أخرى تحتاج إلى التمويل وصولاً إلى الحكومات ومقرضي التمويل العقاري، ما يجعل طفرة الذكاء الاصطناعي عاملاً مؤثراً في أسعار الفائدة يتجاوز حدود قطاع التكنولوجيا.

نقطة التحول

طالما استمرت أسواق الأسهم في مكافأة الشركات على ضخ المزيد من الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي، سيكون من الصعب توقع توقف هذا السلوك سريعاً.

ولهذا، فإن ارتفاع عوائد السندات لا ينبغي تفسيره تلقائياً باعتباره دليلاً على اقتصاد أميركي أكثر صحة أو توقعات نمو أعلى فقط، لأنه قد يعكس أيضاً زيادة هائلة في طلب القطاع الخاص على رأس المال لتمويل واحدة من أكبر موجات الاستثمار التكنولوجي.

وقد لا يتوقف هذا المسار إلا عندما تنكسر موجة التفاؤل بشأن العوائد الاقتصادية المنتظرة من الذكاء الاصطناعي، سواء بفعل ظهور مخاوف من فائض الطاقة الإنتاجية، أو تراجع هوامش الربح، أو نتيجة التداعيات الأوسع لاستمرار أسعار الفائدة المرتفعة.

الاصطناعي بصورة مباشرة إلى إيرادات لشركات الرقائق ومعدات مراكز البيانات والطاقة والموردين، وبصورة غير مباشرة إلى مكاسب لقطاعات أخرى في الاقتصاد، أصبح من الطبيعي أن يفترض المستثمرون إمكانية استمرار الزخم.

لكن السيولة، مهما بلغ حجمها، ليست مورداً غير محدود، خصوصاً عندما تتحول الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي إلى سباق يحتاج بصورة مستمرة إلى مراكز بيانات ورقائق متطورة وشبكات كهرباء ومرافق وبنية تحتية جديدة.

مرحلة الاقتراض

مع استمرار الإنفاق، بدأت شركات التكنولوجيا تنتقل تدريجياً من استخدام الأموال المتاحة لديها إلى الاعتماد بصورة أكبر على أسواق الائتمان.

وتشير التقديرات الواردة في التحليل إلى أن التدفق النقدي الحر لشركات الحوسبة السحابية العملاقة انخفض حالياً إلى مستوى يقترب من الصفر، وهو تحول مهم في فهم المرحلة المقبلة من طفرة الذكاء الاصطناعي.

ورغم ذلك، لا يزال مستثمرو الأسهم يتعاملون مع انتقال هذه الشركات من التمويل النقدي إلى الاقتراض باعتباره تفصيلاً محدود الأهمية، بسبب قوة أرباحها وميزانياتها العمومية وقدرتها الكبيرة على خدمة الديون.

وصحيح أن إصدارات السندات من شركات التكنولوجيا أصبحت ضخمة، لكنها تظل محدودة إذا قورنت بحجم الاقتراض الحكومي الأميركي.

غير أن المقارنة بالحجم وحده قد تكون مضللة، لأن القضية الرئيسية ليست مقدار الأموال المقترضة فقط، وإنما حساسية المقترض تجاه تكلفة الحصول عليها.

طلب استثنائي

في الدورات الاقتصادية التقليدية، يؤدي ارتفاع العوائد إلى تراجع شهية الشركات للتمويل، فنقل إصدارات الأوراق المالية وتؤجل بعض المشروعات، لأن ارتفاع تكلفة

من الإنفاق على السيولة الهائلة التي راكمتها شركات التكنولوجيا العملاقة خلال سنوات النمو السابقة.

وبحلول عام 2020، كانت مايكروسوفت وألفابت وأمازون وميتا تمتلك مجتمعة نحو 200 مليار دولار من السيولة النقدية المتراكمة، فضلاً عن قدرتها على توليد نحو 650 مليار دولار سنوياً من التدفقات النقدية التشغيلية.

وأتاح هذا الوضع للشركات تمويل استثمارات رأسمالية ضخمة من دون الاعتماد بدرجة كبيرة على أسواق الائتمان، وبالتالي تنفيذ المشاريع بعيداً نسبياً عن تقلبات تكلفة رأس المال في الأسواق.

ميزة السيولة

حقق الاعتماد على الموارد الذاتية ميزتين أساسيتين لشركات التكنولوجيا. الأولى تمثلت في قدرتها على ضخ عشرات المليارات في البنية التحتية دون أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تغيير خططها الاستثمارية بصورة كبيرة.

أما الميزة الثانية، فكانت الحصول على العوائد الاقتصادية الناتجة عن هذه الاستثمارات دون التسبب منذ البداية في الضغوط التصاعدية على أسعار الفائدة التي كان سيولدها تمويل الحجم نفسه من الإنفاق عن طريق الاقتراض.

ومع تحول الإنفاق على الذكاء

الانتعاش المتزامن في الصفقات الاستثمارية التي تراهن على ضعف الدولار، كما أنها تتجاهل سؤالاً ربما يكون الأكثر أهمية في المرحلة الحالية: من يمول الإنفاق الهائل على الذكاء الاصطناعي، وبأي تكلفة؟

وترتبط العوائد الحقيقية ومعدل الفائدة الطبيعي عادة بمعدلات النمو، لكن العلاقة الأكثر دقة تمر عبر رغبة القطاع الخاص في الاقتراض. فكلما ارتفع الطلب على رأس المال والائتمان، ازدادت الضغوط على تكلفة التمويل.

وقد تغيرت شهية الشركات الأميركية للاقتراض بصورة هائلة خلال السنوات الثلاث الماضية، بالتزامن مع اتساع حجم الاستثمارات اللازمة لبناء البنية التحتية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

تمويل الطفرة

هناك ثلاث وسائل رئيسية لتمويل مركز بيانات جديد: الأولى استخدام السيولة النقدية التي تمتلكها الشركة، والثانية ضمان تمويل طرف آخر ليتمكن من الاقتراض لتنفيذ المشروع، والثالثة دخول الشركة نفسها إلى أسواق الدين والاقتراض مباشرة.

والمثير للاهتمام أن طفرة الذكاء الاصطناعي مرت تقريباً بالمرحلت الثلاث بهذا الترتيب.

ففي المرحلة الأولى، اعتمد الجزء الأكبر

الاستثمار في الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات والرقائق وشبكات الطاقة والبنية التحتية اللازمة لتشغيل هذه التكنولوجيا. وإذا استطاعت الشركات المحافظة على أرباح أعلى من متوسطاتها التاريخية، فإن التقييمات المرتفعة للأسهم قد لا تكون مبالغاً فيها كما تبدو، وإنما تصبح انعكاساً لتوقعات بتحقيق مستويات أكبر من الأرباح مستقبلاً.

ويذهب المستثمرون الأكثر تفاؤلاً إلى أبعد من ذلك، إذ يرون أن ارتفاع معدلات النمو والإنتاجية يمكن أن يساعد مستقبلاً على تقليص العجز الحكومي الأميركي، من خلال زيادة الإيرادات الضريبية الناتجة عن توسع النشاط الاقتصادي والأرباح.

وتوجد بالفعل مؤشرات تدعم جزءاً من هذه الرواية، إذ جاء صعود عوائد السندات مدفوعاً إلى حد كبير بارتفاع العوائد الحقيقية، وليس بقفزة مماثلة في توقعات التضخم التي تسعرها الأسواق.

ثلاثة اختبارات

لكن هذه القراءة الإيجابية تواجه ثلاثة اختبارات مهمة تجعل تفسير ارتفاع العوائد بأنه مجرد انعكاس لقوة الاقتصاد أمراً غير مكتمل.

فهي لا تفسر الضغوط التي بدأت تظهر بالفعل في قطاعات الائتمان المسؤولة عن تمويل طفرة الذكاء الاصطناعي، ولا تفسر

تشهد الأسواق المالية الأميركية واحدة من أكثر المفارقات إثارة للاهتمام خلال العام الجاري، مع ارتفاع كبير في عوائد السندات بالتزامن مع قوة استثنائية في أسواق الأسهم، في علاقة تبدو مختلفة عن الأنماط التقليدية التي اعتاد المستثمرون رؤيتها خلال الدورات الاقتصادية السابقة.

ففي الظروف الطبيعية، يمثل ارتفاع عوائد السندات عامل ضغط على الأسهم، لأنه يرفع تكلفة رأس المال ويجعل أدوات الدخل الثابت أكثر جاذبية، لكن هذه القاعدة لم تعمل حتى الآن بالصورة المعتادة، إذ واصلت الأسهم إظهار قدر كبير من القوة رغم القفزة في العوائد.

ويرى المستثمرون الأكثر تفاؤلاً أن الظاهرتين ليستا متناقضتين، وإنما تعكسان عاملاً مشتركاً يمثل في القفزة الاستثنائية في أرباح الشركات، وما يصاحبها من توقعات بأن تؤدي الاستثمارات الضخمة في الذكاء الاصطناعي إلى رفع معدلات النمو والإنتاجية على المدى الطويل.

رواية متفائلة

وفق هذه الرؤية، لا يعكس ارتفاع العوائد الحقيقية مخاوف متزايدة بشأن التضخم أو أوضاع المالية العامة الأميركية بقدر ما يعكس تحسن توقعات النمو الاقتصادي طويل الأجل، مدفوعاً بطفرة

التمويل يكشف حقيقة الفقاعة

حتى الآن، لم تؤد القفزة الكبيرة في العوائد الحقيقية الدور الذي لعبته عادة في الدورات السابقة، عندما كان ارتفاع تكلفة الأموال يسحب السيولة من الأصول الخطرة ويضع نهاية لدورات الاستثمار المفرطة، بل استمرت الأسهم قوية وواصلت شركات التكنولوجيا الإنفاق.

ولا يعني ذلك بالضرورة أن أرباح الشركات دخلت عصرًا جديداً من الارتفاع الاستثنائي والدائم، بقدر ما يعكس الطريقة غير المعتادة التي مولت بها طفرة الذكاء الاصطناعي نفسها: بدأت باستخدام السيولة النقدية الهائلة لدى عمالقة التكنولوجيا، ثم انتقلت إلى الضمانات،

قبل أن تدخل الآن بصورة متزايدة مرحلة الاعتماد على الائتمان المباشر. وهنا تكمن نقطة الخطر التي قد تحدد مصير الطفرة. فخلال تشكل الفقاعات المالية ينصب اهتمام المستثمرين عادة على الأصول والتكنولوجيا والمشروعات التي تتدفق إليها الأموال، بينما لا يحظى مصدر هذه الأموال بالقدر نفسه من الاهتمام. لكن عندما تنتهي الدورة، يصبح السؤال الأكثر أهمية ليس ما الذي اشترته الشركات والمستثمرون، وإنما كيف جرى تمويل كل ذلك، وما إذا كانت العوائد التي حققتها تلك الاستثمارات كافية في النهاية لتحمل تكلفة الديون التي صنعت الطفرة.

3 تكلفة تمويل الذكاء الاصطناعي تضغط على المقترضين الآخرين

4 شركات التكنولوجيا تنتقل من السيولة إلى الاقتراض المباشر

5 التدفقات النقدية الحرة لعمالقة الحوسبة تقترب من الصفر

تراجع الدولار والعوائد يعزز جاذبية المعدن النفيس

الذهب يقفز 1.2 % إلى 4437 دولاراً

1 العقود الأميركية للذهب ترتفع 1.6 % إلى 4483 دولاراً

2 الأسواق تسعر احتمال رفع الفائدة الأميركية عند 60%



واصل الذهب مكاسبه خلال تعاملات الخميس، مستفيداً من تراجع الدولار وعوائد سندات الخزانة الأميركية، في وقت يترقب فيه المستثمرون بيانات الوظائف الرئيسية التي قد تلعب دوراً حاسماً في تحديد توقعات الأسواق بشأن اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة خلال اجتماعه المرتقب هذا الشهر.

وبحلول الساعة 08:32 بتوقيت غرينتش، ارتفع الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 1.2% إلى 4437.08 دولار للأوقية، فيما سجلت العقود الأميركية الآجلة للمعدن النفيس مكاسب أكبر بلغت 1.6 % لتصل إلى 4483.30 دولار.

ويأتي صعود الذهب في ظل تغير ملحوظ في حركة اثنين من أبرز العوامل المؤثرة على المعدن النفيس، وهما الدولار وعوائد سندات الخزانة، بعدما تراجعاً عن المستويات المرتفعة التي سجلها مؤخراً، ما وفر دعماً للأسعار وأعاد المشترين إلى السوق.

ويتحرك الذهب حالياً وسط حالة من الحساسية الشديدة تجاه أي تغير في توقعات السياسة النقدية الأميركية، خصوصاً مع غياب توجيهات مستقبلية واضحة من الاحتياطي الفيدرالي بشأن قراره المقبل، الأمر الذي يجعل البيانات الاقتصادية الجديدة صاحبة التأثير الأكبر في تسعير احتمالات رفع الفائدة.

دعم مزدوج

وكان الذهب قد شهد جلسة شديدة التقلب الأربعاء، عندما تراجع في مرحلة من التداولات إلى أدنى مستوى له منذ السابع من أغسطس، قبل أن يغير اتجاهه وينهي الجلسة مرتفعاً بأكثر من 1%. وجاء التحول في اتجاه المعدن بالتزامن مع تراجع مؤشر الدولار من أعلى مستوى له في نحو ثلاثة أسابيع، إلى جانب انخفاض عوائد سندات الخزانة الأميركية من أعلى مستوياتها المسجلة في عدة سنوات.

ويشكل تراجع الدولار عاملاً إيجابياً تقليدياً للذهب، إذ يجعل المعدن المسعر بالعملة الأميركية أقل تكلفة بالنسبة إلى المشترين من حائزي العملات

الأخرى، ما يمكن أن يدعم الطلب العالمي عليه. وفي الوقت نفسه، يؤدي انخفاض عوائد سندات الخزانة إلى تقليص تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالذهب، الذي لا يقدم عائداً دورياً مثل السندات، وبالتالي تتحسن جاذبيته النسبية عندما تتراجع العوائد.

وقال جيوفاني ستونوفو، المحلل لدى «يو. بي.إس»، إن ضعف الدولار والانخفاض الطفيف في أسعار الفائدة الأميركية يساعدان الذهب على تحقيق المكاسب.

ويعكس الارتفاع السريع للمعدن بعد وصوله إلى أدنى مستوى منذ السابع من أغسطس استمرار استعداد المستثمرين للعودة إلى الشراء عندما تتراجع الضغوط الناجمة عن الدولار والعوائد، حتى في ظل عدم حسم اتجاه السياسة النقدية الأميركية.

لكن استمرار هذه المكاسب سيظل مرتبطاً بقدرة الدولار والعوائد على البقاء دون قممهما الأخيرة، خصوصاً أن أي انعكاس قوي في اتجاههما قد يعيد الضغط على المعدن النفيس.

رهانات الفائدة

تظل السياسة النقدية الأميركية العامل الأهم في حسابات المتعاملين بالذهب خلال المرحلة الحالية، مع اقتراب اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في سبتمبر واستمرار حالة عدم اليقين بشأن القرار الذي سيخذه صناع السياسة.

وبحسب أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي. إم.إي»، تسعر الأسواق حالياً احتمالاً بنحو 60 % لرفع أسعار الفائدة خلال اجتماع السياسة النقدية المقرر في وقت لاحق من الشهر الجاري. ويمثل هذا الاحتمال تحدياً للذهب، لأن رفع أسعار الفائدة يؤدي عادة إلى زيادة جاذبية الأصول المدرة للعائد، وعلى رأسها السندات، مقارنة بالمعدن النفيس الذي لا يمنح حائزيه فائدة.

وقال ستونوفو إن عدم تقديم مجلس الاحتياطي الفيدرالي حالياً توجيهات مستقبلية يجعل الذهب

شديد الحساسية للتغيرات في توقعات السوق لاجتماع سبتمبر. وهذا يعني أن تحركات الأسعار قد تصبح أكثر

حدة مع صدور كل مؤشر اقتصادي أميركي رئيسي، إذ يمكن لأي بيانات قوية أن تدفع المستثمرين إلى زيادة احتمالات رفع الفائدة، بينما قد تؤدي المؤشرات الضعيفة إلى الاتجاه العكاس.

وتكتسب تحركات عوائد السندات أهمية مضاعفة في هذه البيئة، لأنها تعكس بصورة مباشرة تغير توقعات المستثمرين لمسار الفائدة، ولذلك فإن هبوطها من أعلى مستوياتها في عدة سنوات منح الذهب مساحة للارتداد بقوة.

كما أن تراجع مؤشر الدولار من ذروة ثلاثة أسابيع أزال جزءاً آخر من الضغوط التي واجهها المعدن خلال الفترة الماضية، لتعود الأسعار سريعاً فوق مستوى 4400 دولار للأوقية.

اختبار الوظائف

يتحول اهتمام أسواق الذهب الآن إلى بيانات الوظائف الأميركية الرئيسية المرتقبة، التي قد توفر للمستثمرين مؤشرات أكثر وضوحاً بشأن قوة سوق العمل وقدرة الاقتصاد على تحمل مزيد من التشديد النقدي.

وتكتسب أرقام الوظائف أهمية خاصة قبل اجتماع سبتمبر، لأن قوة سوق العمل قد تعزز مبررات رفع أسعار الفائدة إذا استمرت الضغوط التضخمية، بينما قد يدفع ظهور مؤشرات واضحة على ضعف التوظيف الأسواق إلى تقليص رهانات التشديد.

وبالنسبة إلى الذهب، ستكون العلاقة مع البيانات عكسية إلى حد كبير من خلال تأثيرها على توقعات الفائدة والدولار والعوائد. فإذا جاءت الأرقام قوية بما يكفي لتعزيز احتمالات رفع الفائدة فوق المستوى الحالي البالغ 60 %، فقد ترتفع عوائد سندات الخزانة ويستعيد الدولار جزءاً من قوته، ما يمكن أن يفرض ضغوطاً جديدة على المعدن.

أما إذا أظهرت البيانات تباطؤاً في سوق العمل، فقد تتراجع احتمالات رفع الفائدة، وهو سيناريو من شأنه أن يوفر دعماً إضافياً للذهب عبر الضغط على الدولار والعوائد.

وتوضح التحركات الأخيرة حجم حساسية المعدن لهذه المعادلة؛ فالذهب هبط الأربعاء إلى أدنى مستوى له منذ السابع من أغسطس، لكنه تمكن من إنهاء الجلسة بمكاسب تجاوزت 1 %، قبل أن يواصل ارتفاعه الخميس بنسبة 1.2 % إلى 4437.08 دولار للأوقية.

الوظائف ترسم مسار الذهب

تدخل أسعار الذهب مرحلة حاسمة مع اقتراب اجتماع الاحتياطي الفيدرالي، بعدما أصبحت توقعات الفائدة الأميركية المحرك الأكثر تأثيراً في المعدن، في ظل غياب إشارات مستقبلية واضحة من البنك المركزي بشأن خطوته التالية.

وفي الوقت الراهن، يستفيد الذهب من بيئة أكثر دعماً بعد تراجع الدولار من أعلى مستوى في ثلاثة أسابيع وانخفاض عوائد سندات الخزانة من قممها المسجلة في عدة سنوات، لكن هذه الظروف يمكن أن تتغير سريعاً مع صدور البيانات الأميركية.

وسيكون تقرير الوظائف اختصاراً مهماً لتحديد ما إذا كان صعود الذهب فوق 4437 دولاراً يستطيع اكتساب مزيد من الزخم، أم أن عودة رهانات التشديد النقدي ستعيد الضغوط إلى الأسعار.

العملات المشفرة تترقب بيانات الوظائف والفائدة الأميركية

بيتكوين ترتفع فوق 77 ألف دولار

1 استراتيجي تستأنف شراء بيتكوين بعد توقف 10 أسابيع

2 فونغ لي يتوقع وصول بيتكوين إلى 260 ألفاً

وهو ما يجعل مستويات الأسعار الحالية أقل أهمية بالنسبة إلى استراتيجية الشركة طويلة الأجل.

وأشار إلى أن «استراتيجي» قد تستمر في عمليات الشراء حتى إذا سجلت بيتكوين مستويات أعلى بكثير، ما دام جمع رأس المال وتمويل المشتريات يحققان معادلة اقتصادية مناسبة للشركة. ويعني ذلك أن الشركة لا تنتظر بالضرورة إلى مستوى معين باعتباره مرتفعاً بما يكفي لوقف عمليات الشراء، وإنما تقرر بنسبة مستمرة بين تكلفة الحصول على رأس المال والعائد المتوقع من الاحتفاظ ببيتكوين.

وتكتسب تحركات «استراتيجي» أهمية كبيرة في سوق العملات المشفرة نظراً إلى حجم حيازاتها، إذ أصبحت سياستها في البيع والشراء مؤشراً يتابعه المستثمرون لتقييم الطلب المؤسسي على بيتكوين.

الوظائف تحدد وجهة العملات

تدخل سوق العملات المشفرة الساعات المقبلة في حالة ترقب لبيانات الوظائف الأميركية، التي قد تكون المحرك الأهم للأسعار قبل اجتماع الاحتياطي الفيدرالي، خصوصاً مع الحساسية الكبيرة لبيتكوين تجاه تغير توقعات الفائدة والسيولة العالمية.

وإذا جاءت بيانات سوق العمل أضعف من المتوقع، فقد تتراجع رهانات رفع الفائدة، وهو ما يمكن أن يمنح العملات المشفرة دعماً إضافياً ويفتح الطريق أمام بيتكوين لاختبار مستويات أعلى. أما قوة الوظائف فقد تعيد الضغوط عبر ارتفاع العوائد والدولار وزيادة توقعات التشديد النقدي.

حيث حيازات بيتكوين، إلى دائرة اهتمام المستثمرين بعد استئناف عمليات شراء العملة المشفرة عقب توقف استمر نحو 10 أسابيع.

وأوضح الرئيس التنفيذي للشركة فونغ لي أن القرارات المتعلقة بشراء بيتكوين لا تعتمد فقط على مستوى سعر العملة، وإنما بصورة أساسية على تكلفة رأس المال وقدرة الشركة على جمع التمويل بشروط مناسبة. وكانت الشركة قد استخدمت فترة التوقف لتعزيز ميزانيتها، قبل أن تعود إلى الشراء، في خطوة تؤكد استمرار استراتيجيتها طويلة الأجل تجاه أكبر العملات المشفرة من حيث القيمة السوقية.

وجاء استئناف الشراء بعدما باعت «استراتيجي» كميات محدودة من بيتكوين خلال الفترة السابقة، وهي خطوة أثارت تساؤلات في السوق بشأن ما إذا كانت الشركة قد بدأت التراجع عن سياستها القائمة على التراكم المستمر للعملة.

لكن لي أوضح أن عمليات البيع كانت مرتبطة بإدارة الميزانية وتكاليف رأس المال وليس بتغير نظرة الشركة طويلة الأجل إلى بيتكوين، مؤكداً أن الشركة لا تزال مشترياً صافياً للعملة المشفرة. وبحسب أحدث المعلومات المتاحة، استأنفت الشركة الشراء بإضافة 4603 عملات بيتكوين بعد فترة التوقف، في تأكيد جديد على استمرار رهانها المؤسسي على الأصل الرقمي.

رهان طويل

وتبدو رؤية فونغ لي لمستقبل بيتكوين شديدة التفاؤل، إذ يرى إمكانية وصول العملة المشفرة إلى نحو 260 ألف دولار،

سيناريو قد يقلل الضغوط على الاحتياطي الفيدرالي لرفع الفائدة، بينما يمكن لأرقام توظيف أقوى من المتوقع أن تعزز الرهانات على المزيد من التشديد.

ولهذا، تبدو المكاسب الحالية مرتبطة جزئياً بإعادة تسعير توقعات السياسة النقدية، وليس فقط بعوامل خاصة بسوق العملات المشفرة.

وفي الوقت نفسه، عادت شركة «استراتيجي»، أكبر شركة مدرجة من

الأسعار. فارتفاع الفائدة والعوائد الحقيقية يمكن أن يزيد جاذبية الأصول التقليدية المدرة للدخل، بينما يوفر تراجع توقعات التشديد النقدي بيئة أكثر دعماً للعملات المشفرة.

وسيبحث المستثمرون في بيانات الوظائف عن أي إشارات إلى تباطؤ سوق العمل، وهو

وتأتي المكاسب بعدما شهدت العملات المشفرة ضغوطاً خلال الفترة الأخيرة، إذ أدت التوقعات المتزايدة بشأن أسعار الفائدة إلى تقليص شهية المستثمرين تجاه الأصول التي تتسم بدرجة مرتفعة من المخاطر والتقلب.

وبالنسبة إلى بيتكوين، فإن العلاقة مع الفائدة الأميركية تظل عنصراً محورياً في تحديد اتجاه

ارتفعت أسعار العملات المشفرة خلال تعاملات الخميس، مع تحسن نسبي في شهية المستثمرين تجاه الأصول عالية المخاطر، بينما تتجه الأنظار إلى تقرير الوظائف الأميركي المرتقب الجمعة، بحثاً عن مؤشرات جديدة بشأن قوة الاقتصاد ومسار السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال اجتماعه في سبتمبر.

وارتفعت بيتكوين إلى أكثر من 77.6 ألف دولار خلال التعاملات، بعدما لامست مستوى منخفضاً قرب 76.4 ألف دولار خلال الساعات الأربع والعشرين السابقة، فيما سجلت مجموعة من العملات المشفرة الكبرى مكاسب متفاوتة.

وتكتسب بيانات الوظائف أهمية مضاعفة بالنسبة إلى سوق العملات المشفرة، إذ قد تؤدي أي مفاجأة في الأرقام إلى تغيير توقعات المستثمرين بشأن أسعار الفائدة الأميركية، وبالتالي تحريك الدولار وعوائد سندات الخزانة وشهية المخاطرة في الأسواق العالمية.

وتسعر الأسواق حالياً احتمال رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية في اجتماعه خلال سبتمبر، ما يجعل تقرير الوظائف محطة أساسية لتحديد ما إذا كانت هذه الرهانات ستزداد أم تتراجع.

مكاسب جماعية

امتدت التحركات الإيجابية إلى عدد من العملات الرقمية الرئيسية، مع تحسن المزاج العام للسوق، لكن الحذر ظل حاضراً مع استمرار المخاطر الجيوسياسية وعدم حسم اتجاه السياسة النقدية الأميركية.

التصعيد الأميركي الإيراني يعيد مخاوف الإمدادات للأسواق

برنت

يقفز 1.83 % متجاوزاً 97 دولاراً



1 واشنطن: 17 مليون برميل عبرت المضيق الاثنين الماضي

2 الحرب تدخل شهرها السابع وسط تصعيد عسكري جديد

ووصفت واشنطن هذه الكمية بأنها أكبر حجم من النفط الخام يعبر الممر المائي منذ بداية الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران، ما يوضح أن عدد السفن وحده قد لا يعكس بصورة كاملة حجم الإمدادات الفعلية التي تستطيع المرور.

وتشكل كمية 17 مليون برميل مؤشراً مهماً للأسواق، لأنها تظهر إمكانية تمرير أحجام كبيرة من النفط في فترات معينة رغم المخاطر الأمنية، إلا أن السؤال الرئيسي يتعلق بمدى القدرة على الحفاظ على تلك التدفقات بصورة منتظمة ومستدامة.

فالأسواق تحتاج إلى استقرار تدفقات الخام وليس مجرد تسجيل مستويات مرتفعة في يوم واحد، خصوصاً أن التذبذب الكبير في حركة الشحن يرفع تكاليف النقل والتأمين ويزيد حالة عدم اليقين لدى المشتري والمصدرين على السواء.

علاوة المخاطر

وتشير عودة برنت إلى مستويات تتجاوز 97 دولاراً إلى أن المستثمرين ما زالوا يضعون احتمال اضطراب الإمدادات ضمن حساباتهم، حتى مع ظهور إشارات متقطعة إلى تراجع حدة المواجهة.

وتتحرك الأسعار حالياً بين قوتين متعارضتين؛ الأولى تتمثل في المخاوف من تجدد الضربات واتساع نطاقها بما يهدد حركة النفط عبر مضيق هرمز، والثانية تتمثل في احتمالات التهيدة واستمرار تدفقات الخام، وهو ما قد يقلص علاوة المخاطر التي اكتسبتها الأسعار.

ويجعل ذلك تصريجات واشنطن وطهران والتحركات العسكرية وحركة الناقلات عناصر شديدة التأثير في اتجاه السوق خلال الفترة المقبلة، بينما قد يؤدي أي هجوم جديد قرب المضيق أو تهديد مباشر للملاحة إلى إعادة الأسعار سريعاً إلى مسار صعودي أقوى.

تغلق أجهزة الإرسال والاستقبال وعمليات النقل من سفينة إلى أخرى.

وتبرز هذه الممارسات حجم التعقيدات التي تواجه شركات الشحن والناقلات في التعامل مع الظروف الأمنية الاستثنائية، إذ أصبحت عملية نقل الخام عبر المنطقة تتطلب ترتيبات أكثر حذراً في ظل المخاطر المتزايدة.

قيود إيرانية

في المقابل، زادت إيران الضغوط على حركة الملاحة بعدما أدرجت المزيد من السفن على قائمة تعتبرها غير ممتثلة للتوجيهات، ما يجعل هذه السفن معرضة للغرامات أو المصادرة أو الاحتجاز إذا حاولت الإبحار عبر المضيق.

وتضيف تلك الإجراءات طبقة جديدة من المخاطر إلى حركة التجارة، حتى في حال انخفاض مستوى الضربات العسكرية المباشرة، لأن أمن الإمدادات لا يرتبط فقط بوقوع الهجمات، وإنما أيضاً بقدرة السفن على المرور بصورة منتظمة وأمنة.

ويعني ذلك أن عودة الملاحة إلى طبيعتها قد تحتاج إلى أكثر من مجرد توقف مؤقت للضربات، إذ يتطلب استقرار السوق تراجع المخاطر التي تواجه الناقلات واستعادة شركات الشحن الثقة بإمكانية المرور دون التعرض للاحتجاز أو الاستهداف.

ومن هنا، فإن الأسواق قد تظل شديدة الحساسية تجاه أي إعلان إيراني يتعلق بالسفن المسموح لها بالعبور، بالتوازي مع متابعة التحركات الأميركية في المنطقة.

تدفقات قياسية

وفي مقابل بيانات «كبلر» التي أظهرت انخفاض عدد السفن العابرة، قدمت واشنطن صورة مختلفة من حيث حجم النفط المتدفق عبر المضيق، إذ قالت الولايات المتحدة الثلاثاء إن 17 مليون برميل من النفط عبرت مضيق هرمز يوم الاثنين.

جداً، موضحاً أن القوات الأميركية استهدفت أنظمة رادار وصواريخ إيرانية.

وأشار ترامب إلى أن القوات الأميركية دمرت معدات جديدة حاولت إيران بنائها بالقرب من مضيق هرمز، موضحاً أن بعضها كان دفاعياً والبعض الآخر هجوماً، مؤكداً استعداد الولايات المتحدة لشن هجوم جديد متى أرادت.

وتكتسب هذه التصريحات أهمية خاصة بالنسبة للأسواق الطاقة لأن العمليات العسكرية تقترب من مضيق هرمز، ما يربط بصورة مباشرة بين التصعيد الأمني ومستقبل تدفقات النفط.

وكلما اقتربت العمليات من المنشآت النفطية أو خطوط الملاحة، ارتفعت مخاوف المتعاملين من اضطرابات أكبر في الإمدادات، وهو ما يدفع عادة إلى إضافة علاوة مخاطر إلى الأسعار تحسباً لاحتمالات نقص الخام المتاح في السوق.

ممر استراتيجي

ويظل مضيق هرمز في قلب حسابات أسواق النفط، إذ يراقب المتعاملون أعداد السفن التي تتمكن من المرور عبره باعتبارها مؤشراً عملياً على مستوى الاضطراب في حركة التجارة.

وأظهرت بيانات شحن أولية صادرة عن «كبلر» الأربعاء أن أربع سفن شحن للسلع الأولية فقط عبرت مضيق هرمز، مقارنة بمتوسط بلغ نحو 13 سفينة خلال فترة العشرة أيام السابقة.

ويشير هذا التراجع إلى أن حركة الشحن لا تزال تواجه ضغوطاً كبيرة رغم الحديث عن احتمالات تراجع حدة المواجهة العسكرية.

وقال سيكامور إنه في حال استمر انحسار التوتر، رغم شكوكه الكبيرة في ذلك، فمن الممكن أن تعود حركة شحنات النفط الخارجة من المضيق إلى المستويات التي سجلتها في نهاية الأسبوع الماضي، بما في ذلك عبر سفن

عندما ترتبط المواجهة بدولة منتجة للنفط مثل إيران ويمر مائي بحجم مضيق هرمز.

ويعد أحدث تصعيد بين واشنطن وطهران أكبر تبادل لإطلاق النار بين الطرفين منذ يوليو، في الوقت الذي تدخل فيه الحرب شهرها السابع، ما يزيد حالة عدم اليقين بشأن الفترة التي قد تستمر خلالها المواجهة، ومدى تأثيرها الفعلي في البنية التحتية للطاقة وحركة الناقلات والإمدادات المتجهة إلى الأسواق العالمية.

تهدة مؤقتة

وقال المحلل لدى «أي.جي» توني سيكامور، في مذكرة، إن أسعار النفط كانت قد تراجعت وسط ظهور مؤشرات أولية على انحسار حدة أحدث موجة من التوتر، مشيراً إلى عدم تأكيد وقوع تبادل لإطلاق النار منذ نحو منتصف نهار الأربعاء بتوقيت سيدني.

لكن استمرار هذه التهدة يبقى محل شك، وفق سيكامور، في ظل الطبيعة المتقلبة للمواجهة وقدرة أي تطور عسكري جديد على تغيير اتجاه الأسواق سريعاً.

وتعامل المستثمرون بحذر مع تلك المؤشرات، إذ إن غياب المواجهات لساعات لا يعني بالضرورة انتهاء مرحلة التصعيد، خصوصاً بعدما أظهرت الأشهر الماضية قدرة التطورات العسكرية على التحول سريعاً من هدوء نسبي إلى ضربات متبادلة.

ولهذا، باتت الأسواق تراقب ليس فقط أسعار الخام أو مستويات المخزونات، وإنما أيضاً التحركات العسكرية والتصريحات السياسية وحركة السفن في مضيق هرمز باعتبارها مؤشرات أساسية لتقدير اتجاه الأسعار.

رسائل ترامب

وفي تطور عزز حالة الترقب، قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن الحملة الأميركية المتجددة ضد إيران لن تستمر «لفترة طويلة

عادت أسعار النفط إلى الارتفاع خلال تعاملات الخميس، لتستعيد مكاسبها بعد فترة من التراجع والتقلبات الحادة، في وقت يواصل فيه المستثمرون تقييم التداعيات المحتملة لتجدد الضربات العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران على إمدادات الخام من منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً مع استمرار المخاوف بشأن حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، أحد أهم الممرات الاستراتيجية لتجارة الطاقة العالمية.

وبحلول الساعة 10:35 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.74 دولار، بما يعادل 1.83 %، لتصل إلى 97.38 دولار للبرميل، فيما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.90 دولار، أو 2.10 %، إلى 92.82 دولار للبرميل، في تحرك يعكس عودة علاوة المخاطر الجيوسياسية بقوة إلى السوق.

وتأتي المكاسب الجديدة بعدما شهدت أسعار الخام تراجعاً في وقت سابق، مع محاولة المتعاملين استيعاب المؤشرات المتباينة بشأن مسار المواجهة العسكرية، واحتمالات استمرار التصعيد أو اتجاه الأطراف نحو احتواء التوتر، وهي معادلة باتت تحدد تحركات الأسعار بصورة متسارعة من جلسة إلى أخرى.

تقلبات حادة

وأظهرت التداولات الأخيرة درجة مرتفعة من الحساسية تجاه التطورات العسكرية، إذ تأرجح خاما برنت وغرب تكساس الوسيط بين مكاسب وصلت إلى نحو دولارين للبرميل وخسائر بلغت دولاراً خلال جلسة التداول السابقة، فيما سجل الخامان أعلى مستوياتهما منذ 24 يوليو الماضي.

وتكشف تلك التحركات أن سوق النفط لم تعد تتفاعل فقط مع عوامل العرض والطلب التقليدية، بل أصبحت التطورات العسكرية في المنطقة عاملاً مباشراً في التسعير، خصوصاً

الأسواق تترقب مسار الحرب

السفن إلى دفع الأسعار إلى مستويات أعلى.

ومع دخول الحرب شهرها السابع، تبدو السوق أمام مرحلة من التقلبات الحادة، إذ إن عودة برنت فوق 97 دولاراً وارتفاع الخام الأميركي إلى أكثر من 92 دولاراً يعكسان حجم القلق الذي يسيطر على المستثمرين. وبين مؤشرات التهيدة والتهديدات المتبادلة، سيظل مضيق هرمز العامل الأكثر حساسية في معادلة النفط، فيما يتربع المتعاملون ما إذا كانت التدفقات ستستقر أم أن جولة جديدة من التصعيد ستعيد رسم مسار الأسعار.

ويبقى مستقبل أسعار النفط مرهوناً بدرجة كبيرة بما ستؤول إليه المواجهة الأميركية الإيرانية خلال الأيام المقبلة، بعدما أصبحت تطورات الحرب عاملاً مركزياً في تحديد اتجاهات الخام، إلى جانب أساسيات العرض والطلب العالمية.

فاستمرار عبور النفط بكميات مرتفعة من مضيق هرمز من شأنه أن يخفف المخاوف تدريجياً ويضغط على علاوة المخاطر، بينما قد يؤدي أي اضطراب جديد في الملاحة أو استهداف للبنية التحتية أو تصعيد في إجراءات إيران تجاه

3 ترامب: القوات الأميركية دمرت معدات قرب مضيق هرمز

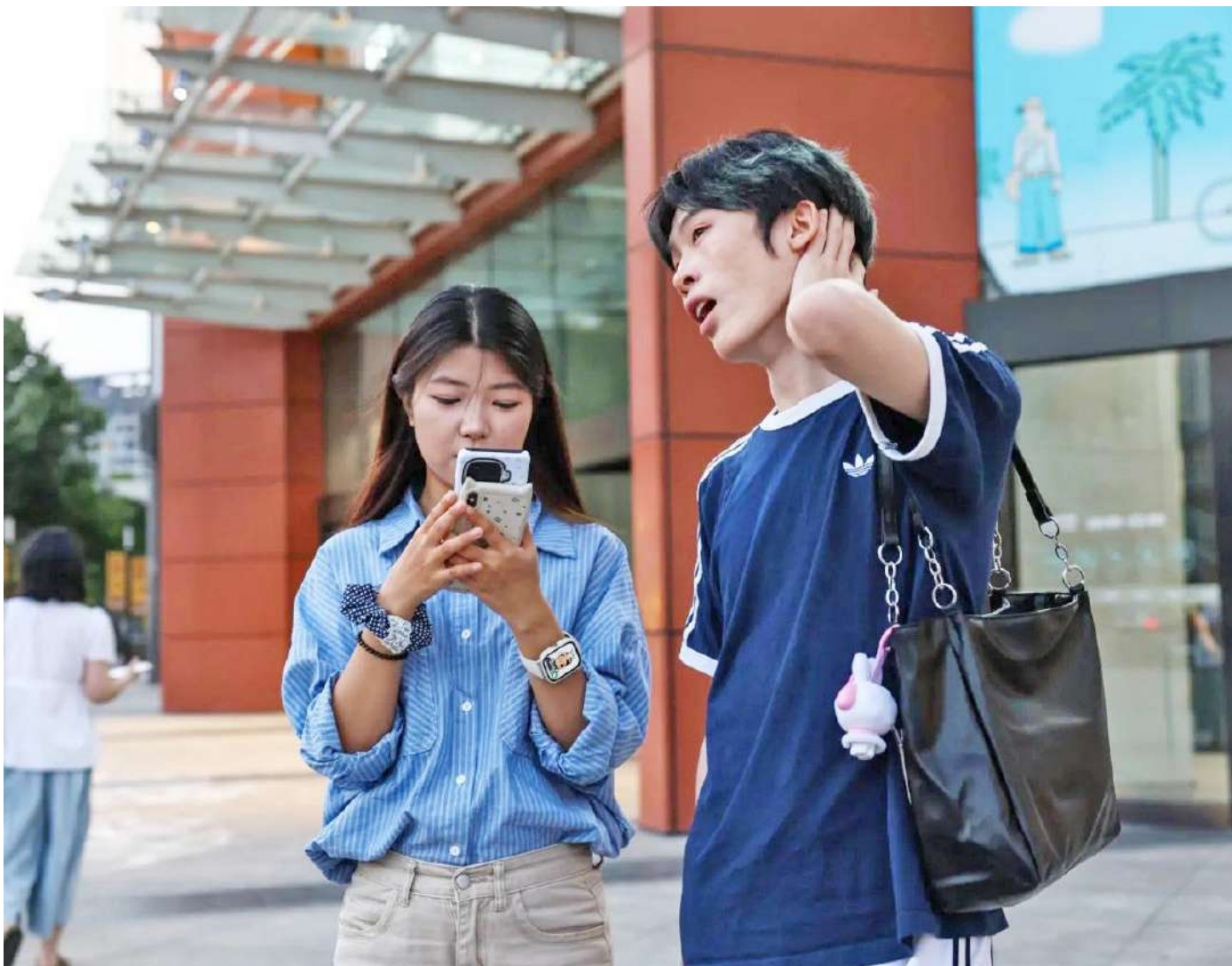
4 أربع سفن فقط عبرت هرمز مقابل 13 يومياً

تحذيرات من خلل يهدد تسعير الديون

تصنيفات مبالغ فيها تربك سندات الصين

1 فجوة واسعة تخفي مستويات المخاطر الحقيقية

2 سوق بقيمة 5.5 تريليون دولار تحت المجهر



أما «إيه إيه إيه» فيمثل أعلى درجة ائتمانية، ويشير إلى مستويات شديدة الانخفاض من المخاطر. ويعني منح التصنيفين لجهة واحدة أن المستثمر قد يحصل على صورة مختلفة جذرياً عن مستوى المخاطر وفق السوق التي تُصدر فيها السندات.

سوق ضخمة

تكشف البيانات حجم التركيز الاستثنائي في الدرجات المرتفعة، إذ يحمل نحو 90% من أكثر من 6500 مصدر للسندات الائتمانية في الصين تصنيف «إيه إيه» أو أعلى. وتبدو النسبة أكثر لفتاً للانتباه عند مقارنتها بالسوق الأميركية، حيث لا تتجاوز حصة الجهات التي تتمتع بهذه المستويات المرتفعة من التصنيف نحو 4.4%، وفق بيانات «كايتونغ للأوراق المالية». وتتجاوز المشكلة مجرد توزيع درجات التصنيف، لأن التقييم الائتماني يمثل أحد الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها المستثمر لتحديد مستوى المخاطر والعائد المناسب. فإذا كانت التصنيفات أعلى من مستوى الجدارة الائتمانية الحقيقي، قد يقبل المستثمرون عوائد أقل مما ينبغي مقابل مخاطر أكبر مما تعكسه الدرجة المعلنة. ومع وصول السوق الصينية إلى 37 تريليون يوان، فإن أي خلل واسع في تقييم المخاطر يكتسب تأثيراً أكبر على قرارات الاستثمار وتسعير السندات.

إصلاح التقييمات

بدأت السلطات الصينية بالفعل خطوات لمعالجة المشكلة، إذ حث بنك الشعب الصيني منذ أبريل وكالات التصنيف على تقليص التركيز الكبير لتصنيفات «إيه إيه إيه».

حذرت وكالة «ستاندرد آند بورز غلوبال» للتصنيفات الائتمانية» من مخاطر متزايدة تواجه سوق السندات الصينية بسبب المبالغة في منح التصنيفات المرتفعة للشركات، في وقت تسعى فيه بكين إلى توسيع السوق وجذب المزيد من المستثمرين والمصدرين الأجانب.

وتكمن المشكلة في تركيز عدد ضخم من الجهات المصدرة للسندات عند الدرجات العليا من سلم التصنيف الائتماني، الأمر الذي يقلص قدرة المستثمرين على التمييز بين الشركات وفق مستويات المخاطر الفعلية، وقد يؤدي بالتالي إلى تسعير غير دقيق للديون. وقال كريستوفر لي، رئيس الممارسات الإقليمية للتصنيفات في آسيا والمحيط الهادئ لدى «ستاندرد آند بورز»، إن عدداً كبيراً للغاية من الجهات المصدرة يتركز في مستويات التصنيف العليا.

وتزداد أهمية التحذير مع وصول حجم سوق السندات الائتمانية الصينية إلى نحو 37 تريليون يوان، ما يعادل 5.5 تريليون دولار، وتحولها إلى إحدى القنوات الرئيسية لتمويل الشركات.

فجوة التصنيفات

تظهر المشكلة بصورة أكثر وضوحاً عند مقارنة التصنيفات المحلية لبعض الجهات الأجنبية بتصنيفاتها العالمية. وأشار لي إلى إمكانية حصول جهة أجنبية تحمل عالمياً تصنيف «بي» على الدرجة الأعلى «إيه إيه إيه» عندما تصدر ما يعرف باسم «سندات الباندا» داخل الصين، معتبراً أن هذا التفاوت يَدْخل مخاطر إلى السوق المحلية. والفارق بين التصنيفين كبير؛ إذ يقع تصنيف «بي» ضمن الفئات الائتمانية المنخفضة، وترتبط به احتمالات تراكمية للتخلف عن السداد خلال خمس سنوات تبلغ 15.34%.

صدمة الطاقة تختبر سياسة المركزي مجدداً

أوروبا تستعد لأقصر موجة تشديد منذ 2011

1 مخاطر الركود تكبح شهية فرانكفورت لمزيد من الرفع

2 التضخم يقفز بفعل الطاقة والأسواق تترقب النهاية



يتجه البنك المركزي الأوروبي إلى رفع أسعار الفائدة في اجتماعه المرتقب في 10 سبتمبر، في خطوة يتوقع اقتصاديون أن تكون الثانية والأخيرة ضمن أقصر دورة لزيادة الفائدة منذ 15 عاماً، مع تفضيل صناع السياسة عدم تحميل اقتصاد منطقة اليورو الهش مزيداً من الضغط.

وأظهر استطلاع أجرته «رويترز» بين 31 أغسطس و3 سبتمبر إجماع الاقتصاديين الـ65 المشاركين على رفع سعر الفائدة على الودائع بمقدار ربع نقطة مئوية إلى 2.50%، في ظل تسارع التضخم وارتفاع تكاليف الطاقة.

ويمثل الإجماع تحولاً واضحاً في التوقعات، إذ كانت نسبة من يرجحون الزيادة تبلغ 83% في استطلاع أغسطس، و72% قبل اجتماع يوليو الذي أبقى فيه المركزي الأوروبي الفائدة دون تغيير.

وكان البنك قد نفذ آخر زيادة في يونيو، فيما يتوقع غالبية الاقتصاديين أن تتوقف دورة التشديد بعد خطوة سبتمبر رغم تصاعد الحرب في الشرق الأوسط والارتفاع الحاد في عوائد السندات العالمية.

إجماع واسع

يعزز تسارع التضخم احتمالات زيادة الفائدة، بعدما ارتفع معدل نمو الأسعار في منطقة اليورو إلى 3.3% خلال أغسطس، متجاوزاً هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2%. لكن طبيعة الزيادة في الأسعار تمنح

ارتفاع الأسعار. وتعيد هذه المخاوف إلى الأذهان تجربة عام 2011، عندما رفع المركزي الأوروبي الفائدة مرتين استجابة للارتفاع الحاد في أسعار النفط، وهي قرارات ينظر إليها كثير من صناع السياسة حالياً باعتبارها خطأ نقدياً.

رهان التضخم

رغم توقع انتهاء دورة الرفع سريعاً، فإن مخاطر الأسعار لم تختف، إذ رفع الاقتصاديون تقديراتهم للتضخم في عام 2026 ست مرات منذ بداية العام، لتصل إلى 2.9%، في أكبر زيادة سنوية للتوقعات منذ 2022.

وترى بيا فرومليه، الخبيرة الاقتصادية لمنطقة اليورو في بنك «سيب»، أن توقف رفع الفائدة بعد سبتمبر يستند إلى توقع اقتراب التضخم من المستوى المستهدف خلال العام المقبل، لكنها أشارت في الوقت نفسه إلى وجود مخاطر صعودية لهذه التقديرات.

وبذلك يتحول اجتماع سبتمبر إلى اختبار دقيق للمركزي الأوروبي بين احتواء تضخم تجاوز هدفه بوضوح، وتجنب دفع اقتصاد هش نحو مزيد من الضعف.

وإذا تحققت توقعات الاقتصاديين واقتصرت الدورة على زيادتين، فسيكون المركزي الأوروبي قد اختار التعامل مع صدمة الطاقة بحذر، مفضلاً مراقبة انتقالها إلى بقية الأسعار قبل المخاطرة بمزيد من التشديد النقدي الذي قد تكون كلفته على النمو أكبر من فوائده في مكافحة التضخم.

الاقتصاد الكلي العالمي في بنك «آي إن جي»، إنه يصعب تصور استعداد المركزي الأوروبي لزيادة الضغط على الاقتصاد في ظل ارتفاع عوائد السندات والتحديات المالية. ويرى أن رفع الفائدة بقوة لمواجهة صدمة ناتجة أساساً من جانب العرض قد يعرّض منطقة اليورو لخطر الركود دون ضمان معالجة السبب الرئيسي وراء

شبح الركود

يواجه البنك المركزي الأوروبي معادلة أكثر تعقيداً من مجرد مواجهة التضخم، إذ تأتي الزيادة المحتملة في وقت يعاني فيه الاقتصاد من الهشاشة، بالتزامن مع مشكلات المالية العامة وارتفاع تكاليف الاقتراض. وقال كارستن برزيسكي، رئيس قسم

زيادات الفائدة. ويتوقع نحو 91% من المشاركين أن ينهي سعر الفائدة على الودائع العام الحالي عند 2.50%، بينما يرجح 78% بقاءه عند المستوى نفسه حتى منتصف العام المقبل. وتتعارض هذه الرؤية مع عقود أسعار الفائدة الآجلة التي تشير إلى إمكانية تنفيذ زيادة ثالثة.

صناع السياسة سبباً للحذر، إذ جاءت الضغوط التضخمية بصورة رئيسية من ارتفاع تكاليف الطاقة، وليس من انتشار واسع ومستدام لارتفاع الأسعار عبر الاقتصاد.

ويرى معظم الاقتصاديين أن صدمة الطاقة الحالية لن تتحول على الأرجح إلى موجة تضخمية واسعة، وهو ما يقلل الحاجة إلى سلسلة طويلة من

قراءة في عالم متغير

4

مراكز القوة الاقتصادية وتبدلات المشهد الدولي

كتب جورج حبيب

مرت بها الحركة الاقتصادية العالمية، من جذورها التاريخية إلى واقعها المعاصر، مع التوقف عند العوامل التي أسهمت في تشكيل العلاقات الاقتصادية وتغيير موازين التأثير والثروة بين الدول.

مراكز القوة وتطور أدوات التبادل والإنتاج والتمويل، اتسعت الروابط الاقتصادية وأصبحت القرارات في أي جزء من العالم قادرة على ترك آثار تتجاوز حدوده. وتتناول هذه السلسلة أبرز المحطات والتحولت التي

لم يتشكل المشهد الاقتصادي العالمي بصورته الحالية دفعة واحدة، بل جاء نتيجة تحولات متتابة امتدت عبر قرون، وأعادت في كل مرحلة صياغة حركة التجارة والمال والاستثمار وتوزيع الموارد بين الدول. ومع تغير



استخدام أسعار الفائدة أو أدوات السيولة للاستجابة بصورة كاملة لاحتياجات اقتصادها المحلي.

2 - احتمال تراجع القدرة التنافسية
قد يؤدي الحفاظ على سعر صرف ثابت لفترات طويلة إلى ضغوط على تنافسية الاقتصاد إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج المحلية مقارنة بالشركاء التجاريين، خصوصاً عندما تكون عملات الدول المنافسة أكثر مرونة وتحرك وفق ظروفها الاقتصادية. وفي هذه الحالة، قد تصبح الصادرات أقل قدرة على المنافسة السعيرية في الأسواق الخارجية.

3 - محدودية القدرة على امتصاص الصدمات
خلال الأزمات الاقتصادية أو الصدمات الخارجية، قد تحتاج الدولة إلى قدر أكبر من المرونة في سعر الصرف للمساعدة على امتصاص آثار تلك الصدمات. لكن الأنظمة التي تعتمد على أسعار صرف ثابتة قد تواجه مساحة أضيق للتكيف، ما يجعل أدوات أخرى، مثل السياسة المالية والاحتياطات الأجنبية، أكثر أهمية في مواجهة الضغوط.

ومن ثم، فإن استقرار العملة لا يمثل هدفاً منفصلاً عن بقية السياسات الاقتصادية، بل يعد أحد مكونات الإطار النقدي الذي يمكن أن يدعم الثقة ويحد من تقلبات الأسعار ويساعد على تسهيل التجارة والاستثمار. وتظهر التجارب الدولية أن فعالية هذا النظام تعتمد بدرجة كبيرة على مدى انسجام سعر الصرف مع طبيعة الاقتصاد، وقوة المؤسسات النقدية والمالية، وحجم الاحتياطات المتاحة، وقدرة الدولة على التعامل مع الصدمات.

وتبرز هونغ كونغ والمملكة العربية السعودية ضمن النماذج التي حافظت على ارتباط عملاتها بالدولار الأميركي، مستفيدة من هذا النظام في توفير درجة مرتفعة من استقرار سعر الصرف. غير أن نجاح مثل هذه النماذج لا يرتبط بسعر الصرف وحده، وإنما بمنظومة أوسع من السياسات الاقتصادية والمالية والمؤسسات القادرة على دعم النظام النقدي والحفاظ على الثقة به.

والخدمات، خصوصاً في الاقتصادات التي تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات. كما يساهم في جعل تكلفة الواردات أكثر قابلية للتوقع، بما يدعم استقرار الأسعار ويحافظ على القوة الشرائية للأفراد ويمنح الشركات قدرة أكبر على التخطيط المالي والتشغيلي. ولا يعني ذلك أن ثبات سعر الصرف يمنع التضخم بصورة تلقائية، إذ تتأثر مستويات الأسعار بعوامل أخرى، من بينها السياسة النقدية والمالية، وأسعار السلع العالمية، وحجم الطلب المحلي، إلا أن استقرار العملة يمكن أن يشكل عاملاً مساعداً في الحد من أحد مصادر التقلب السعيري.

3 - تسهيل التجارة الدولية
يمنح استقرار العملة الشركات العاملة في التجارة الخارجية قدرة أكبر على التخطيط، من خلال تقليل حالة عدم اليقين المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف. كما أن ربط العملة بالدولار أو اليورو، على سبيل المثال، قد يجعل أسعار الصادرات والواردات أكثر قابلية للتوقع بالنسبة إلى الشركات والمتعاملين الدوليين.

وبعكس ذلك على القرارات المتعلقة بالتسعير والعقود والاستيراد والتصدير، كما يساعد على الحد من مخاطر الصرف في المعاملات الدولية. وهنا تبرز أهمية ميزان المدفوعات (BOP)، الذي يمثل سجلاً محاسبياً شاملاً للمعاملات الاقتصادية التي تتم بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة.

متى يتحول استقرار العملة إلى تحدٍ اقتصادي؟

رغم المزايا التي يمكن أن يوفرها استقرار العملة، فإن الحفاظ عليه قد يفرض تكاليف اقتصادية في بعض الظروف، خصوصاً عندما يكون مرتبطاً بنظام صرف ثابت أو شبه ثابت.

1 - تراجع استقلالية السياسة النقدية
عندما تربط دولة عملتها بعملة أخرى، تصبح قدرتها على إدارة سياستها النقدية بصورة مستقلة أكثر محدودة، إذ يتعين عليها مراعاة السياسة النقدية للعملة التي ترتبط بها. وقد يحد ذلك من قدرتها على

تنافسية غير عادلة. ومع تصاعد الخلاف حول السياسات النقدية والتجارية، اتسع نطاق التوتر تدريجياً من قضية سعر الصرف إلى مواجهة اقتصادية وسياسية أشمل. واتخذت واشنطن إجراءات للحد من تدفق السلع الصينية إلى الأسواق الأميركية، قبل أن تتطور الخلافات إلى حرب تجارية بين أكبر اقتصادين في العالم. وتوضح هذه التجربة أن سياسة سعر الصرف لا تعمل بمعزل عن التجارة الدولية والتنافسية والإنتاج والتدفقات التجارية، وأن القرارات النقدية المحلية يمكن أن تمتد آثارها إلى العلاقات الاقتصادية بين الدول، خصوصاً عندما تكون الاقتصادات المعنية ذات وزن كبير في التجارة العالمية.

مزايا الاستقرار النقدي ودوره في دعم الاقتصاد

1 - ترسيخ الثقة وجذب الاستثمارات
يسهم استقرار العملة في رفع مستوى اليقين لدى المستثمرين بشأن البيئة الاقتصادية، ويقلل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، ما يدعم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. ولا سيما الاستثمارات طويلة الأجل التي تتأثر بدرجة كبيرة بوضوح التوقعات وانخفاض المخاطر المرتبطة بالعملة.

وتقدم هونغ كونغ نموذجاً بارزاً في هذا المجال، إذ أسهم نظام مجلس العملة وربط الدولار الهونج كونغي بالدولار الأميركي في توفير بيئة نقدية مستقرة، دعمت مكانتها كمركز مالي دولي وجعلت استقرار سعر الصرف أحد عناصر جاذبيتها أمام المستثمرين.

2 - استقرار الأسعار والحد من الضغوط التضخمية
يساعد استقرار سعر الصرف على الحد من انتقال تقلبات العملة إلى أسعار السلع

الدولة على تحقيق توازن بين ثبات سعر الصرف ومرونة السياسة الاقتصادية. فالاستقرار النقدي يمكن أن يوفر قاعدة داعمة للنمو عندما يستند إلى سياسات مالية ونقدية متماسكة، لكنه قد يتحول إلى عامل يحد من قدرة الاقتصاد على التكيف إذا أصبح سعر الصرف الثابت عائقاً أمام الاستجابة للمتغيرات المحلية أو الصدمات الخارجية.

وتشير التجارب الدولية إلى أن كفاءة أي نظام لسعر الصرف لا تقاس بطبيعته في حد ذاتها، وإنما بمدى ملاءمته لخصائص الاقتصاد وقدرته على تحمل الصدمات. ومن ثم، فإن قرار ربط العملة أو فك هذا الارتباط ينبغي أن يستند إلى تقييم متكامل للتكاليف والمنافع، ومدى تأثير كل خيار في الاستقرار الاقتصادي والنمو على المدى الطويل، بدلاً من الاكتفاء بالسعي إلى الاستقلال النقدي أو ثبات سعر الصرف وحده.

التجربة الصينية بين سعر الصرف والتنافسية

تقدم التجربة الصينية مثالاً واضحاً على العلاقة بين سعر الصرف والتنافسية والتجارة الخارجية. فقد لجأت بكين في مراحل مختلفة إلى خفض قيمة اليوان في مواجهة ضغوط اقتصادية وتراجع في معدلات النمو، بما ساعد على دعم القدرة التنافسية للصادرات ومنح الشركات الصينية مساحة أكبر للتعامل مع الظروف الخارجية.

وفي المقابل، نظرت الولايات المتحدة إلى انخفاض قيمة اليوان باعتباره مصدراً للضغط على تجارتها الخارجية، إذ جعل تراجع العملة الصينية المنتجات الصينية أكثر تنافسية سعرياً مقارنة بالمنتجات الأميركية. وارتبط ذلك بزيادة الانتقادات الأميركية لبكين واتهامها باستخدام سياسة سعر الصرف لمنح صادراتها ميزة

السحب الخاصة. فقد تكتسب أدواراً أكبر داخل النظام المالي الدولي، إلا أن لكل منها تحديات تحد من قدرتها على التحول السريع إلى بديل شامل للدولار. ومن ثم، فإن أي تراجع في الوزن الدولي للعملة الأميركية سيكون، على الأرجح، مساراً تدريجياً يرتبط بتطور بنية النظام المالي العالمي وتغير أنماط التجارة والاستثمار، وليس تحولاً فورياً تفرضه قرارات سياسية منفردة.

بين ثبات العملة ومرونة الاقتصاد
في هذا السياق، لا يقتصر النقاش على إمكانية تقليص الاعتماد على الدولار، بل يمتد إلى سؤال أكثر جوهرية: هل يمثل استقرار العملة دائماً ميزة اقتصادية، أم يمكن أن يتحول في بعض الظروف إلى قيد يحد من قدرة الاقتصاد على التعامل مع الصدمات والمتغيرات؟

فربط العملة بعملة رئيسية يمنح الاقتصاد درجة من الاستقرار والقدرة على التنبؤ، لكنه في المقابل قد يقلص هامش استقلالية السياسة النقدية، خصوصاً عندما تختلف احتياجات الاقتصاد المحلي عن اتجاهات السياسة النقدية للعملة المرتبطة بها. أما لك الارتباط، فيمنح الدولة مساحة أوسع لإدارة أسعار الفائدة وسعر الصرف بما يتناسب مع ظروفها الداخلية، لكنه قد يرفع مستوى التقلبات في قيمة العملة، وما قد يصاحب ذلك من ضغوط على التضخم والمالية العامة والتجارة الخارجية.

لذلك، لا يمكن النظر إلى الإبقاء على الربط أو فكّه باعتباره خياراً ناجحاً أو فاشلاً بصورة مطلقة، إذ تختلف نتائجه وفق خصائص كل اقتصاد، وحجم احتياطاته الأجنبية، وهيكلة تجارته، ودرجة انفتاحه المالي، إلى جانب قوة مؤسساته النقدية والمالية وقدرتها على إدارة التحولات. وتكمن المفاضلة الحقيقية في قدرة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ترسخ الدولار الأمريكي باعتباره العملة الأكثر حضوراً وتأثيراً في النظام المالي العالمي، مستنداً إلى دوره المحوري في التجارة الدولية والتمويل العالمي واحتياطيات النقد الأجنبي. ورغم انتهاء نظام بريتون وودز في سبعينيات القرن الماضي، لم يفقد الدولار مكانته الدولية، بل حافظ على موقعه المتقدم بفضل قوة الاقتصاد الأميركي، وعمق أسواقه المالية، وارتفاع مستويات السيولة، واتساع نطاق استخدامه في المعاملات العابرة للحدود. وامتدت آثار هذه المكانة إلى الاقتصادات التي تربط عملاتها بالدولار، إذ يوفر لها مرجعية نقدية تساعد على استقرار أسعار الصرف والحد من تقلباتها. غير أن هذا الارتباط يجعل تلك الاقتصادات أكثر تعرضاً لتأثيرات السياسة النقدية والمالية الأميركية، ولا سيما عندما تختلف أوضاعها الاقتصادية المحلية عن الظروف السائدة في الولايات المتحدة، بما قد يحد من قدرتها على التحرك وفق احتياجاتها الداخلية.

ولم يقتصر تأثير الدولار على الدول المرتبطة به، إذ أدى اتساع استخدامه في التجارة الدولية والاحتياطيات الرسمية إلى امتداد آثاره إلى حركة رؤوس الأموال وأسعار الأصول والأوضاع المالية العالمية. وفي المقابل، أثارت هذه المكانة نقاشاً متواصلاً حول التداعيات التي قد تترتب على تمركز النظام النقدي العالمي حول عملة رئيسية واحدة، ومدى قدرة الدول على تنوع أدواتها وتقليل اعتمادها عليها. ومن هذا المنطلق، تصاعدت خلال السنوات الماضية التساؤلات بشأن مستقبل النظام النقدي العالمي، وإمكانية بروز بدائل تحد من الوزن الدولي للدولار، سواء عبر عملات رئيسية أخرى، أو العملات الرقمية، أو أدوات مالية دولية مثل حقوق السحب الخاصة.

تحت المجهر

لا يمكن التعامل مع تقليص الاعتماد على الدولار باعتباره قراراً سياسياً منفرداً أو خياراً تقنياً يمكن تنفيذه بمعزل عن بقية مكونات النظام المالي، فالمكانة التي اكتسبتها العملة الأميركية تشكلت عبر شبكة واسعة من المؤسسات والأسواق والمعاملات التي تطورت على مدى عقود. ولم يعد الدولار مجرد أداة لتسوية المدفوعات، بل أصبح مكوناً رئيسياً في منظومة التجارة الدولية وأسواق رأس المال والاحتياطيات الرسمية والتمويل والاستثمار عبر الحدود.

وتستند قوة الدولار إلى مجموعة مترابطة من المقومات، في مقدمتها حجم الاقتصاد الأميركي، وعمق أسواقه المالية، وتنوع الأصول المقيمة بالدولار، فضلاً عن اتساع شبكة التعاملات الدولية التي تعتمد عليه. لذلك، فإن أي انتقال نحو بديل آخر لا يتطلب مجرد امتلاك عملة ذات انتشار دولي، وإنما يحتاج أيضاً إلى أسواق مالية عميقة، وبنية مؤسسية متطورة، وأصول قابلة للتداول على نطاق واسع، ومستوى مرتفع من الثقة والقبول العالمي. أما البدائل المطروحة، وفي مقدمتها اليوان الصيني والعملات الرقمية وحقوق

الصين والولايات المتحدة أمام اختبار جديد للتنافس الاقتصادي

السياسات النقدية تمتد آثارها إلى قرارات الاستثمار والإنتاج

عندما تتحول الميزة النقدية إلى مصدر للضغط

نحو الأسواق الأميركية، بما قد يؤدي إلى تراجع التدفقات الاستثمارية وارتفاع تكلفة التمويل في اقتصادات أخرى. وتزداد حدة هذه الضغوط عندما تكون قدرة الدولة على استخدام أدوات السياسة النقدية محدودة، إذ قد تجد نفسها أمام خيارات أضيق لمواجهة خروج رؤوس الأموال أو شح السيولة أو

قد يوفر ربط العملات بالدولار قدراً من اليقين في فترات الهدوء الاقتصادي، لكنه قد يفرض ضغوطاً أكبر على الاقتصادات المرتبطة به عند اشتداد الأزمات أو تغير اتجاهات السياسة النقدية الأميركية. فارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة يرفع جاذبية الأصول المقيمة بالدولار، ويدفع جزءاً من رؤوس الأموال

تكاليف الاقتراض تقفز لأعلى مستويات تاريخية

السندات تشعل إنذار الفائدة المرتفعة عالمياً



رفعت موجة بيع السندات العالمية تكاليف الاقتراض في مختلف أنحاء الاقتصاد، ما عزز المخاوف من دخول العالم مرحلة طويلة من أسعار الفائدة المرتفعة، تفرض أعباءً متزايدة على الحكومات والشركات والمستهلكين. وسجلت عوائد السندات الحكومية مستويات تعد الأعلى منذ سنوات، إذ ارتفع العائد على السندات الألمانية لأجل 10 سنوات إلى أعلى مستوياته منذ 2011، فيما استقرت العوائد اليابانية فوق 3 %، ولامست عوائد سندات الخزنة الأميركية لأجل 10 سنوات أعلى مستوياتها منذ نوفمبر 2023، بينما بلغت عوائد السندات البريطانية أعلى مستوياتها منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، وفقاً لما ذكرته شبكة «CNBC».

وجاءت الموجة الأخيرة من عمليات البيع نتيجة مزيج من الإصدارات الحكومية الضخمة للديون، وارتفاع أسعار النفط الذي أعاد إشعال

المخاوف التضخمية، إلى جانب تنامي الرهانات على إبقاء البنوك المركزية سياساتها النقدية مشددة لفترة أطول. ورجح محللون أن تكون هذه التطورات أكثر من مجرد تقلبات مؤقتة في سوق السندات، مع امتداد آثارها إلى الاقتصادات والأسواق المالية العالمية. وقال الباحث البارز في معهد بروكينغز، روبن بروكس، إن ما يحدث يمثل «استمراراً لاتجاه متوسط الأجل قد يستمر لسنوات عديدة».

كما توقعت المديرية التنفيذية في شركة «CIBC Asset Management»، ناتاليا لوجيفسكي، استمرار صعود العوائد مع تزايد الإصدارات الحكومية للديون بالتزامن مع عودة مخاطر التضخم إلى الواجهة.

تأثرت الاقتصادات والأسواق المالية العالمية. وقال الباحث البارز في معهد بروكينغز، روبن بروكس، إن ما يحدث يمثل «استمراراً لاتجاه متوسط الأجل قد يستمر لسنوات عديدة».

معلومة ورقم

13

مليار دولار

توصلت «إنفيديا» إلى اتفاق للاستحواذ على شركة «هاجينج فيس» مقابل 13 مليار دولار، في أحدث خطوة من جانب شركة الرقائق لتعزيز نمو تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المركبات الكهربائية تتصدر سوق السيارات البريطانية

ألف وحدة. وتكتسب السيارات الكهربائية شعبية متزايدة في أوروبا مع ارتفاع تكاليف الوقود، مدفوعة إلى حد كبير بصدمة أسعار النفط العالمية المرتبطة بالحرب مع إيران، ما يدفع المستهلكين نحو البدائل.

وقال بن نيلمز، الرئيس التنفيذي لشركة «نيو أوتوموتيف»، إن بيانات شهر أغسطس لتسجيلات السيارات والشاحنات عادة ما تكون متواضعة، لكنها تعكس حالياً تسارعاً في تبني السيارات والشاحنات الكهربائية في بريطانيا

ارتفعت تسجيلات السيارات الجديدة في بريطانيا بنسبة 17.5 % خلال أغسطس، واستحوذت السيارات الكهربائية العاملة بالبطاريات على 29.7 % من إجمالي السوق، بحسب بيانات صادرة عن شركة «نيو أوتوموتيف».

وبلغ إجمالي تسجيلات السيارات الجديدة في بريطانيا 93.997 ألف سيارة خلال أغسطس، مع ارتفاع مبيعات السيارات الكهربائية العاملة 30 % على أساس سنوي لتصل إلى 27.876

دردشة اقتصادية

حيل محاسبية حولت الخسائر إلى أرباح وهمية

534 مليون دولار كشفت فضيحة لسيفتي-كلين

1 التلاعب رفع أرباح أحد الفصول بنسبة 157.6 % 2 ديون الشركة تجاوزت 1.6 مليار دولار قبل الإفلاس

وعندما أعيدت صياغة الحسابات، ظهرت الفجوة الهائلة بين الصورة التي قدمتها الشركة والواقع المالي، إذ خفض صافي الدخل خلال السنوات الثلاث بمقدار 534 مليون دولار. وفي العام نفسه، تقدمت «سيفتي-كلين» بطلب للحماية من الإفلاس، بعدما تجاوزت ديونها المقرضين الرئيسيين 1.6 مليار دولار، فيما أظهرت نتائج السنة المالية 2000 خسارة صافية ضخمة بلغت 833 مليون دولار. وبعد نحو ثلاث سنوات ونصف، خرجت الشركة من إجراءات الحماية من الإفلاس كشركة خاصة، عقب إعادة هيكلة عملياتها ووضعها المالي. أما همفريز، الذي اعتبرته السلطات العقل المدبر للمخطط، فأقر بتهم شملت الاحتيال في الأوراق المالية وتقديم بيانات كاذبة وتزوير الدفاتر والسجلات والاحتيال المصرفي، وصدر بحقه عام 2007 حكم بالسجن لمدة خمس سنوات وعشرة أشهر.

الأرقام لا تخفي الحقيقة

بدأت قضية «سيفتي-كلين» بسؤال بدا بسيطاً: كم يجب أن تبلغ الأرباح؟ لكنها تحولت إلى واحدة من الحالات التي توضح كيف يمكن لضغوط تحقيق المستهدفات أن تدفع الإدارة من محاولة تحسين الأداء إلى محاولة تحسين الأرقام نفسها. عندما عزز النشاط الحقيقي عن تحقيق الوعد، تولت التعديلات المحاسبية مهمة سد الفجوة، حتى وصلت نسبة تضخيم الأرباح في أحد الفصول إلى 157.6 %.

لكن تأجيل الاعتراف بالمشكلة لم بلغها، بل جعل نتائجها النهائية أكثر قسوة؛ إذ انتهت إعادة صياغة الحسابات بخفض صافي الدخل 534 مليون دولار، ثم خسارة سنوية بلغت 833 مليوناً وديون تجاوزت 1.6 مليار دولار وإفلاس الشركة.

وهكذا تحول النجاح الذي ظهر لسنوات على الورق إلى دليل على حجم الأزمة التي كانت الدفاتر تخفيها، مؤكداً أن الأرباح المصطنعة قد تُوْجل ظهور الخسائر، لكنها لا تستطيع إلغاء الواقع الاقتصادي الذي أنتجها.



دون هذه التعديلات. وفي الوقت نفسه، كانت الشركة تخبر المستثمرين بتحقيق أهدافها الطموحة ووفورات كبيرة في التكاليف، بينما كانت مشكلاتها التشغيلية والمالية تتفاقم خلف الأرقام المنشورة.

سقوط القناع

وصلت اللعبة إلى نهايتها في مارس 2000، عندما تلقى مجلس إدارة «سيفتي-كلين» معلومات بشأن مخالفات محاسبية محتملة، ما دفع الشركة إلى فتح تحقيق داخلي وإيقاف الرئيس التنفيذي كينيث وينجر والمدير المالي بول همفريز عن العمل. وتفاقمت الأزمة عندما سحب «برايس ووترهاوس كوبرز» تقاريرها التدقيقية المتعلقة بالبيانات المالية للأعوام 1997 و1998 و1999.

هذه التعديلات على الأرباح المعلنة. ففي الربع الأول، ارتفعت الأرباح من 90.9 مليون دولار قبل التعديلات إلى 127.5 مليون دولار بعدها، بزيادة بلغت 40.3 %.

وتكرر السيناريو تقريباً في الربع الثاني، إذ تحولت أرباح بقيمة 76.7 مليون دولار إلى 107.6 مليون دولار، بزيادة 40.3 %.

لكن الفجوة اتسعت بصورة استثنائية في الربع الثالث، عندما قفز الرقم المعلن من أرباح فعلية قدرها 47.9 مليون دولار إلى 123.4 مليون دولار بعد التعديلات، ما يعني تضخيم الأرباح بنسبة 157.6 %.

وفي الربع الرابع، بلغت الأرباح قبل التعديلات 57.3 مليون دولار، لكنها ظهرت في النتائج عند 110.4 مليون دولار، أي أعلى بنسبة 92.7 %.

وهكذا أصبحت الأرباح المعلنة في بعض الفصول أكثر من ضعف المستوى الذي كان يمكن تسجيله

من عقارين معروضين للبيع، رغم عدم توقيع عقود البيع أو استلام أي مدفوعات. كما جرى تأجيل تسجيل بعض النفقات التشغيلية لإبقائها خارج الفترة المالية التي كان يفترض ظهورها فيها، بما يؤدي إلى خفض المصروفات المعلنة ورفع الأرباح.

وامتد التلاعب إلى تخفيض احتياطات ومخصصات مرتبطة بمعالجة التلوث البيئي، وتحويل أثر هذه التخفيضات إلى تحسين مصطنع للنتائج.

كما سجل نحو 38 مليون دولار نقداً بصورة احتيالية مرتبطة بمعاملات مشتقات مالية مضاربة، لتبتعد البيانات المالية بصورة متزايدة عن الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة.

فجوة ضخمة

تكشف أرقام السنة المالية 1999 مدى تأثير

في نهاية كل ربع سنوي، لم يكن السؤال الأهم داخل شركة «سيفتي-كلين» المتخصصة في التخلص من النفايات الخطرة هو حجم الأرباح التي حققتها بالفعل، وإنما الرقم الذي كان يتعين إظهاره للمستثمرين والمحللين، لتبدأ بعدها عملية البحث عن تعديلات وحيل محاسبية تسمح بإيصال النتائج المعلنة إلى المستوى المستهدف.

بدأت الأزمة بعدما اصطدمت التوقعات المتفائلة للإدارة بالواقع التشغيلي للشركة، لتتسع تدريجياً الفجوة بين الأرباح الحقيقية والنتائج التي وعدت بها وول ستريت، بينما تحولت الدفاتر المحاسبية من وسيلة لتسجيل الأداء إلى أداة لإخفاء تلك الفجوة.

وتعود جذور القضية إلى أبريل 1998، عندما استحوذت شركة «لايدلو للخدمات البيئية» الكندية على «سيفتي-كلين»، وأصبحت تمتلك نحو 44 % من الشركة المندمجة التي احتفظت باسم الشركة الأميركية.

وكانت التوقعات بعد الصفقة ضخمة، إذ قدرت الإدارة إمكانية تحقيق وفورات سنوية تتراوح بين 100 و165 مليون دولار، بل وتعهدت للمحللين بتحقيق مستوى قريب من الحد الأعلى خلال السنة المالية 1999.

لكن وفورات الاندماج لم تتحقق بالصورة المنتظرة، فيما تراجع النشاط وظهرت أزمة حادة في التدفقات النقدية، لتجد الإدارة نفسها أمام وعد يصعب الوفاء بها من خلال الأداء الفعلي.

أرباح مصطنعة

بحسب التحقيقات، قاد المدير المالي السابق بول همفريز خطة لتضخيم الإيرادات والأرباح بين عامي 1998 و2000، باستخدام سلسلة من التعديلات المحاسبية غير المناسبة التي كانت تنفذ بصورة ربع سنوية.

وكانت الآلية تبدأ بتحديد الأرباح التي ترغب الإدارة في إعلانها، ثم البحث عن الوسائل المحاسبية اللازمة لسد الفجوة بين الرقم المستهدف والنتيجة الحقيقية.

وشملت الأساليب تسجيل إيرادات قبل تحققها فعلياً، ومن أبرز الأمثلة احتساب مليون دولار لكل

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com